

مقدمة:

تعتبر قضايا التنمية من الانشغالات الكبرى لمعظم الدول النامية مما جعلها تبذل مجهودات كبيرة في سبيل التنمية بعد استقلالها، حيث تبنت أغلب هذه الدول الخيار الاشتراكي باعتباره الخيار الوحيد الذي يضمن لها فك الارتباط مع الاستعمار الليبرالي، وكانت الجزائر أحد هذه الدول التي طبقت الاشتراكية لكنها واجهت العديد من المشاكل الاقتصادية، فخلال عقد الثمانينات بدأت الجزائر تشهد تدهورا في الاقتصاد الوطني، حيث تراجعت معدلات النمو وارتفعت معدلات البطالة والتضخم، واتسعت دائرة الفقر وأصبحت الدولة عاجزة عن تسديد ديونها مما جعلها تتجه إلى المؤسسات المالية العالمية التي فرضت على الجزائر إعادة جدولة ديونها والقيام بجملة من الإجراءات للانتقال لاقتصاد السوق.

لقد سبقتنا لاقتصاد السوق الكثير من الدول الغربية والنامية، وعلى الرغم من النجاح الاقتصادي لهذه الدول إلا أنها لم تستطع تحقيق السعادة للإنسان وتزايدت الكثير من مشاكل الانحراف والشذوذ والانتحار والانهيار الكبير في الكثير من المؤسسات الاجتماعية، ولم تنجو أي دولة من هذه الدول بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية الراحية الأولى لهذا النظام الاقتصادي، حيث يشير صموئيل هنتجتون في كتابه صدام الحضارات بأن الغرب يعاني من: تزايد السلوك الانحرافي مثل الجريمة وتعاطي المخدرات والعنف والانتحار، وكذلك انهيار الأسرة الذي يتضمن زيادة مستويات الطلاق وحمل المراهقات، وانهيار في العلاقات الاجتماعية وضعف عام في أخلاقيات العمل وانخفاض مستويات التحصيل العلمي المدرسي.

لقد جلب اقتصاد السوق الكثير من المشاكل للمجتمعات الغربية على الرغم من أنه نشأ ضمن صيرورتها الثقافية والتاريخية، وهدفنا في هذه الدراسة هو التعرف على آثار هذا النظام على المجتمع الجزائري الذي يختلف عن هذه المجتمعات من الناحية الثقافية والاجتماعية، وقد جاءت معالجة هذا الموضوع ضمن مجموعة من الفصول كالتالي:

يتضمن الفصل الأول إشكالية البحث والأهداف المتوخاة من الدراسة وأهمية وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة التي تكتسي أهمية كبيرة في تحليلنا لهذا الموضوع. من أجل معرفة الآثار الاجتماعية لاقتصاد السوق سنتطرق في الفصل الثاني إلى مفهوم اقتصاد السوق وخصائصه وكذلك السياق التاريخي والفكري الذي نشأ فيه هذا النظام، والأسباب التي كانت وراء انتقال الكثير من الدول لهذا النظام الاقتصادي، وعلاقة اقتصاد السوق بالعولمة، وفي آخر الفصل عرض لتجارب اقتصاد السوق في بعض الدول. في الفصل الثالث عرض للاستراتيجيات التنموية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال بدءا بالتوجه الاشتراكي، ثم مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وفي الأخير مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق.

يتضمن الفصل الرابع الآثار الاجتماعية لاقتصاد السوق التي تتمثل في خمس محاور، حيث سنتطرق في البداية إلى أثره على القيم، ثم العلاقات الاجتماعية، ثم الأنماط الاستهلاكية كما سنتطرق في آخر الفصل إلى مشكلتي الفقر والبطالة في اقتصاد السوق. يتضمن الفصل الخامس إجراءات الدراسة الميدانية، وسنعرض في هذا الفصل بداية فروض الدراسة التي يركز عليها البحث، ثم الإجراءات المنهجية المختلفة بداية بالمنهج ثم مجالات الدراسة الزمانية والمكانية والبشرية، وكذا تحديد عينة الدراسة، ثم عرض مختلف أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية التي سنسعملها في هذا البحث.

في الفصل السادس سنتعرض إلى تحليل البيانات، بدءاً بتحليل البيانات الأولية ثم بيانات الفرضية الأولى ثم الثانية ثم الثالثة، وفي الأخير عرض لنتائج الدراسة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
	الفصل الأول: مشكلة الدراسة
02	تمهيد
03	1. مشكلة الدراسة
05	2. هدف الدراسة
06	3. أهمية وأسباب اختيار الموضوع
07	4. الدراسات السابقة
07	1.4 دراسة نادية رضوان
11	2.4 دراسة محمد علي سلامة
13	خلاصة

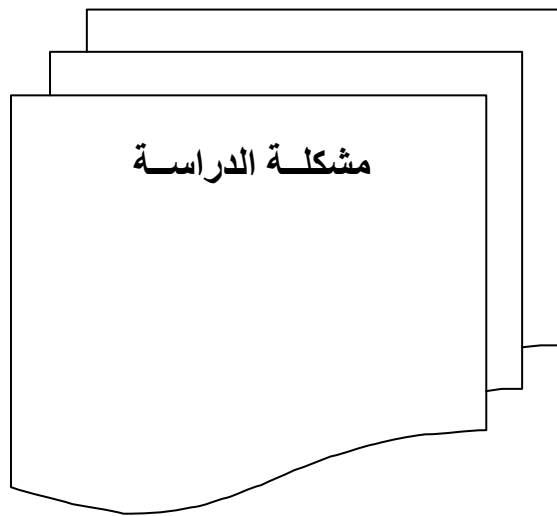
الفصل الثاني: : اقتصاد السوق

15	تمهيد
16	1. مفهوم اقتصاد السوق وخصائصه.....
16	1.1 مفهوم اقتصاد السوق.....
17	2.1 خصائص اقتصاد السوق.....
20	2. الأصول الفكرية والتاريخية لنظام السوق.....
20	1.2 الأصول الفكرية لنظام السوق
25	2.2 التطور التاريخي لنظام السوق
30	3. مبررات التحول نحو اقتصاد السوق.....
30	1.3 فشل القطاع العام في تحقيق أهدافه
31	2.3 ظهور الفساد الإداري في القطاع العام
32	3.3 كفاءة المؤسسات الخاصة
33	4.3 كفاءة السوق
35	4. العولمة واقتصاد السوق الحرة
35	1.4 مفهوم العولمة
36	2.4 آليات العولمة الاقتصادية.....
41	5. تجارب اقتصاد السوق في العالم.....
41	1.5 اقتصاد السوق في روسيا.....
44	2.5 إقتصاد السوق في مصر
47	خلاصة.....
	الفصل الثالث: الجزائر بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق
49	تمهيد.....
50	1. الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال.....
51	2. التوجه الاشتراكي في الجزائر.....
51	1.2 مصادر الاتجاه الاشتراكي بالجزائر ومميزاته.....
53	2.2 أهداف النظام الاشتراكي في الجزائر
53	3.2 واقع التجربة الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه
57	4.2 تقييم تجربة الاقتصاد الموجه في الجزائر.....
58	3. مرحلة التقويم والإصلاحات
58	1.3 أهداف الإصلاح الاقتصادي.....
58	2.3 المخطط الخماسي الأول 1980-1984.....
60	3.3 المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.....
63	4. مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق.....
63	1.4 الأسباب الداخلية والخارجية لتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.....
65	2.4 أهداف التحول نحو اقتصاد السوق.....
67	3.4 إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر.....
73	خلاصة.....
	الفصل الرابع: الآثار الاجتماعية لاقتصاد السوق
76	تمهيد.....
77	1. القيم و اقتصاد السوق.....
77	1.1 مفهوم القيمة و خصائصها.....
78	2.1 مصدر القيم و أهميتها
80	3.1 صراع القيم
81	4.1 قياس القيم

84	5.1. أثر اقتصاد السوق على القيم
89	2. العلاقات الاجتماعية واقتصاد السوق
89	1.2. مفهوم العلاقات الاجتماعية
90	2.2. العلاقات الاجتماعية الأسرية
96	3.2. العلاقات الاجتماعية الجوارية
97	4.2. العلاقات الاجتماعية القرابية
99	3. اقتصاد السوق و الاستهلاك
99	1.3. مفهوم الاستهلاك
101	2.3. أسباب إنتشار ظاهرة الاستهلاك
102	3.3. أثر التحولات الاقتصادية على نمط الاستهلاك
104	4. اقتصاد السوق والبطالة
104	1.4. مفهوم البطالة
105	2.4. البطالة في الدول المتقدمة
106	3.4. البطالة وظروف العمل في الدول النامية
109	4.4. البطالة والشغل في الجزائر
111	5. إقتصاد السوق والفقير
111	1.5. مفهوم الفقر
111	2.5. أثر اقتصاد السوق على المستوى المعيشي
114	3.5. اقتصاد السوق والفقير في الجزائر
115 خلاصة
	الفصل الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية
117 تمهيد
117	1. فروض الدراسة
117	1.1. الفرضية العامة
117	2.1. الفرضية الأولى
118	3.1. الفرضية الثانية
118	4.1. الفرضية الثالثة
119	2. منهج الدراسة
119	3. مجالات الدراسة
119	1.3. المجال المكاني
121	2.3. المجال الزمني
122	3.3. المجال البشري
123	4. عينة الدراسة
124	1.4. حجم العينة
124	2.4. اختيار العينة
125	5. أدوات جمع البيانات
125	1.5. المقابلة
125	2.5. الاستمارة
126	3.5. الملاحظة المباشرة
126	4.5. الوثائق والسجلات
127	5.5. الأساليب الإحصائية
127 خلاصة
	الفصل السادس: تحليل البيانات واستخلاص النتائج
129 تمهيد
130	1. تحليل البيانات الأولية

1332. تحليل البيانات المتعلقة بحدوث التغيرات في الاستهلاك
1463. تحليل البيانات الخاصة بتغير العلاقات الاجتماعية
1584. تحليل البيانات الخاصة بتغير القيم الاجتماعية
1695. النتائج العامة
1691.5. نتائج الفرضية الأولى
1712.5. نتائج الفرضية الثانية
1733.5. نتائج الفرضية الثالثة
174خاتمة
175قائمة المراجع
182ملحق

الفصل الأول



تمهيد :

يتضمن هذا الفصل تحديد مشكلة الدراسة المتعلقة بموضوع الآثار الاجتماعية لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق، كما يتضمن الأهداف التي يتوخاها الباحث من وراء دراسته لهذا الموضوع، وكذا أهمية هذه الدراسة والأسباب والدواعي التي دفعت به إلى اختيار هذا الموضوع، وفي الأخير بعض الدراسات السابقة التي من شأنها إفادة الباحث في جميع مراحل بحثه سواء في الجانب النظري أو الجانب الميداني.

1. تحديد المشكلة:

حدثت تغيرات كبيرة وعميقة في العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، من بينها انهيار الاتحاد السوفياتي معقل الاشتراكية، وفشل الكثير من الدول الاشتراكية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب التسيير المركزي، ومشاكل احتكار القطاع العام والتعفن الإداري والسياسي، وبروز روح الاتكالية وضعف المردودية والإنتاج، وفي المقابل شهدت دول العالم الغربي الرأسمالي تراجعاً لمفهوم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي الذي نادى به المفكر الاقتصادي "كينز" إثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي.

فالفشل والكساد التضخمي الذي عانت منه الكثير من دول العالم خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين، أدى إلى ظهور تيار اقتصادي جديد أطلق عليه اسم المدرسة النقدية، حيث يدعو للعودة إلى الأصول الأولى للرأسمالية التي تتخذ من الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية أساساً لها، وقد بدأ فعلياً الانتقال إلى اقتصاد السوق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال السبعينات، مما أدى إلى تفكيك الآليات القانونية التي تتدخل بواسطتها الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم فرض مفهوم حرية الأسواق وخصوصة المؤسسات ورفع القيود الجمركية على العديد من المنتجات.

لقد أدت فلسفة اقتصاد السوق القائمة على السعي المطلق وراء المصلحة الخاصة والنزعات الفردية من جانب الأفراد، إلى إضعاف جميع المؤسسات الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعي، حيث أرجع "فرنسيس فوكوياما" الكثير من مشاكل العائلة الأمريكية كارتفاع معدلات الطلاق والافتقار إلى السلطة الأبوية، إلى حقيقة نظر أفراد العائلة إليها نظرة ليبرالية بحتة، لقد حولت الليبرالية العلاقات الإنسانية إلى علاقات بين أشياء تحكمها المصلحة والمنفعة المادية، لذا أخذ جنوح الأحداث يتصاعد باستمرار وأفرز جيلاً لا يمتلك أي احترام للقيم الاجتماعية، وتشير الإحصائيات أن نسبة الانحرافات والجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تزايدت بشكل كبير بعد العودة إلى الرأسمالية (نظام السوق).

هذا بالنسبة للدول الغربية، وبالموازاة في الطرف الآخر من العالم، لم تكن الدول النامية بعيدة عن الأحداث العالمية، فقد اجتمعت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي جعلت الدول النامية بما فيهم الجزائر تتبنى سياسة اقتصاد السوق.

إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها البلاد نتيجة التسيير المركزي واحتكار الدولة للنشاط الاقتصادي الذي أدى إلى تعميق ظاهرة التبعية وانتشار الندرة والمضاربة وبروز الأنشطة الاقتصادية الموازية التي أصبحت الموجه الأساسي للحياة الاقتصادية، وغياب روح المنافسة وانتشار ظاهرة الاتكال والبطالة المقنعة، والغرق في الديون الخارجية جعلت السياسيين والمخططين في الجزائر يعتقدون بضرورة التحول نحو اقتصاد السوق، وساعد على ذلك فرض النظام الاقتصادي العالمي بزعامة "الو.م.أ"، عن طريق مؤسساته - صندوق النقد الدولي، البنك العالمي - خيار السوق على الجزائر، وقد انتقلت الجزائر لاقتصاد السوق على مراحل كانت أهمها سنة 1994-1995 حيث تم إصدار القوانين المتعلقة بخصوصية المؤسسات وتحرير الاقتصاد ورفع القيود الجمركية وفتح باب الاستثمار أمام الرأسمال الوطني والأجنبي في جل المجالات الاقتصادية.

لقد كان الهدف من دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق هو زيادة الاستثمار والإنتاج والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والقضاء على البطالة والفقر، ولكن العكس هو الذي حدث.

فقد فتحت الجزائر أبوابها كسوق استهلاكية أمام المنتجات الأوروبية والأمريكية ومصدرا لجلب المواد الأولية لدول العالم الغربي الرأسمالي، وهذا ما جعل وزير الخارجية الجزائري الحالي يصرح بأن الشراكة الأوروبية ومتوسطة هي شراكة غير عادلة وأنها جعلت الجزائر مجرد سوق كبيرة مفتوحة أمام السلع الاستهلاكية الأوروبية.

نتجت عن إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق آثار اقتصادية واجتماعية، حيث دلت الإحصائيات أن 40% من السكان الجزائريين فقراء أي حوالي 12 مليون شخص، وحوالي 8 مليون جزائري يعيشون في حالة فقر مطلق، وقد بلغ معدل البطالة 29.5%، ووصل عدد البطالين إلى 3.7 مليون بطال و 400 ألف مسرح عن العمل، وتدل هذه الإحصائيات عن الحالة المزرية التي وصل إليها المجتمع الجزائري في الفترة الأخيرة التي كان لها آثار اجتماعية سلبية، ولم يكن تأثير انتقال الجزائر لاقتصاد السوق محصورا على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الكمية كالفقر والبطالة، فالاقتصاد السوق ليس نظاما اقتصاديا صرفا، بل له مجموعة أبعاد أخرى اجتماعية وثقافية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأصول الفكرية والفلسفية لهذا النظام.

وانطلاقا مما سبق نجد أنفسنا وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن على انتقال الجزائر لاقتصاد السوق أمام التساؤل التالي، هل استطاع المجتمع الجزائري الحفاظ على خصائصه الاجتماعية كنسق القيم والعلاقات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك في ظل نظام السوق؟ أم أن هذه الخصائص الاجتماعية تأثرت بالنزعة المادية والفردية والاستهلاكية لهذا النظام؟

2. هدف الدراسة:

إن غاية وهدف أي عملية تنموية هي رفاهية وسعادة الإنسان، وكل استراتيجية تنموية لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني والاجتماعي فهي استراتيجية غير كاملة وهي بهذا تبتعد عن هدف التنمية الحقيقي والجوهري الذي هو الإنسان أولا وأخيرا.

كما أن أي استراتيجية تنموية يجب أن تراعي الخصوصية الثقافية لأي مجتمع، ومن الصعب على أي مجتمع أن يحقق تنمية شاملة، بتطبيق نماذج واستراتيجيات جاهزة لها خلفياتها الفكرية والفلسفية التي تختلف عن الموروث الثقافي والاجتماعي والحضاري لهذا المجتمع.

من هذا

المنطلق كان هدف الدراسة هو محاولة التعرف عن الآثار الاجتماعية لانتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق على صيغ العلاقات الاجتماعية والأنماط القيمية والأنماط الاستهلاكية.

كما نهدف من خلال نتائج هذه الدراسة إلى الكشف عن الارتباط القائم بين الأصول والمسلمات الفكرية والفلسفية لاقتصاد السوق، وبين الآثار التي يحدثها في المجتمع على مستوى القيم والعلاقات الاجتماعية والأنماط الاستهلاكية.

3. أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

تنطلق أهمية دراسة موضوع اقتصاد السوق من الاعتبارات التالية:

- تعد ظاهرة اقتصاد السوق ظاهرة عالمية، وأول الدول سبقا للتحول نحو هذا النظام هي الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "ريغن" وبريطانيا في عهد "مارغريت تاتشر" في أواخر السبعينات وقد سار في هذا الاتجاه جميع دول العالم الغربي الرأسمالي، ثم وبسبب الأزمة العالمية في أواخر الثمانينات وانهيار المعسكر الشيوعي انتقلت أغلب دول أوربا الشرقية والدول الأخرى النامية إلى اقتصاد السوق.

- يعد اقتصاد السوق هو الوجه الاقتصادي للعولمة الذي تحاول من خلاله القوى العالمية الكبرى، بسط نفوذها وسيطرتها على العالم من خلال قوانين السوق، التي تدعوا إلى فتح جميع الحدود الدولية ورفع كل القيود التجارية وجعل العالم قرية واحدة.

- يؤثر اقتصاد السوق على اقتصاديات الدول النامية ويحطم صناعاتها التقليدية ويجعلها دول تابعة ومستهلكة ويقضي على الخصوصيات الثقافية الاجتماعية.

- أدى اقتصاد السوق إلى زيادة ظاهرة الفقر والتفاوت الطبقي والبطالة والمشاكل الاجتماعية كالجريمة وتعاطي المخدرات في الدول التي سبقتنا لاقتصاد السوق.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الظاهرة التي تستدعي الدراسة والتحليل، فإنها لم تحظى بالقدر الكافي من الدراسات والبحوث وخاصة في علم الاجتماع، ومن هنا رأى الباحث أن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث، في محاولة متواضعة منه لإثراء ميدان علم الاجتماع. إن الجزائر تمر بفترة مهمة في تاريخها المعاصر، بحيث تحتاج هذه الفترة إلى كافة الجهود من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يحاول الباحث أن يصل إلى بعض النتائج التي من شأنها أن تساهم في فهم هذه الظاهرة و الآثار التي تنشأ عنها على الصعيد الاجتماعي.

4. الدراسات السابقة:

1.4. دراسة نادية رضوان: بعنوان الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم

* أهداف البحث:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة، هو السعي إلى فهم أثر التغيرات الحضارية ونظم الإنتاج على صيغ العلاقات الاجتماعية، والانساق القيمية، فقد انبثق من هذا الهدف المحوري مجموعة من الأطروحات والقضايا التي تعد مدخلا لهذه الدراسة وتتناول بعض هذه القضايا أنماط وأشكال التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع المصري، والتي ما هي إلا انعكاس لنظم الإنتاج التي تأثرت باقتصاد السوق العالمي، على حين يتناول البعض الآخر من هذه القضايا مدى التغير الذي طرأ على صيغ العلاقات والانساق القيمية، باعتبار أن التغيرات

الحضارية ونظم الإنتاج تؤدي إلى علاقات السوق، التي تتحول بمقتضاها العلاقات بين الناس إلى علاقات بين أشياء ومن ثم تتغير صيغ العلاقات الاجتماعية، وكذلك الانساق القيمية^[1]. يتضمن هذا البحث ثلاث دراسات تتبعية، تدور حول مجموعة معينة من الشباب (خمسة من الذكور، وخمسة من الإناث) حيث بدأت هذه الدراسة الأولى سنة 1984 عندما كان هؤلاء الشباب طلابا في السنوات النهائية بكلياتهم وبالتالي كانت مشكلاتهم واهتماماتهم في هذه الفترة تدور حول غموض وإبهام الصورة التي ستكون عليها حياتهم المستقبلية. أما الدراسة الثانية فقد تمت في الفترة من 1984-1989 على نفس المجموعة من الشباب للتعرض على اهتماماتهم وهمومهم ومشكلاتهم في فترة ما بعد التخرج من الجامعة، مواجهة العالم الخارجي، بعيدا عن حماية ووصاية الأسرة، حيث دارت معظم هذه الاهتمامات والهموم والمشاكل حول قضية الاختيار للزواج، وما نالوه من نجاح أو فشل في مجال العمل. أما الدراسة الثالثة فقد تمت في الفترة من 1989 إلى 1994، حيث تحولت قضايا هؤلاء الشباب عن بؤرة الاهتمام بذواتهم إلى الاهتمام بذوات الآخرين من أعضاء أسرهم الجديدة، وبالتالي اتخذت مشكلاتهم وقضاياهم في هذه المرحلة سمة جديدة، وأبعادا جديدة كل الجدة.

- وقد تم بلورة كافة القضايا المتعلقة بالدراسة في صورة مجموعة من التساؤلات:
- 1/ ماهي صيغ العلاقات الاجتماعية والانساق القيمية الجديدة التي عكستها آليات السوق العالمي على المجتمع، وأثر هذه الانعكاسات على فئة الشباب؟.
 - 2/ ماهي الأنماط المعيشية والاتجاهات السلوكية الاستهلاكية المترتبة على التفاوت في توزيع ناتج الدخل القومي، وما هو موقف الشباب من تلك الأنماط والاتجاهات؟.
 - 3/ ماهي أهم مشكلات الشباب المرتبطة بانعكاسات السوق العالمي على الخدمات الصحية المتاحة في المجتمع؟.
 - 4/ ماهي أهم مشكلات الشباب التي عكسها نظام السوق العالمي على النظام التعليمي؟.
 - 5/ ماهي الرؤية المستقبلية للشباب لأبعاد التوازن الاجتماعي التي ترتبط بالإمكانيات المادية المتاحة، وارتفاع الأسعار؟.
 - 6/ ماهي مشكلات الشباب المستقبلية فيما يتصل باختيارات المهنة، وأثر تغير صيغ العلاقات الاجتماعية على هذه الاختيارات؟.
 - 7/ ما هو دور وسائل الإعلام في التوجيهات القيمة القائمة على تأثير آليات السوق العالمي، وأثر هذه التوجيهات على فئة الشباب؟.
 - 8/ ماهو أثر تهميش شعارات وإيديولوجيات الدولة على النسق القيمي للشباب؟.
 - 9/ ماهي اتجاهات الشباب حيال مفهوم العدالة القانونية في ظل أزمة الثقة في مؤسسات الدولة؟.
 - 10/ ماهو دور البيروقراطية والرشوة في تهميش مثاليات وقيم الشباب؟.
 - 11/ ماهي الآثار الناجمة عن عدم قدرة مؤسسات الدولة على احتواء الشباب، ومدى انعكاس ذلك على أساليب قضاء وقت الفراغ؟.
 - 12/ ما مدى انعكاس أزمة الثقة القائمة بين الشباب وبين مؤسسات الدولة على انتماءاتهم ومشاعرهم تجاه المشكلات القومية للمجتمع؟.

المنهج وأدوات الدراسة:

لقد سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات الحضارية ونظم الإنتاج على صيغ العلاقات الاجتماعية والانساق القيمية، وأثر انعكاس هذه التغيرات على الشباب المصري، وقد فرضت طبيعة هذه الظاهرة استخدام طريقة دراسة الحالة، باعتبار أن الشباب هم وحدة اجتماعية من المنظور الكلي والشامل للمجتمع، وأن فهم أثر التغيرات في العلاقات الاجتماعية والانساق القيمية للشباب، فرض على الباحثة نتيجة لطبيعة الدراسة التكاملية عدم إغفال أهمية دراسة الشباب كوحدات في البناء الاجتماعي، باعتبار أن فهم سلوك الشباب واتجاهاته وأدواره وقيمه، هي المحطات الأساسية لفهم تأثير التغيرات على الشباب.

نتائج الدراسة:

- أدت التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع المصري إلى عدم قدرة الشباب على تحقيق آمالهم وأحلامهم الخاصة بالحصول على العمل الذي يتناسب مع نوع التعليم الذي حصلوا عليه.
- أصبحت كلمة الوساطة والمحسوبية، من أهم الكلمات في قاموس الحياة اليومية إذ لا يستطيع الفرد إنجاز أي عمل له، أو الحصول على أي حق من حقوقه إلا عن طريق استناده إلى شخصية تتمتع بسلطة أو نفوذ.

- تدني قيمة العمل خاصة لدى بعض الفئات من الأثرياء، حيث لا يلعب العمل بالنسبة لهم أي دور في تحقيق الذات أو الهوية، إذ يستمد أفراد هذه الفئة هوياتهم وشعورهم بذواتهم من خلال ثرواتهم.

- أصبحت قيمة العمل بالنسبة لبعض الشباب نتيجة لسيادة القيم المادية، قيمة مساوية للعائد المادي الذي يحققه هذا العمل، بغض النظر عن أهميته أو حيويته.

- عندما يتعرض النظام الاجتماعي لنوع من التفكك والانحلال وعندما تتحلل المعايير نتيجة لفشل الضمير الجمعي في كبح طموحات المصالح الفردية، تظهر في الأفق الشخصية اللامعيارية أو الأنومية، وهو نفس ما حدث لبعض حالات الشباب، إذ وجدوا أن غيرهم من الأشخاص اللامعياريين قد نجحوا في تركيب الثروة بوسائل غير مشروعة، مما دفعهم بدورهم إلى الانصياع للمعايير المنحرفة الجديدة لتحقيق مصالحهم الخاصة، مما حولهم إلى شخصيات لا معيارية.

- بالنسبة لأزمة القيم الخاصة بالزواج فقد أصبح عامل تقارب السن وكذا التقارب في المستوى التعليمي غير مهم أمام العامل المادي الذي يعتبر هو العامل الأساسي في الاختيار للزواج، وتحولت العلاقة بين الشباب و الفتاة إلى علاقة كائنين مجردين أو ألتين، يستخدم فيها كل منهما الآخر، وتقوم على أساس تبادل المنفعة.

[1]: نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1997.

2.4. دراسة محمد علي سلامة: بعنوان الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عملية الانفتاح الاقتصادي من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي، والتعرف على آثار هذه العملية على الأسرة من حيث التنشئة الاجتماعية للأبناء، وكذا آثاره على الوعي السياسي للأسرة والتعرف على تأثير الانفتاح الاقتصادي على معدلات الاستهلاك في الأسرة، كما تهدف الدراسة في النهاية إلى التعرف على تأثير الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية للأسرة.

فروض الدراسة:

صاغ الباحث في هذه الدراسة خمسة فروض:

الفرض الأول: يؤثر الانفتاح الاقتصادي تأثيراً إيجابياً على التنشئة الاجتماعية للأسرة.

الفرض الثاني: يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى انغلاق الأسرة على العالم الخارجي.

الفرض الثالث: يؤثر الانفتاح الاقتصادي تأثيراً سلبياً على زيادة الوعي السياسي للأسرة.

الفرض الرابع: يؤثر الانفتاح الاقتصادي تأثيراً إيجابياً على زيادة معدلات الاستهلاك في الأسرة.

الفرض الخامس: يؤثر الانفتاح الاقتصادي تأثيراً سلبياً على القيم الاجتماعية في الأسرة.

منهج الدراسة وأدوات البحث:

بما أن هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية فقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واستخدم الباحث كذلك المنهج المقارن والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة. لقد استعان الباحث في إجرائه للدراسة الميدانية بصحيفة الاستبيان التي تم تصميمها بحيث تمكن الباحث من عمل المقارنة بين أوضاع أفراد العينة قبل وبعد عملية الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى بعض الاختبارات الإحصائية التي يمكن تطبيقها على نتائج الدراسة واستخراج العلاقات بين متغيرات الدراسة، كما استعان الباحث بالملاحظة للوقوف على ملامح الحياة داخل مدينة بورسعيد.

[1]: محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء للطباعة، دا النشر، الاسكندرية، 2002.

لقد استعمل الباحث المقابلة في استيفاء بيانات استمارات الدراسة مع أرباب الأسر من الأهالي، وقد أفادت المقابلة الباحث في الحصول على قدر كبير من المعلومات والبيانات التي أفادت منها الدراسة.

بالنسبة للمجال الزمني فقد تمت الدراسة الميدانية سنة 2000 واستمرت حوالي 8 أشهر، مجتمع البحث أو المجال البشري هو أرباب الأسر المقيمين المقيمين في مدينة بورسعيد، وقد حدد الباحث وحدة التحليل رب الأسرة أو من ينوب عنه من أفراد الأسرة، بحيث لا يقل عمره عن 20 سنة، وقد وزعت الاستمارة على 400 مفردة من أهالي مدينة بورسعيد، هذا بالنسبة لاستمارة الاستبيان، أما عن دراسة الحالة فقد أجراها الباحث على 10 حالات من أهالي مدينة بورسعيد راعى فيها أن تكون ممثلة تمثيلاً جيداً لمجتمع البحث.

نتائج الدراسة:

- بالنسبة للفرض الأول فقد جاءت النتائج تؤكد أن هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح الاقتصادي وتأثيره على التنشئة الاجتماعية.

- بالنسبة للفرض الثاني الخاص بالعلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وانغلاق الأسرة على العالم الخارجي فقد أثبتت الدراسة أن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى تفتح الأسرة على العالم الخارجي وسفر العديد من الشباب إلى الخارج.
- بالنسبة للفرض الثالث أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن الانفتاح أثر تأثيراً إيجابياً في زيادة الوعي السياسي للأفراد.
- بالنسبة للفرض الرابع أوضحت نتائج الفرض الرابع أن الانفتاح الاقتصادي قد أدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك في الأسرة واستحداث أنماط استهلاكية جديدة.
- بالنسبة للفرض الخامس فقد تبين أن نتائج هذه الدراسة جاءت لتحقيق هذا الفرض، بحيث أثر الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية للأسرة تأثيراً سلبياً مما جعل من القيم المادية تتصدر أعلى سلم القيم.

خلاصة

لقد عرضنا في هذا الفصل مشكلة الدراسة التي تركز عليها وتتحدد من خلالها مختلف مراحل البحث اللاحقة.

كما تم عرض أهداف البحث وأهميته وأسباب اختياره.

وقد تم عرض دراسات مشابهة للموضوع الذي نحن بصدد دراسته فإطلاعنا على هذه الدراسات أعاننا على بلورة المشكلة بشكل كامل، كما أنه سيعيننا في المراحل اللاحقة من البحث سواء في إثراء الجانب النظري، أو في تدعيم نتائج البحث الميداني، بحيث سنحاول إجراء مقارنة بين نتائج الدراسات السابقة وما نتوصل إليه من نتائج ميدانية.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن موضوع دراستنا هو الآثار الاجتماعية لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق، ولا يمكننا فهم الآثار الاجتماعية لهذا النظام وتحليلها وتفسيرها إلا في ضوء إطارها العام والشامل، ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين النتائج و الخلفيات الفكرية التي يقوم عليها أي نظام. ومن هنا سنحاول في هذا الفصل توضيح مفهوم اقتصاد السوق والتطرق إلى أهم خصائصه، كما سنتناول الأصول الفكرية لهذا النظام التي هي نتاج للسياق التاريخي والمحيط الفكري للمجتمع الغربي، إضافة إلى التطرق إلى الأسباب التي كانت وراء إنتقال المجتمعات لاقتصاد السوق، كما سنشير إلى العلاقة بين اقتصاد السوق والعولمة، ذلك أن فهم هذه العلاقة يبين لنا أحد الأبعاد المهمة لاقتصاد السوق، وفي آخر الفصل هناك عرض لتجربة بعض الدول التي سبقتنا إلى هذا النظام.

1. مفهوم اقتصاد السوق وخصائصه:

1.1 مفهوم اقتصاد السوق:

إن لفظ أو مصطلح السوق هو فكرة تجريدية يستخدمها الاقتصاديون للتعبير عن الاتصالات بين البائعين والمشتريين وليس بالضرورة يتضمن السوق منطقة جغرافية، إذ يكفي أن نعتبر السوق نظاماً أو هيكلًا يمثل مجموعة الشروط التي تسهل عملية التبادل بين مختلف الوحدات الاقتصادية^[1].

ويرى "فالراس" أن اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي يعتمد على السوق، باعتباره الأداة الوحيدة التي تنظم الاقتصاد وتدفعه إلى تحقيق التوازن، وتعتبر المنافسة الحرة هي الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك^[2]، كما يعرفه الدكتور "عبد العزيز فهمي" في موسوعة المصطلحات الاقتصادية، بأنه الاقتصاد القومي الذي توزع فيه الموارد بين قطاعات النشاط الاقتصادي وفروعها المختلفة وفقاً لقواعد السوق الحرة، والتي تعرف بأنها السوق التي يترك فيها لقوى العرض والطلب أن تلعب دورها بحرية تامة دون تدخل من جانب الحكومة ودون أي قرارات تنظيمية^[3].

في حين تعرفه الدكتورة "سلوى علي سليمان" بأنه نظام يعتمد أساساً على استخدام الموارد الاقتصادية وفق التصرفات الفردية ومصالحها الخاصة، بدون تنسيق إداري للوحدات أو المؤسسات الاقتصادية أو التخطيط المسبق لها، بينما يبقى النشاط الحكومي محصوراً على بعض القطاعات العامة^[4].

لقد ركزت التعاريف المعروضة سالفاً على اعتبار اقتصاد السوق نظام اجتماعي يتم من خلاله تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي من خلال الأسواق التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الثمن، فاعتماد هذا النظام على السوق من خلال قوانينه، يعتبر الركيزة الأساسية له. فكل المحددات والمتغيرات الاقتصادية من سعر وأجر وفائدة، تتحدد في السوق المخصصة لها وفق ميكانيزمات العرض والطلب ففكرة السوق هي حجر الزاوية في هذا النظام الاقتصادي، ومن ثم فإن الداعين لهذا النظام يعطون ثقة كلية في قوانين السوق.

[1]: مجيد سعود، دليل المصطلحات التنموية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2001، ص 70.

[2]: آيت سعيد اسماعيل، التوازن الفالراسي وغير الفالراسي نظريات ونماذج، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية الجزائر، 1994، ص 18.

[3]: عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص 347.

[4]: سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، ط1، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1973، ص 32.

من خلال عرضنا لمختلف التعريفات التي تناولت مفهوم اقتصاد السوق نجد اتفاقاً بين هذه التعاريف حول الأسس العامة التي يستند إليها هذا النظام وهي:

- حرية المنتجين في الإنتاج والمستهلكين في الاستهلاك
- فتح الحدود الدولية لحركة السلع

- عدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار وترك الأمر لقوى السوق

ونتفق مع ما ذهب إليه "ضياء مجيد الموسوي" الذي يرى بأن اقتصاد السوق نظام اقتصادي يعتمد على الحرية الاقتصادية، وحرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية المنتج في توجيه رأسماله بهدف تعظيم الربح وحرية المستهلك في استخدام دخله، على أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيرات الأسعار. وحينئذ فإن اقتصاد السوق هو الذي يتكفل بتوزيع الموارد توزيعاً أمثل واستخدامها استخداماً أكمل^[1].

2.1. خصائص اقتصاد السوق:

1.2.1. الملكية الخاصة (الفردية) لوسائل الإنتاج:

تعتبر الملكية الخاصة أهم مميزات اقتصاد السوق وهي نقيض للملكية الجماعية، بحيث لا توجد إلا حيث توجد أدوات العمل وشروطه الخارجية الأخرى ملكاً لأشخاص خاصين [2]. وتعتبر ملكية وسائل الإنتاج هي رأس المال، ورأس المال حسب المنظور الماركسي ليس شيئاً، وإنما هو علاقة اجتماعية، مؤداه تمكين طبقة في المجتمع من أن تختص نفسها بالفائض الاقتصادي، الأمر الذي يعني استبعاد غير المالكين وتحويلهم إلى عمال أجراء فتصبح القدرة على العمل سلعة العامل وقد فصلت عنه وسائل الإنتاج.

ولقد حاول " فيبر" في كتابه: « البروتستانتية وروح الرأسمالية» أن يربط بين مبدأ الفردية الذي يتميز به النظام الرأسمالي والعقيدة البروتستانتية، فعلى حد قول "ماكس فيبر"، يؤمن البرتستان بأن الإنسان مسؤول عن نفسه، ومصيره معلق بين يديه، وأنه سيقابل ربه بمفرده دون ما قريب أو صديق أو رفيق، وأنه لا ينبغي أن يثق في أحد من الناس والله وحده هو الذي يحفظ أسرار الناس، وعلى كل إنسان أن ينشد النجاح لنفسه وبنفسه، وقد أدت هذه

[1]: ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 53.

[2]: كارل ماركس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، ب ت، ص 1135.

العقيدة إلى التطرف في الاتجاه الفردي، بهذه الصورة يوفق "ماكس فيبر" بين الفردية التي دعا إليها الدين وبين الفردية المنافسة التي هي قوام النظام الرأسمالي، لذلك فإن مقياس النجاح في المجتمع الرأسمالي لا يتمثل في توفير أكبر قسط من الرفاهية لمجموع الأفراد، وإنما يتمثل في نجاح الفرد اقتصادياً وثنائه على حساب الآخرين، وعبادة الله في العمل وتحصيل الثروة والنجاح في الحياة.

إن شكل الملكية الخاصة يتغير من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر، وذلك تبعا لتغير طريقة الإنتاج الرأسمالي ونستطيع أن نميز اتجاهين تاريخيين:

- الانتقال من الملكية الفردية نحو ملكية المجموعات، وهو اتجاه يعكس قانونا في الانتقال من المشروعات الفردية إلى الأنواع المختلفة من الشركات التجارية وشركات المساهمة.

- الانتقال من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة، التي نتجت عن تركيز رأس المال وتمركزه خاصة أثناء الفترة الأخيرة من التاريخ المعاصر وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية [1].

2.2.1 مبدأ الحرية الاقتصادية (عدم تدخل الدولة):

تعود جذور هذا المبدأ (الاقتصادي) للمفكر الاقتصادي "آدم سميث" الذي يقول بأن الدولة أتعس تاجر وأساء صانع، وهو الذي نادى بتخلي الدولة عن النشاط الاقتصادي، ورفع شعار " دعه يعمل أتركه يمر " ولقد شهد هذا المبدأ تراجعا كبيرا عند ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الثلاثينات، حيث دعا "كينز" إلى وجوب تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من أجل حماية مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي [2].

وبعد فشل الدولة في الستينات والسبعينات جاء النقاد، حاملين لواء الحرية الاقتصادية المطلقة التي دعا إليها "آدم سميث"، معتقدين أن العالم تسيره قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره يد خفية تنسق بين كل شيء، وأن وظيفة الدولة هو توجيه السياسة النقدية والائتمانية

وتقييد حقوق النقابات العمالية، ويرى "فريدمان" بأنه لا يمكن أن تتوفر الحرية إلا عن طريق تطبيق الرأسمالية وإعطاء الفرد الدور الأساسي في نظام السوق[3].

[1]: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ب ت، ص ص (243-244).

[2]: رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 37.

[3]: المرجع نفسه، ص 43.

3.2.1 تحقيق الربح هو هدف النشاط الاقتصادي:

يعتبر الربح هو الدافع والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الخاص، فالهدف من النشاط الاقتصادي في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالي هو تحقيق (الربح) الكسب النقدي في صورة دخل نقدي الذي يأخذ شكل الأجور والمرتبات ودخول الملكية المختلفة.

وفي مجال الإنتاج يعتبر تحقيق الربح النقدي هو هدف المشروع الرأسمالي وينعكس الربح من الناحية الحسابية في الفرق بين نفقات المشروع وإيراداته، فالهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الإنتاج هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح^[1].

4.2.1 قوى السوق هي المحدد للنشاط الاقتصادي:

إن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، بحيث يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب، من خلال تغيرات الأسعار، وعندئذ فإن نظام السوق هو الذي يتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعاً أمثل وباستخدامها على شكل كامل^[2].

بعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي آلية التنسيق في اقتصاد السوق، فكل صاحب مشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالإنتاج والكمية التي ينتجها والنشاط ومكان الاستثمار وعدد العمال وكمية المواد الأولية حتى يتم إنتاج سلعة معينة خلال فترة معينة، كل هذه القرارات يتخذها صاحب المشروع على أساس الأثمان التي تواجهه في السوق، وتتغير هذه الأثمان بتغير الأوضاع التنافسية، وتخضع أخيراً لتوازن السوق، فعلى الرغم من أن كل قرار يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذي يتخذه ويكون نتيجة مقصودة مقدماً، إلا أن النتيجة النهائية تحدث تلقائياً دون أن تكون في حساب أحد قبل حدوثها، فهي ناتجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق، مستقلة في عملها عن إرادة الأفراد^[3]. وهذا ما يعبر عنه باختصار، أن اقتصاد السوق يعمل من خلال ميكانيزم السوق.

[1]: محمد دويدار، مرجع سابق، ص 246.

[2]: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 81.

[3]: محمد دويدار، مرجع سابق، ص ص (247-148).

2. الأصول الفكرية والتاريخية لنظام السوق:

1.2 الأصول الفكرية لنظام اقتصاد السوق:

1.1.2 مذهب المنفعة:

مذهب المنفعة في الواقع ليس سوى نظرة فلسفية وينظر هذا المذهب بأن الأخلاقيات تعتمد على حقيقة أساسية، وهي أن اللذة أفضل من الألم، وليست المنفعة سوى أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس كما أن الحصول على أكبر منفعة هي الغاية المناسبة للنوع الإنساني^[1]. ولذلك أشار المفكر الاجتماعي "بنتام" إلى أن الدوافع الطيبة هي التي تحقق سعادة الفرد، وهو يعتقد بأن سعادة الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع وأمنهم واستقرارهم، هي الغاية والغاية الوحيدة التي يتوجب على المشرع أن يأخذها بعين الاعتبار في إصدار القوانين، وهي المعيار الوحيد الذي يتوجب على كل فرد الانسجام معه^[2]. وهكذا حاول "بنتام" تقديم أساس فلسفي لتحديد الصواب أو الخطأ، ما هو عدل وما هو ظلم، فقد حل مذهب اللذة والمتعة محل القيم الأخلاقية بافتراض أن ما يسبب اللذة هو خير وما يسبب الألم هو شر، فالإنسان الصالح بناء على ذلك هو ذلك الذي يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى لمنفعته، والمجتمع الصالح هو المجتمع الذي يسعى لتحقيق الحد الأقصى لإجمال المنفعة كلها، ومن شأن سعي كل فرد لتحقيق منفعته، أن يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من البشر^[3]. وهكذا فإن مبدأ المنفعة الذي كان يدعمه المذهب المادي قدم المبرر المنطقي للتهافت على الثروة والمتعة الجسدية، فجعل من الاستهلاك الغاية القصوى للحياة الاقتصادية، والمصدر الأسمى للسعادة، والمبرر الأهم لكل جهد وعمل بشري، كما جعل من تحقيق الحد الأقصى من الكسب وإشباع الرغبات، أسمى الفضائل وكل ما يفعله الفرد لتحقيق هذه الغاية مبرر، لأنه يحقق مصلحته الخاصة وبالتالي فإنه يحقق في خاتمة المطاف مصلحة الجميع^[4].

- [1]: عبد الهادي الجوهري، قاموس عام الاجتماع، ط3 المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 152.
 [2]: أندري شوتر، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر ادريس التل، ط1، دار الكتاب الحديث عمان، الأردن، 1996، ص09.
 [3]: محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السهموري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 56.
 [4]: المرجع نفسه، ص 97.

2.1.2 مذهب الفردية Individualisme :

يعتبر مذهب الفردية منهجا للتفسير السياسي المعياري، لا يولي أهمية إلا لمصالح الأفراد وحررياتهم، وترفض النظريات الفردية كل تفسير يرجع سلوك الأفراد إلى ظروف جمعية ولقد ارتبطت هذه النظرية تاريخيا بالليبرالية^[1].

إن مذهب الفردية له معاني عديدة ومختلفة لدى الناس، وهو يعني على نحو رئيس نظرية عن المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، تفسر طبيعة وتطور ووظيفة مؤسسات كهذه وعلاقتها مع الفعل غير المخطط وغير المقصود للأفراد وهذا ما عبر عنه "آدم فرجسون Adam Ferguson" أن الأمم تعثر مصادفة على إنجازات هي حتما نتيجة فعل إنساني، ولكن في نفس الوقت ليست نتيجة تصميم أو تخطيط إنساني، وإن تعاون الأفراد الأحرار التلقائي يخلق في أحيان كثيرة أشياء هي أعظم من أن تستوعبه عقولهم الفردية^[2].

وتعرف المدرسة الاقتصادية الحرة باسم المدرسة الفردية نظرا لاهتمامها الكبير بالمصلحة الفردية، فالنزعة الفردية من أهم مميزات المذهب الحر، كما يمكن اعتبارها أحد الإيديولوجيا التي تهتم بالوحدات الاقتصادية والتي تهدف لتحقيق المنفعة الفردية، وتهتم أيضا بالأنظمة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد ويقبل فيها دور الدولة إلى أدنى حد ممكن حيث ينظر

هنا إلى تلك النزعة على اعتبار أنها المحرك الأساسي للتقدم الصناعي، وهذا أمر طبيعي لذلك النوع من الفكر الذي يستند أساسا على الإيديولوجية الليبرالية والفردية^[3].
ويجمع أنصار المدرسة الحرة على أن هناك باعثا واحدا يكفي لتحليل كل العمليات الاقتصادية وتفسيرها، هو المنفعة الشخصية والمصلحة الذاتية وحاولوا أن يبينوا أن جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، هي علاقات تعتمد أساسا على غريزة الأنانية المتأصلة في الإنسان وهي الغريزة التي تجعل منه رجلا اقتصاديا يتجه في سلوكه دائما نحو البحث عن المصالح الشخصية^[4].

[1]: ميشال مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، الإسكندرية، 1999، ص 32.

[2]: أندري شوتر، مرجع سابق، ص 07.

[3]: أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص (98-99).

[4]: السيد علي بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص 36.

إن أكبر إسهام قدمه الليبراليون هو القدسية التي أحاطوا بها المصلحة الخاصة لمبعدين بذلك الأبصار، عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد، وموجهين بدلا من ذلك الأنظار إلى النتائج غير المقصودة للنتيجة الاجتماعية النهائية لأفعالهم^[1].

3.1.2. العقلانية:

يشير مصطلح العقلانية إلى التفكير والفعل الواعيين، اللذين يتفقان مع قواعد لمنطق والمعرفة الإمبريقية حيث تكون الأغراض مترابطة وبينها اتساق متبادل ويتم الوصول إليها بأنسب الوسائل.

والاعتقاد بأن الرشاد أو العقل هو الخاصية المميزة للإنسان، هي الفكرة المركزية التي تدور حولها الفلسفة الليبرالية، وبقدر ما تميزت هذه الفكرة من المبالغة في تقدير مكانة العقل وقوته في المجتمع الإنساني بقدر ما واجهت انتقادات شديدة^[2]، وتفترض هذه النظرية بأن السلوك الاقتصادي هو سلوك رشيد عموما، فقد اعتبرت المصلحة الخاصة المادية والاتساق الداخلي أنهما المعياران الوحيدان للرشد، أما المصلحة الخاصة فقد فهمت على أنها حيازة الثروة بلا حدود وأقصى إشباع للرغبات، ثم صار معيار الاتساق نفسه ينظر إليه أيضا من زاوية المصلحة الخاصة، ولم يفسح أي مجال لقيم الفرد وأهدافه في الحياة والتزاماته الاجتماعية والأخلاقية، وغير ذلك من الدوافع غير المادية^[3].

إن الفكرة التي مفادها أن الإنسان عقلاني، ومهتم بمصلحته الذاتية تعود إلى "آدم سميث"، الذي يرى بأن الاقتصاد يتألف من مجموعة أفراد يهتمون بمصلحتهم الذاتية. إن الفكر الاقتصادي الحر يفترض بأن الأفراد في سعيهم لتحقيق المصلحة الفردية يجرون حسابات عقلانية، ومن خلال معادلة المنافع الحدية جرى تصوير الإنسان الاقتصادي كفرد يتصرف على نحو ميكانيكي عقلاني كان دوره في الحياة تعظيم المنفعة^[4].

[1]: محمد عمر شابر، مرجع سابق، ص 60.

[2]: عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 180.

[3]: عمر شابر، مرجع سابق، ص ص (60-61).

[4]: أندري شوتر، مرجع سابق، ص 17.

4.1.2. اليد الخفية:

تحدث "آدم سميث" عن وجود قوة أطلق عليها اليد الخفية التي ترسم السلوك العقلاني للأفراد في تتبع مصالحهم الخاصة والتي تقود وبالتالي إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. ويعبر السوق عن عمل اليد الخفية، إذ يفرز مؤشرات إلى المنتجين تعكس أنواق واحتياجات المستهلكين، يترتب عليها انسحاب المنتجين من بعض الأنشطة، وتكثيف جهودهم في أنشطة أخرى طمعا في تحقيق أقصى الأرباح، وبعبارة أخرى تعتبر الأرباح الموجه والمحرك لسلوك الأفراد، وإن السعي وراء تحقيقها يعتبر مصدر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وفي نظام السوق تعمل المصلحة الفردية بمثابة اليد الخفية، فالفرد هو الغاية أولا وأخيرا وإن المصلحة الفردية فوق كل مصلحة، وأنها تكفل بصورة طبيعية تلقائية مصلحة المجتمع في مختلف الميادين وإن سلوك الأفراد في المجتمع، ينطلق أساسا من مبدأ الحرية

الفردية المتاحة وأنه لا بد من ترك الفرد حرا في استخدام ما لديه من قدرة في الكسب بالطرق التي يختارها لتحقيق منفعه الخاصة وميوله الذاتية، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة^[1]، ولقد أشار "سميث" إلى هذا في كتابه «ثروة الأمم» حيث يقول: «إن الأفراد يقادون بيد خفية نحو إحداث نفس التوزيع تقريبا من حاجات الحياة الأساسية، والذي كان يمكن إحداثه فيما لو أن خيرات الأرض قسمت بالتساوي بين القاطنين عليها، وبذلك بدون أن يقصدون وبدون أن يعلموا، هم يطورون مصالح المجتمع وينتجون الوسائل لأجل مضاعفة الجنس البشري»^[1].

إن اعتقادات "سميث" كانت نتيجة إيمان أكثر منها نتيجة منطق، ومتصلة إلى حد كبير بمعتقدات القرن الثامن عشر الدينية، التي مفادها أنه لو لم يتدخل الإنسان في عمل القوانين السماوية المقدسة لأمكن المحافظة على النظام الطبيعي، ومقالة الإيمان باليد الخفية هذه هي الأساس للاعتقاد الحديث في علم اقتصاد عدم التدخل. فقد استنتج "هايك Hayek" أن اليد الخفية التي تعظم المنتج الاجتماعي الإجمالي، يمكنها أيضا أن تقود الأفراد باتجاه تطوير تشكيلة واسعة ومتنوعة من مؤسسات اجتماعية غير مخطط لها على نحو واع والتي تعظم الرفاه الاجتماعي، إن النظام العفوي التلقائي الذي ينشأ من

[1]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص (13-14).

المرجح حسب "هايك" أن يكون أكثر اتساقا مع الحرية الفردية والإنتاجية من أي نظام آخر جرى تخطيطه أو ضبطه على نحو مركزي^[1].

5.1.2. المفاضلة بين العدل والفعالية:

إن مسلمة المفاضلة بين العدالة والفعالية هي مفهوم نشأ في أدبيات الاقتصاد النيوكلاسيكي، وبالضبط الاقتصاد الجزئي والمالية العامة، حول موضوع المظاهر التحفيزية للأسعار والضرائب، وقد أوضحت هذه الدراسات رغبة الاقتصاديين النيوكلاسيكيين في أن يفصلوا قضايا العدل عن قضايا الفعالية، وهذا ما يمكن رؤيته في كتاب نظرية المالية العامة للكاتب "Richard Musgrave" والذي يعين للحكومة الوظائف الثلاثة التالية، وهي تعزيز وتشجيع الفعالية، العدل، العمل على استقرار الاقتصاد، وفي أحوال كثيرة فإن السياسات التي تعزز وتشجع العدل تناقض، تلك التي تشجع وتعزز الفعالية والاستقرار، وبالتالي لا بد أن يجري المخططون الاقتصاديون مفاضلات عندما يصيغون سياسة ما^[2].

مثلا إذا فرضت الضريبة على الأغنياء حتى تساعد الفقراء، فإن التوزيع النهائي قد يكون أكثر مساواة ومن ثم أكثر أنصافا وعدلا، ولكن من المؤكد أن مجموع المداخل سوف يهبط لأن الأغنياء لن يعملوا بجدية مثل السابق، إن الليبراليين يرفضون أي أمر يمكن أن يكون فيه تأثير على الفعالية فقد أكد "ريتشارد بوسنر" في كتابه "العدالة الاقتصادية"، أن الهدف من القانون يفترض أن يكون فقط تشجيع وتعزيز الفعالية أو تعظيم الثروة، إن فكرة أن النظام القانوني يجب أن يحقق العدالة توضع جانبا بواسطة مجادلة منفعية بحثة يعتمد عليها نظام السوق^[3].

2.2. التطور التاريخي لنظام السوق:

تعود فكرة اقتصاد السوق في العصر الحديث إلى التغيرات التي حدثت في المجتمع الأوربي في القرنين 16 و17 بظهور الرأسمالية الصناعية، حيث أظهرت هذه المرحلة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وأيضا روابط الإنتاج الرأسمالية، ووضعت الملامح الأساسية للنظام

الرأسمالي، وقد كان هذا التحول نتاجاً للتطورات الاقتصادية لهذه المجتمعات التي تحولت من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي الحديث، فقد تميزت هذه المرحلة بخاصية الإنتاج من

[1]: أندري شوتر، مرجع سابق، ص ص (13-14).

[2]: المرجع نفسه، ص 15.

[3]: المرجع نفسه، ص 33.

أجل الأسواق أو من أجل التبادل بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن^[1]. وقد مر نظام السوق أو النظام الاقتصادي الليبرالي بمراحل مختلفة شهدت تغيرات كبيرة وأزمات اقتصادية واجتماعية مختلفة نوجزها في المراحل الثلاث التالية:

1.2.2. المرحلة الأولى:

وتمتد هذه المرحلة من بداية القرن 18 إلى سنة 1930، وهي المرحلة التي نشأ فيها هذا النظام، بحيث ظهرت الحرية الاقتصادية بمعناها الكامل، فبالرغم من أن التجاريين ساهموا في التنمية الاقتصادية إلى حد ما في المجتمعات الأوربية، إلا أنها أسفرت عن ظهور موجة من الاستياء العام بالنسبة للطبقات العاملة ولجمهور المستهلكين، ولذا رأت الحكومات ضرورة تدخلها لتبني المشروعات الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد القومي، وأصدرت تشريعات تنظم العمليات التجارية وتشجع التصنيع وتنظيم أسلوبه وطرقه، وقد كان من نتائج تلك التشريعات. أن صرحت دول عديدة بتصدير الحبوب الغذائية للخارج من أجل ضمان حصول المستهلكين عليها بأسعار عادلة، ومن أجل رفع مستوى معيشة محدودي الدخل، حيث دأب التجار على زيادة صادراتهم لتحقيق أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن حاجات السوق الداخلي من تلك السلع الهامة أما بعض الدول فقد رأت في المقام الأول ضرورة تحقيق حد أدنى من الإشباعات لأفراد الشعب ثم تصدير الفائض^[2].

إلا أن هذه الإجراءات كادت تؤدي إلى اختناق كل من الزراعة والصناعة بحيث عجزت المهن الحرة والحرف عن تحقيق مطالب المستهلكين، نظرا للقيود التي كانت مفروضة عليهم، لذا ظهرت الآراء الاقتصادية والفلسفية التي تنادي بالابتعاد عن تلك القيود ومحاولة إرساء الرفاهية الاقتصادية عن طريق الحرية الطبيعية للاقتصاد، ومن بين المدافعين عن الحرية الاقتصادية في ذلك الحين " فولتير، وليام بيتي وأدم سميث" الذين ساهموا في إرساء قواعد الحرية الاقتصادية، وأقنعوا السياسيين على اعتناق المذهب الحر من أجل تدعيم نمو اقتصادياتهم واستغلال مواردهم أحسن استغلال ممكن، ومنذ ذلك الحين انتشرت أفكار النزعة الفردية والحرية الاقتصادية والإنسان الرشيد وكل هذه الأفكار قادت العالم الغربي إلى اعتناق المذهب الرأسمالي الحر^[3].

[1]: أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص ص (79-80).

[2]: حسين عمر، النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ب ت ، ص ص (34-35).

[1]: أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 86.

وقد حصر آدم سميث دور الحكومة في واجب حماية المجتمع من الاضطهاد والأضرار التي ينالها على أيدي عضو آخر وإنشاء ودعم بعض المشروعات العامة والتي لا يمكن أن يكون من صالح أي فرد أو جماعة من الأفراد أن تقوم بإنشائها.

وعموما فإن "آدم سميث" يرى أن النظام الرأسمالي هو النظام الأمثل لكسب الثروة، لأنه يعتمد على عقلية المشروع الخاص الذي ينسجم وتلقائية النظام الطبيعي للحياة، لذلك يدعو إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد طالما أن لا تملك عقلية المشروع الخاص، وإن تدخلها يؤدي إلى إرباك النظام الطبيعي وإلى هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، إن حرية السوق من شأنها أن تأخذ بيد المجتمعات إلى ما فيه خيرهم ومصالحهم، وفي ذلك تحدث "سميث" عن "اليد الخفية" التي ترسم السلوك العقلاني للأفراد في تتبع مصالحهم الخاصة والتي تقود بالتالي إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع^[2].

وعلى كل تميزت هذه المرحلة بظهور فكرة اقتصاد الحر المتزامنة مع نهاية الإقطاع وتحرر الإنسان من قيود الكنيسة، وصعود طبقة التجار والحرفيين والصناع، وقد أدى التطور الصناعي والتجاري إلى حاجة المنتجين إلى أسواق من أجل تسويق منتجاتهم وجلب مواد الخام، وقد عزز هذا الاتجاه الحر الذي يعتمد على الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية مجموعة من الفلاسفة والمفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين دفعوا حكوماتهم إلى تبني هذا النموذج بتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية وتسهيل المبادلات التجارية الداخلية والخارجية للطبقة البرجوازية في ذلك الحين.

[1]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 13.

2.2.2. المرحلة الثانية:

شهدت فترة الثلاثينات من القرن الماضي أزمة اقتصادية عالمية، كادت تعصف بالنظام الرأسمالي، وقد كان سببها نظام اقتصاد السوق فقد كشفت هذه الأزمات زيف إدعاء الكلاسيكيين بأن السوق كفيل وحده بإحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وساد الاعتقاد حينئذ بأن عدم التوازن والأزمات الدورية والبطالة وأزمات فيض الإنتاج كلها سمات أصيلة ومرافقة للنظام الرأسمالي في مختلف مراحل تطوره، ودفعت هذه العوامل الاقتصاديين الغربيين إلى البحث في مسألة البطالة متخلين عن فرضية التوازن الآلي لسوق العمل، وقد اعتبر معظم الاقتصاديين في ذلك الوقت أن المشكلة تكمن في عدم كفاية الاستثمارات الجديدة، و دفعهم ذلك للبحث في المسألة النقدية والميل للادخار^[1].

وجاءت أفكار "كينز" لتوضح أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معقول من النشاط، قد يتطلب تدخلا مباشرا من جانب الدولة في الإنفاق العام لضمان مستوى كاف من الطلب الفعال، وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمرا ضروريا، من أجل الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي. لقد كانت أفكار "كينز" ثورة على الاتجاه الكلاسيكي الحر الذي يقوم أساسا على تخفيض العناصر الأساسية للإنتاج من عمل الإنسان والأراضي والنقود نفسها، مع عدم قبول أي قيود على آلياتها الضخمة، لهذا فإن الالتزام الحر بقواعد السوق تلك يؤدي إلى الحد من عملية التراكم كما يضعف من ظروف الإنتاج^[2].

ظهرت دولة الرفاه وبدأ تطبيق تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في أوروبا إثر الأزمة الاقتصادية، وأخذت أغلب الدول الغربية بأفكار "كينز" خصوصا وأن هذه الأزمة الاقتصادية تزامنت مع ظهور الثورة الشيوعية وبداية الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي، حيث أخذ

الشيوعيون على عاتقهم معارضة الأنظمة الليبرالية وتحريض الطبقات الفقيرة والعمالية وإثارتهم على هذه الأنظمة الليبرالية، لذلك كانت دولة الرفاه نتيجة حتمية لتلك المرحلة التي تميزت بضغوطات كبيرة فرضت على النظام الليبرالي الحر.

[1]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص ص (27-37).
[2]: رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 07.

3.2.2. المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة في أواخر السبعينات من القرن الماضي حيث شهدت الرأسمالية العالمية لأول مرة ظاهرة الكساد التضخمي، واحتار الاقتصاديون في الغرب في تفسير هذه الظاهرة، حتى دخل عليهم ركود 1982، وجاء الاقتصاديون يروجون لأيديولوجية اقتصاديات جانب العرض، وقد نجحت أيديولوجيتهم في صياغة سياسة الرئيس الأمريكي "ريغن" الاقتصادية التي خفضت الضرائب وألغت كثيرا من التنظيمات، التي كانت تحكم بعض الأنشطة الاقتصادية وتجسدت في إلحاح "ريغن" ورجاله على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، وساعد على ذلك أن مجمل الرأسمالية الأمريكية، وافقت على إعطاء الأولوية لمكافحة التضخم، وتحملت الفئات الفقيرة عبء هذا الركود بسبب امتناع الدولة عن تقديم المعونات الاجتماعية، ومن ناحية أخرى ضغطت آليات النظام الرأسمالي العالمي على حلفاء أمريكا الذين سجلوا جميعا تراجعاً لدور الدولة وزيادة في تمجيد القطاع الخاص^[1]، ولقد أثرت البيئة الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الحين على أعمال الاقتصاديين، فقد ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية التي تدعو إلى العودة إلى الليبرالية الكلاسيكية، فقد اتجه النيوكلاسيكيون إلى الاعتقاد بأن ميكانيكية السوق الحر كفيلة بتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وتوجيهها إلى احسن الاستخدامات، بعبارة أخرى إن السوق من خلال عملية أخذ وتجميع القرارات الفردية للمستهلكين والمشروعات والصناعات يتيح عملية التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع^[2].

ولقد تحولت الليبرالية الجديدة إلى برنامج برامجتي للعمل، وأداة للتحديث الشامل للمجتمع والسلطة والحكم برفع الكفاءة والأداء الاقتصادي في ذات الوقت، وبرزت صيغتها الاقتصادية الإصلاحية محايدة بعيدة عن الصراعات السياسية التقليدية بين اليمين واليسار، وباستعانتها بطروحات اليمين الاجتماعي، استطاعت غزو النفوس وكسب قطاعات واسعة من الفنيين والخبراء الاقتصاديين ممن يتطلعون إلى الإصلاح، مع الحفاظ على العلاقات الاجتماعية التقليدية، وأنماط الحياة الكلاسيكية التي ظلت تشد قسما كبيرا منهم خاصة في بريطانيا.

[1]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص ص (30-31).

[2]: عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، ط5، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ص 381.

أما في ألمانيا وفرنسا، فقد استهوت دعاوي الليبرالية الجديدة النخب خاصة من العاملين في وزارة المال وتراجعت في البرامج السياسية البطالة كأولوية اقتصادية وسياسية، وأصبح الهدف هو العصف بالضمانات الاجتماعية وضمانات العمل وإحلال العمل المؤقت غير ثابت مكان العمل الدائم، والمرونة بمعنى حق صاحب العمل في الفصل والتسريح، وتدمير نظم الحماية الاجتماعية طالما خرجت عن سيطرة السوق.

بهذه الخيارات السياسية والاقتصادية لنخب الخبراء والعاملين في المؤسسات الاقتصادية والمالية وغيرهم، دخلت الرأسمالية العالمية مرحلة جديدة أساسها اقتصاد السوق الحر، الفالت من أي ضبط أو قيد، وعنوانها الكفاءة الاقتصادية وكفاءة الأداء والتحديث، ودوران عملة الاقتصاد الكاسد من جديد، وتحقيق الوفرة والنمو وعلاج مشكلات التضخم والبطالة المتفاقمة، تحت شعارات فاعلية تحرير الاقتصاد وإلغاء كافة حركة الضوابط والقيود المنظمة، وإزالة جميع العقبات والعوائق من طريق حركة رؤوس الأموال على المستويين الوطني والدولي، ووقف تدخل الدولة والحد من سلطاتها السياسية في شؤون المال في ظل الخضوع الكامل لسلطات السوق وآلياته، والعودة إلى الرأسمالية في مراحلها الأولى المطلقة العنان وأساليبها في تحقيق أقصى ربح ممكن^[1].

[1]: أديب ديمتري، دكتورية رأس المال، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2002 ص ص (290-291).

3. مبررات التحول نحو اقتصاد السوق:

هناك خلاف كبير بين المخططين والمشتغلين بالسياسة والاقتصاد في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء حول اقتصاد السوق، ويعود اختلاف وجهات النظر إلى تضارب التوجهات الفكرية في هذه البلدان، وعموما يرى المؤيدون لاقتصاد السوق، أن هناك مجموعة من الأسباب الموضوعية التي تستوجب ضرورة التحول نحو اقتصاد السوق وهي:

1.3. فشل القطاع العام في تحقيق أهدافه:

إن القطاع العام مسير إداريا وتحكمه أساليب بيروقراطية وإدارية وسياسية ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن أغلب الأنشطة التي تعمل بطريقة سيئة موجودة في القطاع العام، ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك وقال: «إن الاقتصاد القومي سيكون في وضع أفضل لو أن تلك المنشآت العامة توقفت عن الإنتاج تماما»، ويقول "آدم سميث": «إن الدولة أسوء صانع وأتسع تاجر». وتشير الأبحاث التي أجريت في 16 بلدا ناميا إلى أن العبء المالي الصافي الناجم عن أداء المؤسسات العامة، يمثل نسبة لا يستهان بها من عجز الميزانية. ويمكن أن نرد أسباب عدم كفاءة وضعف أداء المؤسسات العمومية إلى الأسباب التالية:

1- عدم التفريق بين الأهداف الاقتصادية للمؤسسات العمومية وبين الأهداف السياسية والاجتماعية للدولة، بحيث تجبر الدولة المؤسسات العمومية على الاشتغال بقطاعات أقل إنتاج وربح واستخدام عدد من العمال أكثر من حاجاتها والبيع بأسعار قد لا تغطي تكلفة الإنتاج أحيانا.

2- المؤسسات الاقتصادية العمومية غالبا ما تكون في وضعيات احتكارية هذا ما يجعلها في منأى عن الضغوط التنافسية المحفزة للتطور، وغالبا ما تكون محمية من طرف الدولة وهـا يجعلها لا تهتم بالنتائج.

3- الآثار السيئة التي غالبا ما تصاحب الملكية العمومية للمؤسسات مثل التواكل، التهاون، التبذير، الغش، النهب، ضعف نظم المراقبة والمحاسبة والتحفيز^[1].

[1]: محمد دهان، المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 59.

2.3. ظهور الفساد الإداري في القطاع العام:

يرى الباحثين "باركنسون وسومبارت" في علم الإدارة، أن الإدارة العامة تبحث عن توابع وليس عن أنداد، وهي في ذلك تسعى لتعظيم ذاتها من خلال خلق دور لها، يحدث عملا لا مبرر له اقتصاديا، ويتم ذلك عن طريق خلق جهاز بيروقراطي وظيفته خلق مشاكل من أجل الوصول إلى المكافآت والتعويضات، وهنا تكمن أهم الأسباب الاقتصادية للعودة إلى اقتصاد السوق، وهي انعدام الحساب الاقتصادي في تصرفات معظم السياسيين بسبب انعدام العقلانية، فالسياسية هي نقيض العقلانية، لأن محترفيها لا يهتمون إلا بإرضاء سدنة حكمهم ومؤيدي أنظمتهم، ولو على حساب البسطاء من المواطنين الآخرين، وهذا يعني تحول مؤسسات القطاع العام إلى مجرد مزارع لمسانديهم وأنصارهم، الذين لا يملكون سوى المساندة والوقوف إلى جانب الذين وضعوهم في أماكن عملهم وخدمة مصالحهم، وهذا ما أدى إلى ارتفاع التكلفة والبطالة المقنعة، وانعدام الكفاءة، وهذا النوع من الاقتصاد يعرف سياسيا باقتصاد المزرعة، ولا يمكن تصور وجوده في اقتصاد يديره القطاع الخاص فعلا.

ويكمن الفساد الإداري في القطاع العام في سببين:

السبب الأول: غياب المثل الأخلاقية لهذه الإدارة المكيافيلية التي تعتمد في فكرها، على نسبية الأشياء وانعدام الثوابت، وهي بذلك تبيح لنفسها كل شيء من أجل الوصول إلى غايتها، فالغاية تبرر الوسيلة.

السبب الثاني: الذي أدى إلى انتشار الفساد الإداري هو البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الأنظمة الشمولية وشبه الشمولية، حيث تنعدم الشفافية بالكامل نظرا لأن هذه الإدارة الفاسدة تحتكر وسائل الإعلام، حيث يصبح الفساد المجتمعي أمرا مقبولا، وما يزيد الطين بلة أن مستوى الأجور في الدول الفقيرة منخفض بشكل يجعل من الفساد على مستوى الموظفين والأجراء مبررا^[1].

[1]: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة، آفاقها وأبعادها، حوارات القرن الجديد، ط1، 1999، ص ص (42-39)

2.3. كفاءة المؤسسات الخاصة:

يرى بعض الاقتصاديين المدافعين عن القطاع الخاص، بأن عملية التحويل الكامل أو الجزئي لملكية المؤسسات نحو القطاع الخاص يحقق العديد من الايجابيات، تتمثل في تحرير القوى المنتجة من الضغوط الحكومية، وإكسابها نجاعة أكبر، تجعل منها وسيلة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتطوير القطاع الصناعي، وتدعيم المنافسة كوسيلة لزيادة كميات الإنتاج وتحسين النوعية وزيادة جودة المنتجات الوطنية وتوفير موارد الدولة، وتخفيف الأعباء الناتجة عن تكاليف الإعانات والدعم التي تقدمها الدولة لمؤسسات القطاع العام^[1].

وتكمن إيجابيات تحويل المؤسسة العامة إلى خاصة في النقاط التالية:

- القطاع الخاص يستخدم الموارد بشكل أفضل، فيقدم السلع والخدمات بشكل أجود وبأقل ثمن.
- يستخدم القطاع الخاص مديرين أكفاء بعيدا عن التحيز السياسي والمجاملات.
- يستخدم القطاع الخاص نظم إدارية متقدمة تساعد على الوصول إلى الهدف بأقل التكاليف.
- يستخدم القطاع الخاص نظم رقابية على العاملين تحقق أداء أفضل.
- الرقابة على شركات القطاع الخاص تتم من خلال ملاكه وليس من خلال موظفي الدولة، وهو ما يعني الحرص على المصلحة الاقتصادية أكثر من المصلحة السياسية.
- تتخلص الدولة من صور الدعم المختلفة مما يقلل العبء على ميزانية الدولة.
- سيادة القطاع الخاص تؤدي إلى منافسة حقيقية، بين الشركات لصالح المستهلك والاقتصاد القومي.
- خروج الدولة من السيطرة على الشركات سيقفل تدخلها في التسعير وتشغيل العمالة ويعيد العمالة ويعيد الاقتصاد إلى توازنه الطبيعي بتحويل القطاع العام إلى الخاص يوفر فرصة لملكية الشعب للشركات ويعطي فرصة لامتلاك العاملين لشركاتهم بالكامل أحيانا^[2].

[1]: مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 47.

[2]: أحمد ماهر، دليل المدير، التخصص، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 56.

4.3. كفاءة السوق:

لقد ساد العالم خلال الثمانينات الاعتقاد بأن تدخل الدولة هو الذي قاد إلى حدوث أزمة الكساد العالمي، لذلك فقد اقتنع الكثير بالعودة إلى النظرية الكلاسيكية التي تؤمن بعدم تدخل الدولة، فمع بروز مدرسة الليبراليين المحدثين وهيمنة أفكارها وسياساتها على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بذلك بدأت الدول في سياسة عدم التنظيم وإتباع قوانين السوق وذلك من خلال:

1/ منح استقلالية تسيير المؤسسات العمومية، بعيدة عن سياسات الميزانيات التي كانت سائدة في الماضي.

2/ فتح القطاعات الاقتصادية الاحتكارية للمنافسة وبالتالي التخلي عن أشكال الاحتكار التي كانت تتمتع به المؤسسات العمومية في بعض القطاعات للمبادرة الخاصة، عن طريق وضع أطر قانونية جديدة لتفعيل ذلك.

3/ تقليص أو إلغاء الخدمات العمومية واعتبارها نشاطات يمكن أن ينظمها السوق بطريقة تلقائية [1].

وعموما يرى المؤيدون لاقتصاد السوق أن قوانين السوق هي الوحيدة التي تكفل تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل المنافسة الكاملة.

5.3. ضرورات الاستثمار والتنمية:

كانت الدولة النامية في الستينات من القرن الماضي تفتقد في مجال البنية التحتية إلى الكثير من المشاريع مثل المطارات والمرافئ والطرق والمستشفيات والمدارس ... إلى غيرها من المنشآت العامة، وكان على الدولة أن تقوم بكل هذا أولا، قبل أن يمكن بناء اقتصاد معاصر، فالقطاع الخاص لم يكن في هذه الدول وفي تلك المرحلة قادرا على تلبية تلك الحاجات الكثيرة نظرا لارتفاع كلفتها، وانخفاض مردودها المباشر، وطول مدة استفادة رأس المال فيها. وقد قامت كل هذه الدول باستكمال متطلبات التنمية فيها من مشاريع البنية التحتية خلال العقود الماضية، وقد آن الأوان لتحقيق الغرض الأساسي من هذا العمل، وهو بناء

[1]: محمد دهان ، مرجع سابق، ص 60.

اقتصاد كفاء قادر على تلبية حاجات شعوب الدول النامية، وذلك بتشجيع الرأسمال الوطني والدولي على القدوم للمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية. وفي خضم التغيرات الاقتصادية العالمية، حيث أصبح الاعتماد على السوق العالمية للمال أساسيا، فقد أصبح من الضروري أن تبدأ الدول النامية بالانسجام مع هذه الآليات، وذلك يجعل اقتصادياتها تعمل وفقا لمتطلبات هذه السوق، ولن يتأتى هذا إلا بالتحول نحو اقتصاد السوق وتطبيق قوانينه التي تنص على تحرير التجارة^[1].

من خلال ما سبق ذكره يركز المدافعون عن نظام السوق على الأبعاد الاقتصادية، باعتبارها غاية العملية الإنتاجية، فاققتصاد السوق يزيد من الربح ويحقق التوازن الاقتصادي والمنافسة وزيادة الإنتاج وتخفيف العبء عن الدولة والتقليص من حجم التضخم وزيادة الاستثمار، لكنهم يقرون في الأخير ولا ينكرون وجود بعض المآخذ سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي، وهم لا يرون ضيرا، ما دام ذلك يحقق لهم زيادة الدخل القومي ويطور الاقتصاد الوطني.

[1]: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، مرجع سابق، ص ص (42-44).

4. العولمة أو اقتصاد السوق الحرة:

عندما يقال أن العالم قرية صغيرة فإن الأمر لا يتعلق بعبارة عابرة، إذ أن نهاية القرن الماضي، تزامنت مع ظهور ظاهرة العولمة لتصب بطبيعة الحال على التصرفات الاجتماعية والاقتصادية، ويشيع مفعولها على حياة الإنسان بكل أبعادها المجتمعية والثقافية وتخلق معادلة جديدة في علاقاته بالزمان والمكان^[1].

وهناك اختلافات كبيرة حول مفهوم العولمة وأهدافها فقد اختلف المفكرون والعلماء في تحديد مفهوم واضح للعولمة، أو الوقوف إلى صف واحد في موقف موحد من هذه الظاهرة، وما يهمننا الآن هو تناول أحد أوجه العولمة وهو الوجه الاقتصادي ليس باعتبارها جزءاً منفصلاً عن بقية الأبعاد الأخرى، بل باعتباره ذا صلة وثيقة بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية، فعولمة الاقتصاد (الترويج لاقتصاد السوق) هي أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدول الرأسمالية الكبرى، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال نشر فكرة اقتصاد السوق في البلدان النامية.

1.4 مفهوم العولمة:

التعريف الأول: هي مجموعة المراحل التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، من طرف منظمات ولدت أو تعمل على أساس قواعد عالمية بثقافة تنظيم متفتحة على المحيط العالمي، وتخضع لإستراتيجية عالمية من الصعب تحديد فضائه القانوني والاقتصادي بحكم تعدد ترابطات وتداخلات عناصرها في مختلف العمليات الإنتاجية^[2].

التعريف الثاني: يرى "نور الدين بومهرة" بأن مفهوم العولمة من الناحية الاقتصادية هو نظام يهدف إلى ترقية وتشجيع انتشار وتعميم منطق السوق، وتتضمن العولمة محاولة فرض نظام اقتصادي عالمي يعتمد على المنافسة الحرة^[3].

[1]: فتح الله ولعلو، تحديات العولمة الاقتصادية والتكنولوجية في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 2002، ص 19.

[2]: يحي اليحياوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص 11.

[3]: نور الدين بومهرة، العولمة وإشكالية الهوية، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 207.

التعريف الثالث: إن مصطلح العولمة يعبر عن حالة تجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره، ومن ثم فإن العولمة تأخذ جوانب عديدة، وهي في شقها الاقتصادي حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري، دون حواجز أو حدود بين الدول وهي حرية شاملة، حرية نقل وتوطين واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا و موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال^[1].

التعريف الرابع: يرى عاطف السيد أن البعد الاقتصادي للعولمة يقوم على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز^[2].

مما سبق من التعاريف نجد أن العولمة الاقتصادية محاولة نشر وترويج لاقتصاد السوق، فهي على حد تعبير "فلاح كاظم المحنة" نتاج داخلي محض للرأسمالية المعاصرة يتجسد في الشركات عابرة القارات التي كان للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد فيها^[3].

2.4 آليات العولمة الاقتصادية:

لقد اعتمد النظام الاقتصادي العالمي في سبيل ترويجه لاقتصاد السوق على ثلاث منظمات دولية هي:

1.2.4 منظمة التجارة العالمية WTO :

تعود الجذور الأولى لمنظمة التجارة العالمية إلى اتفاقية التعاون التجاري GATT التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947 في جنيف، بحيث طلبت من بعض الدول تخفيض القيود الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بغية تحرير التجارة الدولية^[4]. ومنذ عام 1947 وحتى عام 1983 جرت ثمانية جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، تحت إشراف الجات منذ نشأتها بهدف تحرير التجارة الدولية بدءاً من جولة جنيف 1947، والتي شاركت فيها 23 دولة، وإنهاءاً بجولة الأروغواي في 1994 التي شاركت فيها 117 دولة من بينهم الجزائر. وتقوم اتفاقية الأروغواي على ثلاث مبادئ:

[1]: محسن أحمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 31.

[2]: عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، فلمنج للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 53.

[3]: فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، ط1، دار الوراق، عمان، الأردن، 2002، ص 07.

[4]: حسين عمر، الجات والخصوصية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2001، ص 11.

■ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويعتبر هذا المبدأ هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الأولى بالرعاية، هو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة في مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون أي قيد أو شرط ودون تمييز، ويلزم تحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة أو قدرتها الاقتصادية.

■ **مبدأ الشفافية:** وينص هذا المبدأ على عدم لجوء الدولة إلى حماية الصناعة الوطنية كحضر الاستيراد أو تقييد كمياته، وفي هذا الإطار أيضاً تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء.

■ **مبدأ المعاملة الوطنية:** ويعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً على صعيد التداول والتوزيع والتسعير والضرائب، دون تمييز ضد سلع أخرى^[1]. من أبرز الملامح الأولى لردود الفعل التي انعكست عن اتفاقيات التجارة العالمية التي تم التوصل إليها، كثرة الدراسات والتحليلات وأهم دراسة تناولت هذا الموضوع هي دراسة فليب إيفينس وجيمس، ولقبت في أفريل 1994 بعنوان المرشد الجديد للجات (Guid To The New Gatt).

وقد تناولوا في هذه الدراسة الآثار المحتملة لهذه الاتفاقية على مستوى كل أقاليم العالم النامي^[2]، وفيما يخص إفريقيا ترى الدراسة بأن الإصلاح التجاري سوف يؤدي إلى مزيد من الصعوبات الاقتصادية بالنسبة لأقطار المنطقة على المدى القصير، والتي تحمل على كاهلها العديد من المشاكل، وترى الدراسة أنه بشكل عام سوف تتضرر دول هذه المنطقة من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خصوصاً وأن أكثر دول هذه المنطقة مستورد كبير للسلع الغذائية.

-
- [1]: محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص ص (29-30).
- [2]: عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999، ص 123.

وتخلص الدراسة إلى أنه لن يكون هناك أثر صافي إيجابي لهذه المنطقة من تحرير التجارة، لأن هذه المنطقة محملة بالمشاكل الاقتصادية المحلية والعالمية فعلى الصعيد المحلي تتميز ببيئة رديئة وإنسان فقير ونمو سكاني سريع وسياسات حكومية متعفنة، وعلى الصعيد العالمي هناك تناقص في تدفق الاستثمار الأجنبي والمساعدات والكساد المفاجئ في التجارة، حيث تناقص نصيب إفريقيا في التجارة العالمية من 5% عام 1980 إلى 2.6% عام 1992^[1].

2.2.4. صندوق النقد الدولي:

بحلول عام 1976 بدأ صندوق النقد الدولي يركز جهوده على قضية التكاليف الداخلية للدول الأعضاء التي يتعين عليهم إجراؤها حتى يمكن استعادة التوازن في موازين المدفوعات من خلال اتباع وسيلة ترتيبات برامج الدعم أو المساندة وهي ترتيبات وإن لم تكن قد وردت في ميثاق بريتون وودز إلا أنها استخدمت على نطاق واسع مع الدول النامية ذات الأوضاع الحرجة، وهي ترتيبات تحتوي على تعهدات من قبل الدولة العضو بتنفيذ برنامج معين يستهدف تخفيض الطلب المحلي من خلال تخفيض العملة والقضاء على العجز بالموازنة العامة للدولة، والحد من عرض النقود، وذلك مقابل تسهيلات إئتمانية يوفرها الصندوق للدولة التي ترضى بأن تنفذ هذا البرنامج^[2].

ويمكن تقسيم هذا البرنامج من حيث التدابير المتخذة إلى قسمين قسم يتضمن التدابير المالية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهي من اختصاص الصندوق، وتدبير أخرى تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها، وإزالة التشوهات، وذلك بهدف استئناف النمو على أساس اقتصاد مبني على قواعد السوق، وهي من اختصاص البنك الدولي، وعادة ما تكون الفترة المحددة لتطبيق هذه البرامج من سنة إلى سنتين بالنسبة إلى برنامج الاستقرار ومن 3 إلى 5 سنوات بالنسبة لبرامج إعادة الهيكلة^[3].

[1]: المرجع نفسه، ص 134.

[2]: ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، مرجع سابق، ص 31.

[3]: مصطفى محمد العبد الله، مرجع سابق، ص 78.

ويقوم هذا البرنامج من حيث مرتكزه النظري على الأسس الفكرية للنظرية الكلاسيكية، ويتمحور حول تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتحرير التجارة الخارجية والعمل على تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام، والرسوم المفروضة على الخدمات العامة، وبيع مؤسسات وشركات القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتجميد الأجور والرواتب، وخفض العمالة الحكومية، وزيادة الضرائب غير مباشرة، ورفع أسعار الفائدة، ووضع سقف عليها لا يتجاوزها نمو الائتمان المصرفي، وتحجيم الاستثمارات العامة واقتصارها على مشروعات البنية الأساسية^[1].

وقد كان لإجراءات الصندوق والبنك الدوليين آثار اجتماعية عميقة، فقد أثرت على سياسة التعليم، وأدت إلى انهيار الرعاية الصحية والوقائية نتيجة نقص المعدات والإعدادات الطبية وسوء ظروف العمل وزيادة الفقر وغلاء مستوى المعيشة... الخ^[2].

وتعترف المؤسسات المالية الدولية تماماً بالآثار الاجتماعية للتكيف الهيكلي حيث يشير "باربر كونابل" رئيس مجلس إدارة البنك الدولي سابقاً، بأن الإصلاحات ستؤدي إلى زيادة البطالة وإلى تخفيضات بالغة الصعوبة في مستويات المعيشة، وهو ما يكون تأثيره كبيراً على الشريحة الفقيرة من السكان^[3].

إلا أن منهجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعتبر القطاعات الاجتماعية والأبعاد الاجتماعية للتكيف شيئاً منفصلاً عن اختصاصهم، أي أنه طبقاً للتفكير الاقتصادي السائد ليست هذه الآثار الجانبية غير المرغوبة جزءاً من فعل النموذج الاقتصادي، بل تنتمي إلى قطاع منفصل هو القطاع الاجتماعي^[4]. ولا يجوز أن نفترض موقف الصندوق مجرد جهل وعبث، فهو يعبر قبل كل شيء آخر عن مصالح الفئات العليا من الرأسمالية المتعددة الجنسية، فأليات النظام الاقتصادي العالمي تعمل في اتجاه نقل أكبر عبء من الركود الاقتصادي إلى دول العالم النامي^[5].

[1]: المرجع نفسه، ص 79.

[2]: ميشال تشوسودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار السطور، الاسكندرية، 1998، ص 65.

[3]: محمد عمر شايرا، مرجع سابق، ص 101.

[4]: ميشال تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 68.

[5]: اسماعيل صبري عبد الله، الدعوة المعاصرة للتحويل إلى القطاع الخاص، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 142، ديسمبر 1990، ص 87.

والحجة التي يستند إليها الصندوق في فرض برامجه هي احترام آليات السوق لأنها وحدها هي التي تضمن تحقيق التنمية، ويسارع من تستهويهم النظريات الغربية ليؤكدوا سلامة مقولة الصندوق، وأنه لا تنمية ولا تقدم ولا استقرار إلا في ملكوت السوق وفي ظل آلياته التي لا طاقة للإنسان على فهمها وشرحها ناهيك عن نقدها أو تطويرها ودحضها^[1].

[1]: المرجع نفسه، ص 89.

5. تجارب اقتصاد السوق في العالم:

كان اختيار الباحث لتجربتين هما مصر وروسيا ذلك لأن هاذين البلدين تحولاً من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وشهدا تقريبا نفس تجربة التحول الجزائية، غير أنه ركز على التجربة المصرية في اقتصاد السوق وذلك نظراً لتقارب المجتمع المصري والجزائري في الثقافة والعادات والتقاليد والدين وكذلك التشابه الذي ميز التجربتين.

1.5 اقتصاد السوق في روسيا:

مر الإتحاد السوفياتي في الفترة الأخيرة من الحكم الشيوعي بظروف صعبة جعلت من الإصلاح شيئاً ضرورياً لا مفر منه، فقد برزت علامات الكساد في المجتمع السوفياتي، إضافة إلى ظواهر أخرى، كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وخلال العقدين الأخيرين من الحكم الشيوعي، انخفض معدل نمو الدخل القومي بأكثر من 50% لينزل في بداية الثمانينات إلى مستوى قريب من الركود، وأصبح الخطر يهدد مصير الإتحاد السوفياتي وأخذت الهوة تزداد بغير صالحه فيما يتعلق بفعالية الإنتاج، ونوعية المنتجات وبالتطور العلمي والتقني، أي بإنتاج تكنولوجيا متطورة واستعمال تقنيات ذات تطور متقدم، فقد ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب التبذير والاستعمال السيئ للموارد الأولية والمواد الطاقوية وتردت نوعية الإنتاج^[1]، وهذا ما دعا "غورباتشوف" إلى إجراء بعض الإصلاحات التي سميت بالبريسيترويكاً ثم جاء بعده "إيلتسين" الذي تبنى استراتيجية العلاج بالصدمة.

لقد هيمن على روسيا نظام اقتصادي وسياسي جديد مع بداية سنة 1992، دعمته في الداخل قلة مالية يقف على رأسها "إيلتسين" وعائلته فضلاً عن مجموعة المخططين من المستثمرين الأمريكيين والإدارة الأمريكية، وتشكل فريق من الدعاة إلى الليبرالية الجديدة، على رأسهم السفير الأمريكي في موسكو، يعاونه مجموعة من الرأسماليين الروس الجدد الذين لقبوا بالإصلاحيين، وبعد أن أمسكت هذه الفئة بزمام الأمور اندفعت بشكل قوي في طريقة الليبرالية الجديدة والانفتاح والخصوصية، وتشكل نظام سمته الأساسية الاختلاس تسيطر عليه مجموعة من المافيا الاقتصادية، وأدت الخصخصة الواسعة ورفع القيود والضوابط من السوق إلى دكتاتورية من نوع جديد، هي دكتاتورية الشركات العالمية الكبرى متعددة

[1]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 92.

الجنسيات، والمثال الأبرز لهذه المسيرة المدمرة ما آلت إليه موارد روسيا البترولية، فالشركات الأمريكية هيمنت على بترول القوقاز وبخاصة في أذربيجان وكازخستان. لقد نزحت ثروات روسيا باسم حرية السوق، وشنت حرب شاملة على اقتصاد الدولة فقد كان رأس المال العالمي في عجلة من أمره، وأحدث تدفق رؤوس الأموال من الخارج رواجاً ظاهرياً، ترجم في ظهور عدد لا يحصى من المصارف وظيفتها السياسية تحويل مبالغ خيالية إلى الخارج، وفي غياب أي إطار قانوني أو قضاء مستقل، انتشر الفساد في اقتصاد الدولة وتقدر الأموال التي تدفقت من روسيا بـ 100 مليار دولار ما بين 1992-1996 ذهب معظمها إلى المضاربات، وفي شراء مصانع هائلة للمستثمرين، ولم يتجه أي من هذه الاستثمارات الخارجية إلى التكنولوجيا المتقدمة أي إلى تنمية المهارات، كما أدت خصخصة ممتلكات الدولة إلى تحقيق ثروات خيالية للطبقة الحاكمة، وأصبح لدى أهلها من النفوذ والقوة إلى حد خصخصة الدولة نفسها ضمناً بتنصيب الوزارات وإقالتها من طرف رجال المال^[1].

لقد شكل برنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعتمد باسم برنامج الإصلاحات، برنامجاً لإفقار قطاعات واسعة من الشعب، وقد صمم نظرياً لإنعاش الاقتصاد ومع ذلك فقد زادت الأسعار الاستهلاكية في عام 1992 بأكثر من 100 مرة 9900% نتيجة لبرنامج مكافحة

التضخم وارتفع سعر الخبز بأكثر من 100 مرة، وزاد سعر جهاز التلفزيون المنتج محليا من 80 روبل إلى 850000 روبل، وفي المقابل زادت الأجور بـ 10 مرات فقط أي أن الدخل الحقيقية انخفضت بأكثر من 80% وضاعت مليارات الروبلات من مدخرات الروسيين الذين شعروا بالمرارة وأحسوا بأن الحكومة قد سرقت أموالهم، وحسب ما يقول أحد مستشاري البنك الدولي، إن هذه المدخرات لم تكن حقيقية، ولم تكن سوى تصور لأنهم لم يكن مسموحا لهم في ظل النظام القديم شراء أي شيء، لكن أحد رجال الاقتصاد من أكاديمية العلوم الروسية يرى غير ذلك وهو يقول: أنه في ظل النظام الشيوعي لم يكن مستوى معيشتنا أبدا شديد الارتفاع، لكن كل فرد كان مستخدما، وكانت الاحتياجات الإنسانية الأساسية والخدمات الاجتماعية الرئيسية - وإن كانت ذات مستوى غير رفيع - مجانية ومتاحة للجميع، أما الآن فإن الظروف الاجتماعية في روسيا أشبه

[1]: أديب ديمتري، مرجع سابق، ص ص (158-160).

بالعالم الثالث، إذ أن تدفق الكثير من السلع الاستهلاكية بسرعة نحو السوق العالمية أدى إلى تدني مستوى المعيشة الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ روسيا، وبمقتضى المبادئ التوجيهية للصندوق والبنك كان على البرامج الاجتماعية أن تصبح ممولة ذاتيا، وصدرت التعليمات للمدارس والمستشفيات ودور الحضانه أن تولد مصادر إيرادات وأصبحت أعباء إجراء جراحة في المستشفى تعادل ما بين دخل شهرين وستة أشهر، مما يعني أنه لا يطبقها إلا الأغنياء الجدد، ولم تدفع المستشفيات وحدها للإفلاس بل المسارح والمتاحف، التي لم يعد لديها أموال لدفع أجور عمالها، وأدت كل هذه الإصلاحات إلى انهيار دولة الرعاية الاجتماعية، والقضاء على الكثير من منجزات النظام السوفياتي في مجال الصحة والتعليم والثقافة والفنون^[1].

ومع تعمق الأزمة تزايدت عزلة السكان وتضررهم، وكان أثر برنامج الخصخصة على العمالة مدمرا فأكثر من 50% من الورش الصناعية قد دفعت إلى الإفلاس بحلول عام 1993، وفي عام 1994 كان عمال نحو 33000 منشأة حديثة تشمل شركات الدولة الصناعية ومزارع جماعية لا يتلقون أجورهم على أساس ثابت^[2].

لقد ارتفعت معدلات الوفيات بشكل هام في الاتحاد السوفياتي وقد نتج ما يقرب من ثلاث أرباع الوفيات الإضافية في روسيا في عام 1993 عن أمراض من شرايين القلب وارتفاع الضغط، وانخفض العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للرجال الروس إلى 59 سنة، وقد أرجع المحللون هذه الزيادة إلى النقص في الرعاية الصحية، إلى جانب زيادة الإجهاد بتزايد التضخم فكلما كان التضخم مرتفعا، كانت التفاوتات في الأجور الحقيقية والأسعار كبيرة، وتصبح مجريات الحياة أكثر غموضا، ويواجه الكثيرون توترات لا يستطيعون أحيانا تحملها^[3].

[1]: ميشال تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص ص (248-249).

[2]: المرجع نفسه، ص 262.

[3]: أندريز إسلوند، كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق، ترجمة محمد جمال إمام، ط1، القاهرة، 1997، ص 132.

2.5. إقتصاد السوق في مصر:

كانت بداية دخول مصر لاقتصاد السوق سنة 1974، عند الإعلان عن تلك السياسة الاقتصادية التي عرفت باسم سياسة الانفتاح وكان الهدف من وراء إعلان هذه السياسة، هو الزيادة في معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، التي كان متوقعا منها أن تسهم في إنشاء عدد من الصناعات، لإحلالها محل الواردات أو إنشاء بعض الصناعات التصديرية، مما ينعكس أثره على زيادة حجم العمالة في المجتمع، وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي ستأتي في ركاب الرأسمال الأجنبي المستثمر^[1].

كان الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي في مصر يمثل في بداية الأمر آمال قطاعات عريضة من أفراد المجتمع بما فيهم الشباب، حيث مثلت أو هام سياسة الانفتاح وما صاحبها من حملات دعائية وإعلانية مكثفة إمكانية تحقيق الأحلام والآمال، التي عاشت طويلا في الصدور،

فيما يختص بالانتعاش الاقتصادي، وارتفاع مستوى المعيشة، وتأمين المستقبل، وإذ بهذه الآمال تتبدد، فلم تخدم سياسة الانفتاح هذه، إلا مصالح السوق العالمي من جهة ومصالح فئة قليلة من العناصر الطفيلية في المجتمع من جهة أخرى، وقد ساهمت سياسة الانفتاح إلى حد بعيد في تغيير المفاهيم القيمة للمجتمع، بحيث تحولت قيم العلاقات الاجتماعية من قيم علاقات بين الأفراد إلى قيم علاقات بين الأشياء والماديات^[2].

لقد نتج عن تطبيق سياسة اقتصاد السوق في مصر العديد من النتائج والآثار على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فمن الناحية الاقتصادية شهد الاقتصاد المصري تضخماً كبيراً في سنوات الانفتاح حيث زاد معدله بنسبة تتراوح ما بين 20 إلى 30% سنوياً، وهذا معدل يعتبر مرتفعاً جداً، كما أن الرأسمال الأجنبي اتجه إلى القطاعات الإنتاجية ذات الربح السريع والتي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد.

- برزت ظاهرة سوء توزيع الدخل وتخصيص الموارد، حيث أن سياسة اقتصاد السوق أدت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح فئات على حساب فئات أخرى لصالح قطاعات التداول _____

[1]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 116.

[2]: نادية رضوان، مرجع سابق، ص 25.

والقطاعات التجارية والتركيز على المشروعات سريعة العائد.
- نمو الرأسمالية المحلية التي لا تهتم إلا بالربح والعائد السريع على حساب العمل المنتج.
- تخفيض العملة الوطنية^[1].

- منافسة السلع المستوردة للسلع المحلية وإغلاق العديد من المصانع والورشات.
- حدوث انكماش في متوسط استهلاك الفرد من السلع الضرورية، وانتشار محاكاة نمط الاستهلاك الكمالي خصوصا مع موجة الإعلانات المكثفة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وآثار ذلك من إحكام علاقة الاعتماد والتبعية للدول الغربية التي تزود وحدها هذه المجتمعات بالسلع الاستهلاكية^[2].

أما على الصعيد الاجتماعي فقد كانت هناك مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي:
- شعور المواطن بالاغتراب، فمع تفاقم المشاكل الاقتصادية وفي غياب فرص التوظيف والحصول على سكن ملائم، ومع تعقد مشاكل المواصلات وارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات العامة، أصبح الكثيرون يشعرون بان الحل لا يأتي من داخل الوطن، بل من خارجه، وهذا خلق شعورا مريرا بالاغتراب ممزوجا بالأنانية والفردية.

- كما أثر الانفتاح الاقتصادي على روح الإبداع، فالذي حدث أن المجتمع كان اقتصاده مغلقا أو كان اقتصاده موجه، ثم فجأة وبدون تمهيد انتقل إلى مرحلة مضادة تماما في كل شيء وليس في الاقتصاد وحده، فسادت قيم استهلاكية، وبالتالي سادت أفكار لقيطة، واندفعت فئات كثيرة من المجتمع في نهم الاستهلاك بدل سلوك طريق الاختراع والإبداع والإنتاج والعمل.

وقد أفرز الانفتاح الاقتصادي جيلا جديدا يتجرع الطفيلية في الكثير من نواحي الحياة ويتشربون القيم المميّزة لها، في كل مجال من مجالات الحياة فقد أصبح الطفل المصري يدرك جيدا أن القاعدة العامة هي أن المرء لا يستطيع الحصول على خدمة أو إنجاز عمل بمجرد دفع الثمن أو الرسم المقرر، وأنه من الضروري دفع الرشوة، أو على الأقل التوصل إلى واسطة مناسبة، بل لقد أصبح البقشيش هو عبارة عن إتاحة إجبارية، فأى علاقة يمكن أن تتبلور في ذهن الشباب بين العمل والأجر، وأي مفهوم للواجب والإنجاز يمكن أن يكونه هذا

[1]: أحمد فريد مصطفى ومحمد السيد حسن، مرجع سابق، ص ص (275-280).

[2]: عادل حسن، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص217.

الشباب عندما يرى المعلم يهمل دروسه، كي يجبر تلاميذه على الدروس الخصوصية^[1].
- إن أفراد المجتمع أصبحوا يحسون بغياب العدالة الاجتماعية واهتزت ثقتهم في الدولة ومؤسساتها وأثر هذا على مشاعر الانتماء والولاء لمجتمعهم، ولقد لجأ الشباب إلى التوجه نحو تيار القيم المادية والقيم السلبية الجديدة من أجل المواءمة بين احتياجاتهم وبين الطرق والوسائل التي يمكن عن طريقها الحصول على تلك الاحتياجات، بحيث اتسمت اتجاهاتهم بالنزوع إلى التفاعل مع العلاقات النفعية والمادية، وتهميش قيمة العلاقات البنائية بين الأفراد مما انعكس بدوره على النسق القيمي^[2].

[1]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 187.

[2]: نادية رضوان، مرجع سابق، ص 17.

خلاصة

نظام السوق هو نظام يعتمد على حرية الأفراد في الإنتاج والاستهلاك وحرية الملكية الفردية، وتنقل السلع وحركة رؤوس الأموال.

إن هذا النظام هو وليد المجتمع الأوربي في مرحلة تاريخية معينة تتسم بإعلان القطيعة مع الكنيسة، واعتبار العقل وحده مصدر الحكم على الأشياء واتخاذ الربح هو الغاية الوحيدة للإنسان، واعتبار الأخلاق والقيم أمر نسبي تحدده اللذة والمنفعة المادية، واعتبار الفردية والأناية السبيل الوحيد لرفع إنتاجية الفرد وتنمية المجتمع منذ القرن 19.

لقد مر العالم الغربي بفترات مختلفة فقد سيطر نظام السوق الذي يعتمد على الحرية الاقتصادية المطلقة والملكية الخاصة على أغلب الدول الأوربية إلى غاية الثلاثينات من القرن الماضي، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الثلاثينات وكذا ظهور المعسكر الاشتراكي كقوة منافسة، تغيرت السياسة الاقتصادية في هذه الدول، بحيث شهدت عودة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ولكن ما لبثت أن انهارت دولة الرفاه في أواخر السبعينات، بسبب المشاكل الاقتصادية والكساد العالمي وضعف المعسكر الشيوعي، وعادت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى نظام السوق الذي هو امتداد للنظام الاقتصادي الكلاسيكي، وحذت حذوها أغلب الدول الغربية والنامية والاشتراكية سابقا.

لقد كان اقتصاد السوق الخيار الوحيد الذي فرضته القوى العالمية الكبرى بواسطة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو أحد آليات العولمة بل هو العولمة في ثوبها الاقتصادي.

لقد بينت تجارب بعض الدول في مرحلة تحولها نحو اقتصاد السوق آثار اجتماعية كثيرة، من بينها زيادة التفاوت الطبقي، زيادة حدة الفساد الإداري كالرشوة والاختلاس وحلت محل القيم الأخلاقية الإنسانية، قيم مادية فردية، وزادت نسبة الجرائم والانحراف بجميع أنواعه، ولم تكن هذه النتائج وغيرها إلا نتيجة طبيعية لنظام مبني أساسا على الربح والمنفعة المادية والفردية وإهمال القيم الأخلاقية والإنسانية.

الفصل الثالث

تمهيد :

لقد آثرنا في تناولنا لهذا الفصل، أن نتطرق بشيء من الإيجاز للمراحل التي مر بها البناء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ذلك انه من الضروري الإشارة إلى جملة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة لمرحلة التحول نحو اقتصاد السوق ، لما لها من أثر بالغ على هذه المرحلة ولكونها تحدد الاتجاهات الأساسية لتطور الجزائر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

على العموم سنحاول في هذا الفصل إبراز التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ،من خلال الوقوف على العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغيير الإستراتيجيات التنموية.

1. الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال:

نالت الجزائر الاستقلال ومعه اقتصاد مشوه، فعلى مستوى القطاع الزراعي هناك 65 % إلى 70 % من السكان العاملين فيه، وهو لا يقدم سوى 4 % من الإنتاج الوطني و22 % من الدخل الوطني، ويعود هذا إلى الطرق التقليدية المستخدمة في القطاع الزراعي^[1]. لقد بدأ يظهر جليا التمايز الاجتماعي الذي قام بين السكان الجزائريين أنفسهم منذ الحرب العالمية الثانية، فقد دلت إحصائيات عام 1951 على تركيز هام في ملكية الأراضي إذ كان هناك 8500 مالك أرض تزيد ملكية كل واحد منهم على 100 هكتار ويسيطرون على 1688000 هكتار أي أن 1.2 % من المالكين يملكون 25 % من الأراضي، ولقد سمحت القروض التي منحتها السلطة لبعضهم حتى الاستقلال من تحديث استثماراتهم، وزيادة استخداماتهم لليد العاملة الزراعية والمأجورة ومن تركيز ملكية المالكين، الذين أصبحوا يسيطرون على 50 % من الأراضي الصالحة للزراعة عام 1973، وازداد التفاوت الاجتماعي في الصناعة والتجارة، إذ شهد انطلاقة جديدة مع مشروع قسنطينة وأخذت في النمو برجوازية تجارية وصناعية نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية. لقد شهدت السنوات الأخيرة للاستعمار، ظاهرة هجرة سكان الريف نحو المدن وارتفع عدد الجزائريين الذين يقطنون المدن من 500000 نسمة عام 1932 إلى 2 مليون نسمة عام 1960، كما أدى الركود الزراعي وعدم استقرار الاستخدام الموسمي والإفراط في تجزئة الأراضي وانخفاض المردود إلى تدهور مستوى الحياة في الريف ودفع الفلاحين إلى الهجرة بأعداد غفيرة نحو المدن الكبرى أو نحو فرنسا^[2].

[1]: Abdel Hamid Brahim, l'économie Algérienne. O.P.U, 1991, P77.

[2]: عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1982، ص (09-08).

2. التوجه الاشتراكي في الجزائر :

1.2. مصادر الاتجاه الاشتراكي بالجزائر ومميزاته:

تعتبر الاشتراكية الإطار المذهبي لسياسة التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث تبنت النخب المثقفة وقيادة البلاد عبر مختلف المواثيق والبرامج، المذهب الاشتراكي كنموذج أو أسلوب لتنظيم الحياة الاقتصادية، ويبدو ذلك من خلال ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، وميثاق الجزائر في 1964، وبعده الميثاق الوطني في 1976، وقد عرض ميثاق طرابلس المحاور الكبرى لبناء الجزائر ذات التوجه الاشتراكي وطرح المشروع التنموي الذي يقوم أساسا على الدور المركزي للدولة، عن طريق الثورة الزراعية، وإنشاء قاعدة صناعية التي يعتبرها ضرورية للتنمية الاقتصادية^[1].

لقد كان الهدف الرئيسي لبرنامج طرابلس الذي خرج إلى النور بفضل التحالف بين النخبة العسكرية والنخبة المثقفة، هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتفويت الفرصة على الاستعمار الذي سعى لتكريس وجوده الاقتصادي والسياسي والثقافي بعد رحيله، وتطبيقا لإستراتيجية تقلص دور الاستعمار، رفضت وثيقة طرابلس الإيديولوجية الليبرالية، وشددت على ضرورة تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية، وقيامها بنفسها بمواجهة آثار التفكك الهيكلي الناتجة عن السياسة الاستيطانية^[2].

وقد جاء ميثاق الجزائر سنة 1964، موافقا لميثاق طرابلس من حيث المبادئ مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الخاصة بمرحلة الاستقلال، وتم فيه الإعلان على أن الثورة الجزائرية اشتراكية ويجب أن تكون كذلك، ورغم هذا الكلام إلا أن الثورة خضعت لصعوبات مختلفة بين الاستقلال في 1962 وذلك التاريخ 1964 ومن الحقائق التي فرضت عليها البقاء مرتبطة بالعالم الخارجي في المجال الاقتصادي هو وجود قوى مناهضة للثورة، ومن بين الأولويات المحددة في ميثاق الجزائر:

1- التوحيد بين مختلف القطاعات الاقتصادية للبلاد، الفلاحية والصناعية وتصور التنمية على أنها ارتباط وتطافر مختلف القطاعات بشكل تستفيد منه جميعا، وهذه إشارة إلى ربط الصناعة بالفلاحة وتكاملها ودفع استمرار التسيير الذاتي للمزارع وتقويتها.

[1] : Hamid M.Temmar, Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, O.P.U. Alger.1983, P11.

[2]: نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص 104.

2- تحسين إمكانيات الإنتاج في جميع المجالات بهدف تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع.
3- إيجاد سوق لتصريف المنتجات والبحث عن وسيلة للتمويل تخفف من الارتباط بالخارج.
4- وبتبني الميثاق للاشتراكية كتنظيم اقتصادي واجتماعي، يسمح للأفراد بالوصول إلى التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد حدد وضعية الجزائر حسب التفكير الماركسي في مرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وتمر فترة قصيرة على المؤتمر ليتم تغيير قيادة البلاد في 19 جوان 1965، ويظهر الاتجاه الاشتراكي بثوب جديد وأوضح مما كان عليه من قبل، لتدخل الجزائر في معترك البناء الحقيقي للمجتمع الذي تريده محققا للعدالة الاجتماعية.
ويأتي الميثاق الوطني في 1976، ليكمل المواثيق السابقة للدولة الجزائرية حيث حدد الخطوط العامة للنظام الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وكذلك الإطار العام لنشاط القوى الاجتماعية للثورة من جهة، ووضع الخطة العامة للدولة الاشتراكية، وما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية^[1].

ويتميز النظام الاشتراكي في الجزائر بمميزات خاصة، تجعله ينفرد عن الأنظمة الاشتراكية الأخرى سواء في البلدان النامية أو بلدان أوروبا الشرقية، وذلك تبعا لخصوصية المجتمع الجزائري التي تضرب جذورها في عمق التاريخ ومن هذه المميزات:
1- أنه نظام اشتراكي مبتكر، حيث يسمح بوجود قطاع خاص جد هام، ولكونه يرفض الصراع بين طبقات المجتمع، ولا ينطلق من أي ميتافيزيقا مادية.
2- يتميز النظام الاشتراكي في الجزائر بالواقعية، فهو ممارسة قبل أن يكون نظرية.
3- هو نظام اشتراكي وطني وإنساني فهو مطابق لمفهوم العدالة الاجتماعية المطلقة.
4- وهو في الأخير مطابق للقيم الإسلامية، خاصة لدى المسيرين للبلاد وهذا ما نجده في الدستور المصادق عليه رسميا من طرف المجتمع في سنة 1976، حيث يأتي في أول مواده أن الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية والدولة الجزائرية اشتراكية، وفي المادة الثانية نجد أن الإسلام هو دين الدولة، وكثيرا ما استعمل مصطلح الاشتراكية الإسلامية في مختلف مواقف وخطب المسيرين وإطارات الدولة^[2].

[1]: ناصر داداي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 155.

[2]: المرجع نفسه، ص 156.

2.2. أهداف النظام الاشتراكي في الجزائر:

إن الهدف الأساسي من تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي، هو إقامة اقتصاد مزدهر ومتكامل تماما، وقادر على تلبية كل احتياجات السكان، كما تهدف الإستراتيجية إلى تصفية البطالة وكذلك إلى تحسين مستوى حياة الإنسان الأكثر بؤسا، أي أن المقصود إذن تحقيق تحولات عميقة في الاقتصاد^[1].

وتهدف التنمية الاشتراكية في الجزائر من خلال الميثاق إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف النقاط التالية:

- ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك بالتالي على حساب الاستخدام، خاصة ونحن بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

- ضرورة توجيه الاستثمارات بشكل مناسب لتلبية احتياجات العمال.

- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاطات الاقتصادية وخصوصا علاقة المدينة بالريف كي تتجنب الآثار السلبية للتصنيع والتحضر.

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال استرجاع الثروات الوطنية وملكية وسائل الإنتاج من طرف المجتمع، توازن التبادلات الخارجية والتحكم في التكنولوجيا وترقية وتوسيع سوق وطنية^[2].

3.2. واقع التجربة الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه:

شهدت مرحلة الاقتصاد الاشتراكي ثلاث مخططات تنموية مخطط ثلاثي (1967-1969)، مخطط رباعي أول (1970-1973) ومخطط رباعي ثاني (1974-1977)، واتخاذ مجموعة من القرارات التي ترمي إلى التحكم في سير أو توجهات الاقتصاد الوطني، منها قرار تأميم المحروقات، وقرار الثورة الزراعية، اعتماد التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1973، واحتكار التجارة الخارجية سنة 1978، ومن جهة فقد عرفت عائدات المحروقات ارتفاعا كبيرا أثناء هذه المرحلة مما ساعد بشكل كبير على تنفيذ هذه المخططات^[3].

[1]: عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص 55.

[2]: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، 156.

[3]: أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 26.

وتميزت هذه المرحلة بالتدخل المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم كلي لشؤون الاقتصاد يركز على احتكار الدولة الكلي، ففي القطاع الزراعي اتسمت هذه المرحلة بالتدخل المباشر للدولة عن طريق امتلاك أهم وسائل الإنتاج، وهي العملية التي باشرتها الدولة عقب الاستقلال مباشرة، باعتماد التسيير الذاتي، الذي اضطرت لدعمه سنة 1968، بواسطة تشكيل لجان التسيير قصد تحسين أدائه، وتطبيق الثورة الزراعية سنة 1971، الرامية إلى دمج القطاع الفلاحي في الحركة العامة للتنمية، والقضاء على أشكال الملكية المعتبرة كعقبة لحرارة التنمية في ميدان الفلاحة^[1].

أما في القطاع الصناعي، وانطلاقا من نظرية الصناعات المصنعة، منحت الدولة الأولوية أثناء هذه المرحلة إلى الشركات المحركة في قطاع الصناعات الثقيلة، وعلى الأخص سوناطراك وشركة الحديد والصلب بعنابة، هذا بهدف الرفع من قيمة الموارد الطبيعية الوطنية، ولعب قطاع المحروقات دور الممول نظرا لما يحققه من مداخيل بالعملة الصعبة، وإجمالا تتصف هذه المرحلة بالاستثمار المكثف في القطاع الصناعي عموما والمحروقات على

الأخص، وفي الجانب التنظيمي انتقلت مؤسسات التسيير الذاتي إلى شركات وطنية، ثم عقب صدور ميثاق التسيير الاشتراكي ثم تحويل جميع الشركات الوطنية إلى مؤسسات اشتراكية^[2]. لقد بدأت عملية التخطيط في الجزائر بشكل متواضع في بادئ الأمر، تمثلت في إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالتجهيزات المسجلة في قوانين المالية، ثم بعد ذلك بدأت تظهر بعض التصورات العامة حول وجهة التنمية الاقتصادية، بعد أن لوحظ وجود عدم توازن في طبيعة وحجم بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل وجود فائض في إنتاج الخمور وعجز كبير في مجال المنتجات الغذائية، كما ظهرت الحاجة إلى عقلنة الأبنية الإنتاجية وضرورة توجيهها لخدمة السوق المحلي^[3]. ويمكن الوقوف على الأهداف المتوخاة من هذه الاستثمارات من خلال دراسة طبيعة وأهداف كل مخطط من المخططات التالية:

-
- [1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص ص (86-87).
- [2]: أحمد هني، مرجع سابق، ص 27.
- [3]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 115.

1.3.2. المخطط الثلاثي 1967-1969:

ويطلق عليه المخطط الأول أو شبه مخطط، لأنه اكتفى بتحديد التوجهات في إطار الآفاق السباعية وبغية تحضير الأجواء لوضع المخطط الرباعي الأول، فهو يمثل محاولة لتكييف الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وفق نمط مخطط مركزي شمولي ذي نزعة جماعية بدل النمط الليبرالي، وقد سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية خاصة منها الصناعات القاعدية، حيث يلاحظ أن قطاع المحروقات والحديد والصلب والبتروكيماويات والميكانيكا قد استحوذت على 45% من مجموع الاستثمارات، وقد بلغت نسبة إنجاز هذا المخطط 82%، ويعود إليه الفضل في ظهور بعض المشاريع الصناعية مثل مجمع المحركات والجرارات بمدينة قسنطينة، والدراجات بمدينة قالمة، ومصنع الأنابيب بالمدينة، وعموما فرغم محدودية أهداف هذا المخطط الذي لم يكن مخططا بآتم معنى الكلمة، غير أنه هيا الشروط اللازمة للإقلاع الصناعي بالجزائر مع بداية المخطط الذي تلاه.

2.3.2. المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

سجل هذا المخطط أول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي فضلا عن وضعه لأول مرة أعمدة البيروقراطية الاقتصادية الجزائرية، حيث كان هدف هذا المخطط هو خلق الشروط المستقبلية لتوفير التشغيل لمجموع القوة العاملة إلى غاية سنة 1980، كما يهدف إلى استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق وتحقيق مشاريع جديدة وبلغت المبالغ التي رصدت له حوالي 27.8 مليار دينار، حظي منها القطاع الإنتاجي بـ 49% من مجمل الاستثمارات، أشرفت الأجهزة المركزية على تنفيذه وأسندت فيه مهمة تحقيق الأهداف المسطرة للقطاع العام الذي كان يشغل في سنة 1969، أي قبل بداية الخطة بسنة واحدة حوالي 45 ألف عامل^[1].

لقد تضافرت عدة عوامل لتتقدم التخطيط في هذا المخطط، فقد حصلت الدولة على أكثرية الأسهم في قطاع المحروقات، وشرعت في عمليات إعادة هيكلة القطاع العقاري التي كان من المفروض أن تساهم في تفعيل نشاط اقتصادي أوسع في الزراعة، غير أن هذا القطاع وكذلك قطاع السكن قد تأثر كثيرا بأسطورة الأملاك الشاغرة طوال هذه الفترة

[1]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص ص (126-127).

مما أحدث فراغا في سياسة الإسكان واتساع الفارق في الزراعة بين الأهداف والوسائل^[1].

3.3.2. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

حددت قيمة الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط بـ 110 مليار دينار، وأكد هذا المخطط على استراتيجية التصنيع، وعلى ترقية العمل التنموي إلى مستوى عال، وتميز هذا المخطط بالحجم الهائل للاستثمارات التي رصدت له، وقد ساعد على تحقيق ذلك الارتفاع الكبير في أسعار البترول، كما تميز باهتمامه الواسع بالقطاعات الأخرى غير الصناعية، حيث عرف القطاع الزراعي على غرار قطاع المحروقات إعادة هيكلة إدارية، كما تحصل على أموال معتبرة للحصول على المعدات وإنشاء الهياكل القاعدية، لقد أخذت الصناعة حصة الأسد من مجموع الاستثمارات في هذا المخطط، تأكيدا على الخيار التنموي القائم على المرآنة على الصناعات المصنعة وتأكيدا على ضرورة التضحية بالاستهلاك كضرورة لا بد منها أملا في خلق الشروط الأساسية التي تسمح بتحقيق اقتصاد معمم ومدعم ذاتيا^[2].

لقد أدى التوسع الكبير في الاستثمارات وضخامة مهمات التنمية المقررة، إلى ظهور عوائق كبيرة في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة، فقد أدى توسع الاستثمارات إلى إحداث هوة واسعة بين الكميات المعرضة والكميات المطلوبة من الطاقات البشرية والمادية اللازمة للاستثمار، فما تكاد تتم الدراسة التقنية والاقتصادية لمشروعات جديدة حتى يبدأ الشروع في تنفيذها، دون مراعاة لحالة تقدم المشروعات السابقة، وكان لهذه العوائق آثار سلبية على الاقتصاد بكامله^[3]

4.3.2 السنتين التكميليتين 1978-1979:

خصصت هاتين السنتين لاستكمال جزء مما تخلف إنجازاه في المخططات السابقة، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات من 49.4 مليار دينار في السنة الأولى، إلى 53.7 مليار في سنة 1979^[4].

[1]: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص (136-137).

[2]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 127.

[3]: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص (139-141).

[4]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 128.

4.2. تقييم تجربة الاقتصاد الموجه في الجزائر:

عموما لقد كانت الاستراتيجية التي تبنتها الدولة، متفقة مع الأهداف المعلنة، بغض النظر عن أشكال تجسيدها على أرض الواقع، والنتائج المتوصل إليها. فقد حقق الاقتصاد الجزائري قطيعة مع المخطط الكولنيالي، وذلك من خلال إيجاد منظومة إنتاج موجهة إلى السوق المحلي، وقد ترك هذا المجال لتبني سياسة إحلال الواردات، والبدء بتوجيه الجزء الأعظم من الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك. كما تم إدماج الزراعة في الصناعة بحيث توفر الصناعة التقنيات والمعدات والأسمدة، التي من شأنها المساعدة على الإنتاجية وامتصاص اليد العاملة الريفية، وبالمقابل توفر الزراعة المواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية، فيسمح ذلك في الأخير بتعبئة أمثل للموارد الوطنية^[1].

لكن بؤادر فشل هذا النموذج الاقتصادي بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة على إطلاق دينامية اجتماعية وثقافية، تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بالتوطين التكنولوجي، وتحقيق تراكم معرفي واكتساب مجموعة مهارات من شأنها المحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بطريقة جيدة، ثم تطويرها بتوفير الشروط الضرورية التي تسمح بتوظيفها وصولا إلى تحقيق استقلال ذاتي نسبي للاقتصاد الجزائري، وتجسد الفشل الذي ميز مشروع التنمية في تلك الفترة، في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة، وكانت إحدى مظاهر هذا الفشل، العجز المالي الذي عانت منه الوحدات الإنتاجية، إضافة إلى تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد المطلق على مداخيل المحروقات^[2].

وعلى الصعيد الاجتماعي، أدى احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي إلى زحف بيروقراطي أدى إلى زيادة التبعية وانتشار الندرة والمضاربة وبروز الأنشطة الاقتصادية الموازية، ناهيك عن غياب المنافسة وانتشار ظاهرة الاتكال واللامبالاة^[3].

[1]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 127.

[2]: العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1999، ص 160.

[3]: عبد الوهام شمام، دراسة حول الخصوصية والتحويلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، منشورات جامعة قسنطينة، 1997، ص 188.

3. مرحلة التقويم والإصلاحات:

1.3. أهداف الإصلاح الاقتصادي:

بناء على توصيات المؤتمر الرابع (جانفي 1979) والمؤتمر الرابع الاستثنائي في (15 جوان 1980) قامت السلطات باتخاذ إجراءات التصحيح، بهدف إعادة إصلاح الاقتصاد الوطني، ومراجعة الأولويات وإحداث توازن فيما بين القطاعات الأساسية وإعادة الاعتبار إلى قطاعات الزراعة والسكن بعد أن أدى التركيز على القطاع الصناعي في المخططات الأخرى إلى إحداث خلل بنيوي تحتي عاد وانعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها. ويلخص ديرك فاندوال "Dirk Vandwalle" أهداف التوجه نحو الإصلاح الإقتصادي في النقاط التالية:

- تحقيق نجاعة عالية من خلال لامركزية الاقتصاد وإضعاف سلطة البيروقراطية وإعادة النظر في قوانين التجارة، وإصلاح القطاع المصرفي ومرافق الدولة التي تحدد الأسعار وتحتكر عملية الاستيراد.

- التقليل من أثر الخسائر المتوقعة في مداخل العشرية القادمة مع الاحتفاظ بالتوجه نحو الاقتصاد الليبرالي، ولذلك تبنت الدولة فيما بعد إجراءات التقشف من أجل تفادي الجدولة أو اللجوء إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية.

- خلق مصادر مالية جديدة والتقليل من خسائر الصرف مع التأكيد على الصادرات خارج المحروقات، والاعتناء بالقطاع الزراعي^[1]، لقد تم الشروع في تحقيق هذه الأهداف من خلال المخططات التالية:

2.3. المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

تميز المخطط الخماسي الأول بميزتين هما: أنه من جهة، أول مخطط ساهمت في إعداده الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة مناقشة وإثراء، وعرض مشروعه على مؤتمر استثنائي للحزب في جوان 1980 للمصادقة عليه، وأنه من جهة أخرى، أول تجربة تخطيطية لفترة أطول من سابقتها هي فترة خمس سنوات كان المبلغ الذي خصص لهذا المخطط والذي يقدر بـ 400 مليار دينار في مستوى طموح هذا البرنامج، الذي تلنف حول تحقيق أهدافه جهود الحزب والدولة، وقد اعتمد أساسا هذا المخطط على استراتيجية ترقية

[1]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص ص (167-168).

قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير شروط تحقيق التهيئة الإقليمية^[1].

لقد برزت في هذا المخطط سياسات تنموية جديدة من بينها:

- سياسة إعادة الهيكلة التي جاءت استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات التي تشكو من ضعف التسيير، كما أن الاقتصاد كان يتميز في تلك الفترة بجهاز إنتاجي عمومي غير كفاء وذي تكاليف مرتفعة ومحاولات تحسين كفاءته لم تكن سريعة بالقدر الكافي، فكان من الضروري أن تغير طريقة التنظيم، بحيث توفر الشروط الملائمة لتحسين التسيير في المؤسسات الوطنية، وعموما فقد كانت تهدف عملية إعادة الهيكلة حسب المرسوم رقم: 80-242 الذي صدر في 14 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة الهيكلة في المادة رقم: 2 إلى تلبية حاجات الاقتصاد والسكان المتزايد بواسطة:

1/ تحسين شروط عمل الاقتصاد.

2/ تحكّم أكبر في جهاز الإنتاج.

3/ ربط نتائج نشاطات المؤسسات مع الأهداف المسطرة في الخطة الوطنية^[2].

4/ تخصيص مبلغ 58 مليار دينار لجلب بعض المواد الاستهلاكية وذلك تحت شعار

"من أجل حياة أفضل"، وفي ظل هذه التحولات بدأ يتجه الاقتصاد الجزائري نحو الاستهلاك وتراجع الاستثمار، وقد اعتبر البعض أن هذه السياسة هي أساس المشاكل الاقتصادية التي تراكمت فيما بعد^[3].

إن الإنجازات التي تحققت عبر تنفيذ المخطط الخماسي الأول كانت عديدة وهي كما يلي:
- على صعيد الإنتاج كان معدل نمو وسائل الاستهلاك الصناعية أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الزراعي، بحيث كان المتوسط السنوي بالنسبة للقطاع الصناعي 12% مقابل 1.2% فقط للقطاع الزراعي، وقد بلغ المتوسط الأول في بعض الفروع نسبة قريبة من 16%، ولقد حقق القطاع الصناعي هدفه المخطط بصفة عامة بفضل تحسن مستوى التسيير، أما ضعف إنتاج القطاع الزراعي الذي كان مقدرا بنسبة 4% يرجع أساسا إلى مشكل

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 09.

[2]: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص (170-175).

[3]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 165.

الجفاف الذي ميز فترة الخماسي الأول، ومع ذلك سجل هذا المخطط تطورات جيدة في بعض المنتجات الفلاحية كما سجل ارتفاعا ملحوظا في استيراد بعض المنتجات الأخرى الأساسية كالحليب والحبوب، وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية كانت النتائج التي سجلها المخطط الخماسي الأول مشجعة إلى حد كبير فقد تم فتح الكثير من الطرقات، في إطار فك العزلة عن الأرياف، ووصل عدد كبير من خطوط الهاتف والكهرباء، وبالنسبة للسكن تم إنجاز أكثر من 310000 مسكن جماعي، أما التعليم فقد زاد عدد التلاميذ والطلبة الثانويين من 3.9 مليون سنة 1979 إلى حوالي 5 مليون سنة 1984، وبالنسبة للصحة تم استلام 27 مستشفى و130 عيادة جديدة^[1].

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية التي عاشتها فترة الخماسي الأول بكل حدة، بحيث بلغت بعض البلدان درجات كبيرة من التضخم وصلت إلى 40% في الأرجنتين سنة 1984، إلا أن الجزائر واصلت تنميتها وحافظت على مستوى طبيعي جدا من التضخم وصل إلى 8%، إنها نتيجة جيدة على صعيد التوازن المالي لم تعيق سير التنمية التي شهدت إنجاز 345 مليار دينار من الاستثمارات في الفترة 1980-1984 بمعدل سنوي متوسط 70 مليار دينار.

وبطبيعة الحال كان هذا الحجم من الاستثمارات خاص بقطاع الدولة، وتم تجنيد القطاع الخاص الوطني أيضا في هذا المجهود، داخل إطار القوانين التي تنظمه وخاصة قانون 1982، وأسفرت مساهمته على حجم استثماري في حدود 3.4 مليار دج وكانت النتيجة العامة على صعيد الشغل خلق 710000 منصب عمل جديد^[2].

3.3. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يأتي المخطط الخماسي الثاني لتكميل وظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، كما أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري ويمكن تلخيص أهدافه في النقاط التالية:

- إحداث التوازن بين العرض والطلب من أجل تحقيق أكبر استقرار ممكن للأسعار وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع.

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص ص (119-120).

[2]: المرجع نفسه، ص ص (124-137).

- التكامل بين القطاعات الاقتصادية من أجل استغلال أمثل للموارد الإنتاجية والتوازن بين الأقاليم المختلفة في البلاد، حيث أن نزوح السكان من المناطق المحرومة الضعيفة في نشاطاتها الاقتصادية نحو المناطق الأكثر حظا في هذه النشاطات، أحدث اختلالا في التوزيع الإقليمي للسكان بين المناطق الجنوبية والداخلية التي تصل فيها الكثافة السكانية إلى 0.5 ساكن في كم²، مقابل 70 في كم² في المناطق الشمالية والمدن الكبيرة.

- تقليل الاعتماد على الخارج، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف طبقت السلطات استراتيجية كان المتوقع منها في نهاية 1989 تحقيق مايلي:

* استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي 110 مليار دج، وبمعدل نمو استثماري هو 7.3%.

* تشغيل 946000 عامل جديد، بمتوسط سنوي قدره 189700 منصب شغل جديد.

* تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي 6.6%.

* رفع نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9% .

ولقد ظهرت النتائج بالمقارنة مع الأهداف سلبية وغير متوقعة بحيث:

- انخفض مستوى الاستهلاك الإجمالي الحقيقي، في السنوات الأربع للمخطط الخماسي الثاني بحوالي 12%، ولم تتمكن جهود التنمية المبذولة إلا من توفير 377000 منصب شغل مقابل هدف كلي من مناصب الشغل هو 946000 منصب عمل جديد أي نسبة 40%.
- سجل المعدل المتوسط السنوي للنمو خلال هذه الفترة 0.4% ولقد كان بعيدا جدا عن الهدف المرتقب الذي هو 6.2%.
- كانت درجة الفعالية الاستثمارية ضعيفة، سواء كان ذلك بالنسبة لمعامل التشغيل أو لمعامل الإنتاج، فقد كان المتوسط السنوي للاستثمار حوالي 74 مليار دج^[1].

إن هذه النتائج تدل على تراجع كبير في نمو الاقتصاد الجزائري، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والهبوط الحاد لأسعار البترول، ومن هنا تظهر سلبية الاقتصاد الجزائري الذي هو بالأساس اقتصاد ريعي، يعتمد على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية، ورغم أن هذا المخطط بالذات كان يرمي إلى تحقيق الاستقلالية، وتنوع مصادر الدخل بالعملة الصعبة، من أجل مواجهة مثل هذه الأزمات، فقد سجلت هذه الفترة بداية انطلاق الأزمة العامة الجزائرية وجعلت النخبة تفكر في ضرورة التخلص من

[1]: المرجع نفسه، ص ص (204-219).

القيود والحسابات الاجتماعية التي تعرقل أداء الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في مسألة دور الدولة في ظل الأوضاع الجديدة^[1].

ويرجع السيد "أحمد بن بيتور" أسباب التدهور الاقتصادي والاجتماعي في بداية الأمر، إلى عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على الشغل والسكن والتعليم والصحة من جهة وبين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى، فقد وصلت نسبة القوى النشيطة بين 1985-1993 إلى 1980000، أما مناصب الشغل التي تم توفيرها فقد وصلت إلى 800000 فزاد ذلك من مخزون البطالة، 1160000 شخص إضافي في تلك الفترة، لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى التضخم والتذبذب في دورات الإنتاج والتوزيع، وانعكس هذا الوضع الجديد على الطبقات الدنيا من المجتمع، فهي تعتبر الخاسر الوحيد من احتدام الأزمة وهي المعني الأول بشعار العمل والصرامة لضمان المستقبل، والمطالب الوحيد بالتقشف أما الفئات الأخرى مثل الأثرياء الجدد التي اندمجت في شبكة الفساد بدعم من نفوذها داخل السلطة، فقد تماد في ممارساتها في ظل أجواء التبعية للسوق الخارجية، على حساب المصلحة الوطنية حيث تشير الدراسات، إلى أن فرنسا التي تضررت في الأزمة العالمية كغيرها من دول العالم، استطاعت أن تنهض باقتصادها في تلك الفترة التي بدأ فيها الاقتصاد الجزائري ينهار، بفضل السياسة التجارية الجزائرية التي جعلت من الجزائر قواعد تجارية خلفية لفرنسا، بل أن السوق الجزائري كان امتدادا طبيعيا وعضويا للسوق الفرنسي وبفضل هذا الوضع ازدهرت الصناعات الصغيرة الفرنسية، واجتازت فرنسا كلها الأزمة، وهذا ما يفسر عدم اقتناعها بشعارات التقشف، ومضيها في تطوير أساليب خاصة للابتزاز والتخريب لقدرات الاقتصاد الوطني، ولقد ساهمت بعض النخب الحاكمة في تكريس التبعية من خلال ممارسة الترابندو أو الاقتصاد الموازي الذي انتشر حينها جنبا إلى جنب مع النشاط الطفيلي لعدد كبير من الشباب الحضري البطال^[2].

-
- [1]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 171.
- [2]: المرجع نفسه، ص 172-174.

4. مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق:

1.4 الأسباب الداخلية والخارجية لتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق:

1.1.4 الظروف الداخلية:

عجلت الأحداث المتأزمة التي ختمت عقد الثمانينات بإطلاق صيرورة كانت السلطة قد شرعت فيها من قبل، وتسارعت وتيرة الإصلاحات كما يقول جوزي فارسون بشكل اقتصادي لكي لا نقول فوضوي، وذلك بهدف الدخول في اقتصاد السوق الذي من المفروض أن يتأسس في بداية 1991^[1].

إن رغبة الارتقاء بالاقتصاد الوطني والمؤسسات الوطنية إلى مستوى الفعالية اللازمة، استلزم مراجعة أخرى للتنظيم الاقتصادي على أساس نمط جديد يعتمد على مبدأ لامركزية التسيير، الذي يضمن للأعوان الاقتصاديين استقلالية التسيير والمبادرة، ويحررهم تماما من الوصاية، ويضعهم أمام مسؤولية شخصية عن نتائج التسيير^[2]. وعلى العموم هناك مجموعة من العوامل التي كانت وراء التحول الاقتصادي الجديد ونلخصها في النقاط التالية:

- تضخم في الاقتصاد الجزائري بلغ 30%.

- بطالة بلغت حوالي 25% من اليد العاملة القادرة على العمل وخاصة الشباب.

- عدم توازن دائم في ميزانية الدولة، الذي نتج عن خلل في توازن مؤسسات القطاع العمومي.

- امتصاص حوالي 5/4 من إيرادات الصادرات من طرف جهاز إنتاجي يعمل فقط بنسبة 50% من الناتج الداخلي الإجمالي.

تمثل هذه العناصر بعض العراقيل التي حالت دون انطلاق الاقتصاد الوطني في ظروف وشروط مناسبة، كما تعطي فكرة على الشروط الواجب بذلها حتى يعود الاقتصاد الوطني إلى التوازن وتوفير قواعد ثابتة ومستمرة للانطلاق الاقتصادية المنتظرة^[3].

[1]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 191.

[2]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 262.

[3]: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص (193-194).

2.1.4 الظروف الخارجية:

تعيش الجزائر في ظل محيط دولي بدأ يتكون بشكل جديد، فقد انهار الاتحاد السوفياتي زعيم المعسكر الشيوعي، وأصبح العالم يعيش في ما يسمى بمرحلة الأحادية القطبية، وتحت ظل نظام دولي ليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الوحيدة التي تسيطر على العالم اليوم.

ولقد سعت المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) إلى فرض قيود مالية على الجزائر، خصوصا بعد الأزمة النفطية التي عانت منها خلال الثمانينات، بحيث انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنحو 97% من العملة الصعبة، أي انخفضت الإيرادات من أكثر من 63 مليار دج سنة 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986، وقد بات من الضروري إذن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى

القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد^[1].

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 263.

2.4. أهداف التحول نحو اقتصاد السوق:

إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر خلال الثمانينات جعلت السلطات تفكر في استراتيجية من أجل فعالية وكفاءة الاقتصاد، من خلال إعادة النظر في عدد من القضايا المتعلقة بدور الدولة في الاقتصاد، ودور المؤسسة العمومية في الاقتصاد الوطني، وإعادة الهيكلة من أجل تحقيق انطلاقة جديدة ومن بين الأهداف المرجوة من هذه التحولات الاقتصادية هي:

- تخليص الدولة من العبء المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العمومي خاصة مع ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليفها.

- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على الانطلاق في التنمية، لتخفيض البطالة المتزايدة والمطلقة.

- تكثيف النسيج الصناعي، وبهذا فإن إعادة الهيكلة عليها أن تسمح باستمرار زيادة وتيرة التصنيع في البلاد.

وتتحقق هذه الأهداف من خلال

- فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، ويدخل في هذا الإطار التصديق على قانون الاستثمارات، وإنشاء وكالة المساهمة والاستثمار APSI.

- إدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، ويصبح بهذا البحث عن الكفاءة والفعالية قريب المنال.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب المرور عبر محاربة التضخم، امتصاص عدم التوازن في ميزانية الدولة، وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية^[1]، وكل هذا في إطار استراتيجية تهدف لتحديد دور الدولة في ظل اقتصاد السوق في الجزائر الذي يتميز بـ:

- اتجاه الدولة نحو المهام العادية، وتوفير قوة عمومية والسهر على التحكم في الموارد المالية التي تتميز بالندرة المستمرة، التي تقابل الزيادة المستمرة تطلعات المجتمع من حاجات للعدل والتطور.

- الأداء التام لدور الدولة الجديد، الذي يفرضه دخول اقتصادها في تفاعل مع اقتصاديات

[1]: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 194.

أخرى، وتميز العلاقات حالياً بالتكتلات على المستوى الجهوي وما يحدث من تغيرات عالمية.

- تحديد دور الدولة في اقتصاد السوق تجاه المؤسسات العمومية، إذ لم يبق دورها المتمثل في المالك والموجه والمنتج والذي أثبت فشله في مراحل سابقة.

- ضرورة تفضيل القطاع الخاص لأنه صاحب القوة المحركة ضمن اقتصاد السوق، وفي هذا المجال على الدولة أن تكيف وسائلها حتى تصبح قوية ولديها إمكانيات كافية لأداء هذا الدور الأساسي ضمن اقتصاد السوق^[1].

[1]: المرجع نفسه، ص 195.

3.4. إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر:

بدأت تتبلور أسس النظام الاقتصادي الجديد في التحولات التي طرأت على القوانين، بحيث تم إصدار بعض القوانين الجديدة منذ سنة 1988. وتنص المادة السادسة من القانون 88-20 على أن المحاور القيادية لتنظيم الاقتصاد وتسييره، تعتمد على ديمقراطية المخططات، عبر تقسيم للعمل، يضمن استقلالية تسيير كل متعامل في مجال إنجاز أهدافه المحددة في المخطط الدوري، وتدل هذه المبادئ التي تبناها نظام التخطيط الجديد على حرصه، على تحرير المتعاملين من مركزية الجهاز المخطط، وإخضاعهم أكثر لقوانين السوق، وانطلاقاً من هذا القانون فإن اقتراب المؤسسات العمومية من السوق هو إحدى الأهداف التي يسطرها هذا المخطط

وتنص المادة الثانية من القانون رقم 88-04 على أن القواعد التي تخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية هي قواعد القانون التجاري، وعليه فإن هذه المؤسسات تخضع بصفة أساسية في تنظيم نشاطها ووحداتها إلى قوانين السوق، الذي أصبح له في هذه الحال قوة الهيمنة أكثر من قانون التخطيط.

كما تم إدخال تعديلات على قانون ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بحيث تنازلت الدولة عن حقها للمؤسسات والقطاع الخاص الوطني الذي استفاد من مرونة أوسع في مجالي الاستيراد والتصدير.

ورغم هذه النصوص التشريعية والتنظيمية التي تبعت على الثقة والاطمئنان في نفوس الرأسماليين الخواص، من خلال الضمانات التي تحتوي عليها إلا أن الصعوبات والعراقيل التي تعود أساساً إلى وضع التوازن المالي الخارجي من جهة والسلوكيات البيروقراطية من جهة أخرى جعلت هذه الثقة في حالة قلق وعدم استقرار وجعلت نوعية المستثمرين هم الأشخاص الذين يطمعون في السند المالي من الدولة^[1].

لقد بدأت بوادر تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق قبل أن يكتمل الإطار القانوني، وقبل حتى أن ترتبط بعقود مع صندوق النقد الدولي، حيث عملت على تخفيض قيمة الدينار بشكل غير معلن، إذ تركت قيمة الدينار الرسمية تنزل بين سنة 1987 و1991 أين انخفضت بالمقارنة مع الدولار الأمريكي بنسبة 210% .

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص ص (73-78).

وبعد المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي وإتمام العقد الأول في 1989 تم الاتفاق الثاني في جوان 1991، حيث قامت الجزائر بإعداد النصوص والتشريعات التي تراها ضرورية مثل قانون الأسعار في 1989، وقانون النقد والقرض، 1990 وقانون التجارة الخارجية في 1991.

ونظرا للوضع الاقتصادي في بداية التسعينات الذي اتسم بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% ، وارتفاع التضخم إلى 20.5% بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع الانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي شهرين من حاجتنا للاستيراد ونظرا لهذا الوضع الاقتصادي المتدهور، شرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي الذي هو الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق والمنافسة، ولتجسيد هذه التدابير ميدانيا شرعت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين يندرجان ضمن إطار الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي^[1].

1.3.4. برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول:

1.1.3.4. أهدافه:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست جميع الميادين المتعلقة بانعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق، وبعث النمو الاقتصادي الذي ساد الركود، لذلك فإن عملية الاستقرار الاقتصادي قد استلزمت رسم الأهداف التالية:^[1]

أ - القضاء على عجز الميزانية العمومية أو تخفيضها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت السلطات الإجراءات التالية:

- عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها.

- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، فمع تحرير الأسعار وخفض العملة يحدث انخفاض شديد في الدخل الحقيقية، إلا أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي يشترط تحرير سوق العمل وإلغاء أحكام غلاء المعيشة، والإلغاء التدريجي لتشريع الحد الأدنى للأجور، وتستند الحجة التي تقدم تأييدا لمنع الزيادة في الأجور إلى الأثر التضخمي لمطالب الأجور.

[1]: عبد الله بن دعيده، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ب ت، ص 361.

- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة، وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد والحليب.

- تحسين إيرادات الخزينة العمومية^[1] ولقد بدأت السلطات بتحسين إيرادات الخزينة العمومية قبل هذا التاريخ، فقد زادت هذه الإيرادات الضريبية فيما بين 88 و96 بحوالي 8 مرات غير أن هذه الزيادة كانت كبيرة وملحوظة خلال التسعينات، ولقد كانت هذه الزيادة عموماً على حساب أجور الفئات الفقيرة والمتوسطة في حين استفاد المستثمرون من تخفيضات وإعفاءات ضريبية من أجل تشجيعهم على الاستثمار.

ب - تقليص الكتلة النقدية:

يعتبر تقليص الكتلة النقدية شرطاً أساسياً للتطور الصحيح والسليم ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتخذت السلطات الإجراءات التالية:

- مراجعة سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار بنسبة قريبة من 50%^[2].

- الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية.

- التدخل المباشر من طرف السلطات المركزية بتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة.

ج - الهدف الثالث هو تحسين ميزان المدفوعات فقد كان لزاماً على الدولة أن تلجأ إلى

التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

د - الهدف الرابع: تحرير التجارة الخارجية

ويتحقق هذا الهدف عن طريق:

- الحد من قيود البيروقراطية الإدارية المفروضة على الاستيراد والتدخل المباشر للسلطات العمومية.

- العمل على الاستيراد والتدخل المباشر للسلطات العمومية^[3].

[1]: عبد اله بن دعيبة، مرجع سابق، ص 362.

[2]: حميد بوزيدة، الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988-1996، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1997، ص 142.

[3]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 295.

- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل سعر صرفه^[1].

- إلغاء نظام التخصيص (قوائم السلع المحصور استيرادها)، وإحلال سياسة التعريفات الجمركية محله، طبقا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة OMC التي انضمت إليها الجزائر كعضو في اجتماعها بالمغرب في أبريل 1994، بالتوقيع على اتفاقها، الذي وقعت عليه 117 دولة أخرى^[2].

2.1.3.4. نتائج البرنامج الأول:

تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول على مدار سنة كاملة في أبريل 1994 إلى مارس 1995، في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية جد صعبة، رغم ذلك فإن خبراء الصندوق النقد الدولي يشهدون بأن الجزائر قد احترمت وطبقت كافة الإجراءات المتفق عليها، وتتمثل النتائج المحققة خلال فترة البرنامج في إيقاف النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي 0.2% في فترة البرنامج بينما كان 2% خلال عام 1993، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29% بدل 40% المتوقعة حسب البرنامج، وتم تخفيض العملة ب 40% حيث فقدت أكثر من 60% من قيمتها خلال سنة واحدة، ورافق هذا التخفيض ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية والطاقوية المدعمة، وتحرير أسعار سلع أخرى، كما خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% في سنة 1994.

وفي نفس الوقت تابعت الخزينة عملية تطهير المؤسسات، وقلصت من ديونها تجاه النظام المصرفي، أما على المستوى الخارجي فقد تحسن ميزان المدفوعات بحيث زاد الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993، وقد كان من بين نتائج هذا البرنامج:

- استقلالية 5 مؤسسات عمومية من بين 25 مؤسسة.

- حل 88 مؤسسة عمومية محلية

[1]: عبد الله بن دعيده، مرجع سابق، ص 363.

[2]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 295.

- تطهير البنوك التجارية وذلك عن طريق دراسة مالية على أساس حساباتها في آخر عام 1993 وتحديد احتياجاتها من رأس المال^[1]

2.3.4. برنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1995:

إن هذا البرنامج هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، لقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة عملية تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة، من هذه الإصلاحات وذلك عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياستين اقتصاديتين هما:

الأولى: سياسة اقتصادية متوسطة المدى تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي متوازن، فقد حرصت السلطات المركزية على تخفيض العجز ابتداءً من 1996، ثم بعد ذلك إظهار فائض لتدعيم الادخار الوطني من أجل تدعيم الاستثمار ومن أجل تجسيد هذه الإجراءات المتعلقة بالميزانية اتخذت الإجراءات التالي:

أ - زيادة الموارد وذلك عن طريق :

- توسيع الضريبة على القيمة المضافة.

- زيادة المردود الضريبي، وذلك عن طريق مكافحة الغش والتهرب من الضريبة.

ب - تقليص النفقات وذلك عن طريق:

- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي.

- إزالة دعم الأسعار عن المواد المدعمة، وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

- عقلنة نفقات التجهيز^[2].

[1]: المرجع نفسه، ص ص (363-364).

[2]: المرجع نفسه، ص ص (366-367).

الثانية: وهي سياسة اقتصادية ظرفية، ركزت فيها السلطات على مكافحة التضخم عن طريق مجلس الخصوصية، كما أنشأت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لجنة قطاعية للخصوصية، وقد كلفت بإعداد برنامج لعمليات الخصوصية الجزئية للمؤسسات العمومية في شكل فتح رأسمال والتنازل عن الأصول وفي شكل عقود التسيير.

انطلقت السلطات العمومية الجزائرية في الدخول الفعلي لاقتصاد السوق بحيث أعدت الحكومة قائمة جديدة لخصوصية المؤسسات تمس أربع قطاعات (الصناعة، التجارة، السياحة، الزراعة)، وقد كانت غالبيتها تنازلات عن وحدات على شكل تنازل عن الأصول وتتكون من 53 مؤسسة، وقد اعترضت عملية الخصوصية عدة عراقيل مثل الوضعية الأمنية وضعف الموارد المالية للمستثمرين الجزائريين، وعدم ثقة المستثمر الأجنبي.

وفي عام 1998، وبعد تعديل الأمر رقم: 22-95 بالأمر 12-97 وتحت ضغط الهيئات المالية العالمية، تم طرح قائمة جديدة للخصوصية متكونة من 240 مؤسسة عن طريق الصحافة، منها 88 مؤسسة عمومية اقتصادية في مختلف المجالات السابق.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تطورا وانتعاشا بعد سنوات 1995 لكن ذلك لا يعود إلى سياسة الإصلاحات التي تبنتها الدولة، بل هناك أسباب أخرى، من أهمها ارتفاع أسعار البترول خلال 1996-1997، وكذا الفوائض الناتجة عن آثار الجدولة، فبإمضاء الجزائر لاتفاق إعادة الهيكلة لفترة ثلاث سنوات في 1995 مع صندوق النقد الدولي، استطاعت أن تؤجل دفع 13 مليار دولار مما سمح بتخفيض خدمات الديون من 90% سنة 1993 إلى 35% سنة 1997^[1].
غير أن هذا التحسن الناتج عن أسباب خارجية كان محكوما بعدم الاستقرار في ظل التبعية الخارجية لسوق خاضع تماما لتقلبات دورية، غالبا ما تفتح المجال واسعا للمنافسة الخارجية بقيادة الدول الكبرى^[2].

[1]: محمد دهان، مرجع سابق، ص ص (109-110-).

[2]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 216.

خلاصة:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال عدة تحولات اقتصادية واجتماعية فقد تبنت الخيار الاشتراكي وذلك نتيجة الظروف التي آلت إليها البلاد في ذلك الحين، لقد خرجت الجزائر من عهد الاستعمار باقتصاد ضعيف مفكك وتابع خصوصا في الميدان الصناعي، وكان على الدولة نظرا لخطر الرأس المال الأجنبي على تكريس الهيمنة والتبعية، وتوسيعها على الاقتصاد الوطني وخنق كل محاولة للتنمية، ونظرا لضعف الرأس المال الخاص الوطني، ونقص الإطار الفني والحاجة إلى إنجاز المشاريع الكبرى (الطرق السود، المدارس...) كان على الدولة أن تطبق نمط التسيير المركزي، وبالرغم من وجود بعض السلبيات في هذه المرحلة إلا أنها حققت مكاسب كبيرة على صعيد الخدمات الاجتماعية وحققت معدلات عالية في التشغيل.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التقييم والإصلاحات (مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات) وكان هدف هذه المرحلة هو تحقيق التوزيع المتوازن للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية عبر التراب الوطني، ومعالجة التفاوتات الجهوية بين الشمال والجنوب، بين المدن والقرى، وقد اتضح أن ظاهرة اللامركزية في تسيير المؤسسات، رغم فوائدها في توجيه النشاطات التنموية، أظهرت ضعف تحكمها في التسيير، وزيادة أعباء العجز المالي، وقد بدأت في هذه المرحلة مراجعة سياسة التشغيل التي كان الحساب الاجتماعي قد طغى عليها بصورة كبيرة خلال فترة 67-80 بحيث تم تسريح حوالي 60.000 عامل وإغلاق باب التشغيل الجديد أمام القوة العاملة الجديدة، ريثما يتم امتصاص فوائض الأيدي العاملة التي تعاني من مشكل البطالة المقنعة.

لقد بدأت بوادر التحول نحو اقتصاد السوق بداية بتخفيض قيمة العملة بين 1987 - 1991، ثم بدأت الجزائر بإجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و1991 حيث قامت السلطات بإصدار القوانين المتعلقة بالأسعار والنقد والقرض وقانون التجارة الخارجية، ونظرا للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته الجزائر في بداية التسعينات، من تراجع للنمو الاقتصادي وزيادة البطالة وارتفاع معدل التضخم شرعت السلطات في اتخاذ التدابير اللازمة للانتقال من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق، وذلك بتصميم برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي تضمن مجموعة من الإجراءات تمثلت في تحرير التجارة، تخفيض العملة، تسريح العمال، خوصصة المؤسسات، تحرير أسعار معظم المنتجات المدعومة، تخفيض النفقات الاجتماعية.

وقد شهد الاقتصاد الجزائري بعض التطور في هذه الفترة غير أن هذا التطور كان سببه ارتفاع أسعار البترول وكذا الفوائض الناتجة عن آثار الجدولة، إلا أن هذا التحسن الناتج عن أسباب خارجية كان محكوما بعدم الاستقرار في ظل التبعية الخارجية لسوق خاضع تماما لتقلبات دورية غالبا ما تفتح المجال واسعا للمناورات الخارجية بقيادة الدول الكبرى.

الفصل الرابع

تمهيد:

يعتقد بعض المهتمين بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية، أن الآثار الناتجة عن اقتصاد السوق هي مجموعة من الآثار الاقتصادية التي تتمثل غالبا في البطالة وانخفاض المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع، غير أن اقتصاد السوق له آثار إجتماعية وثقافية لا تقل أهمية عن الأولى، وفي سنتطرق لهذه الآثار وسيكون تركيزنا منصبا على النقاط التالية: أثر السوق على القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وكذا تأثيره على تغير الأنماط الاستهلاكية و أثره على الشغل والمستوى المعيشي للأفراد.

1. القيم و اقتصاد السوق:

1.1 مفهوم القيمة و خصائصها:

1.1.1 مفهوم القيمة:

مفهوم القيمة من المفاهيم التي اهتم بها كثير من الباحثين في مجالات مختلفة كالفلسفة و التربية والاقتصاد و علم الاجتماع و علم النفس، و قد ترتب عن ذلك نوع من الخلط و الغموض في استخدام المفهوم من تخصص لآخر، بل و يستخدم استخدامات متعددة داخل التخصص الواحد^[1].

التعريف الأول: القيم هي عبارة عن معايير وجدانية و فكرية يعتقد بها الأفراد و بموجبها يتعاملون مع الأشياء بالقبول أو الرفض^[2].

التعريف الثاني: يعرف " راد هكمايل ميكرجي " : القيم بأنها مجموعة الرغبات والاهتمامات المتفق عليها اجتماعيا و التي تمثل منتجات اجتماعية داخل شبكة العلاقات الإنسانية^[3].

المفهوم الأول و الثاني للقيم يختلفان خاصة من حيث مصدر القيم حيث ركز الأول على أن الفرد هو مصدر القيمة، في حين ركز التعريف الثاني على أن الجماعة و المجتمع هي المصدر الأساسي في تكوين القيم و توجيه رغبات واهتمامات الفرد، و نتفق مع ما ذهبت إليه " سلوى عبد الحميد خطيب" في أن القيم شيء له قيمة و أهمية لدى الفرد وهي الأساس الذي تنبع منه المعايير والجوانب الأخلاقية للفرد وهي التي تساعدنا على تقييم الأشياء والأفعال والمشاعر والأحداث من حولنا، فتحكم على الشيء بالصواب أو الخطأ، بالحلال أو الحرام، و القيم توجه سلوك الأفراد و الجماعات إلى اختيار سلوك ما، وتنهاهم و تحذرهم من سلوك آخر^[4].

2.1.1 خصائص القيمة:

للقيم أهمية ذات صفة اجتماعية و تتركز خصائص القيمة في النقاط التالية:

[1]: معتز سيد عبد الله و عبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 51.

[2]: كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص 22.

[3]: خليل عبد الرحمان معاينة، علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الفكر، عمان، 2000، ص 185.

[4]: سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط1، مطبعة النيل، القاهرة، 2002، ص 95.

1- تتكون لدى الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أي أنها لا تنتقل للفرد بطريق الوراثة البيولوجية و إنما يتم انتقالها بالاكْتساب عن طريق عمليات التعلم^[1].

2- القيم تجربة فهي ترتبط بوجود شخص يمارس عليها فعل التقدير و لكل نوع من القيم للتقدير الخاص بها، فنحن لا نقدر القيمة العلمية مثلما نقدر القيمة الأخلاقية.

3- القيمة ذات خاصية قطبية فهي إما حق أو باطل، خير أو شر، جميل أو قبيح، إن هذا التحديد هو الذي يعطي للقيمة مكانة خاصة في المجتمع.

4- تتصف القيمة بالقابلية للتغيير بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتبعا لتغير الزمان والمكان.

5- تتصف القيمة بالعمومية، بحيث تشكل طبعا قوميا و عاما ومشاركا بين جميع الطبقات^[2].

2.1 مصدر القيم و أهميتها:

3.2.1 مصدر القيم:

يمكن أن نعدد أهم المصادر التي يستمد منها الفرد قيمه في التعاليم الدينية، التنشئة الاجتماعية، الخبرات التي يتميز بها الفرد، الجماعة المرجعية، الفلسفات الفكرية المعاصرة، المصادر التربوية، وسائل الإعلام، المصادر المهنية، ويتشبع الأفراد بالقيم عن طريق القدرة والإقناع والقوانين والأفكار المنبثقة عن الأصول الثقافية والدينية وضمير الفرد^[3].
وتعد الأسرة والمدرسة أحد أهم مصادر القيم، فالأسرة تعتبر البوتقة التي يتشكل فيها الطفل، ومنها تستقر أول الأشياء التي تشكل عقله و مشاعره بينما تعتبر المدرسة المزرعة الأولى التي يتعلم فيها الإنسان القواعد ويدركها ويفهم معانيها وأهميتها في بناء المجتمع^[4]. فقد دلت الأبحاث على أن هناك علاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها ببعض سمات الشخصية وما يتبناه الأبناء من قيم.^[5]

[1]: أحمد عبد اللطيف وحيد، علم النفس الاجتماعي، دار السيرة، الأردن، 2001، ص 70.
[2]: الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 35.
[3]: خليل عبد الرحمان معايطه، علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الفكر، عمان، 2000، ص 185.
[4]: شبان علي حسين السيسي، علم النفس أسس السلوك بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 196.

[5]: أحمد عبد العظيم محمد، أصول الفكر الإداري في الإسلام، مكتبة وهبة، مصر، 1994، ص 29.
إن الأسرة تلعب دورا أساسيا في اكتساب الفرد قيما بعينها، ثم تقوم الجماعات الثانوية المختلفة التي ينتمي إليها الفرد خلال مراحل حياته بدور مكمل، حيث تحدد للفرد طريقا معيناً يسير في إطارها، فالفرد يتنازل عن بعض القيم التي أكتسبها في الأسرة ليأخذ بغيرها مما تأثر به في إطار مختلف الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها^[1]. وعلى العموم فإنه يمكن القول بأن القيم تتولد في إطار السياق المجتمعي و من ثم فإنها تكون مقبولة ومعترف بها^[2].

2.2.1. أهمية القيم:

يعتمد المجتمع في تكامل بنيته الاجتماعية على القيم المشتركة بين أعضائه، والتي كلما اتسع مداها بينهم ازدادت وحدة مجتمعهم قوة وتماسكا في حين تضعف تلك القوة والوحدة كلما انحصر مدى القيم بينهم^[3].

إن القيم هي الأساس في تشكيل حياة المجتمع وحراسة الأنظمة وحماية البناء الاجتماعي من التدهور والانهييار، وتمثل الحلقة الوسطى التي تربط بين العقيدة والنظم الاجتماعية والسياسية^[4].

هذا وتساعد القيم على حفاظ المجتمع بذاتيته من خلال توجيه أفعال الفرد نحو غايات ومصالح المجتمع، فتكون بذلك القيمة كمتغير مستقل يحاول أن يسيطر على الحس الأخلاقي في أفراد المجتمع وتوجيهه إلى ما يجب أن يكون^[5].

وتؤثر القيم أيضا في الإدراك، فقد وجد " بوتسمان " وآخرون أن الأشخاص الذين تسود لديهم القيمة الدينية مثلا يدركون الكلمات الدينية و يتعرفون عليها بسهولة أكثر من غيرها من الكلمات، ويمكن ملاحظة تأثير القيم في السلوك في الحياة العملية، فإذا أراد شخص تسود عنده القيمة الاقتصادية أن يتزوج فإنه يسأل أولا عن المركز المالي لمن يبحث عنها وربما لا يلتفت إلى جمالها أو ثقافتها.. الخ، و يبحث عن الصديق الذي يستفيد من وراء صداقته^[6].

[1]: فؤاد حيدر، علم النفس الاجتماعي، دراسات نظرية وتطبيقية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ص 100.
[2]: إيمان العربي النقيب، القيم التربوية في مسرح الطفل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 21.

[3]: خلف نصار محيسن الهيثي، القيم السائدة في صحافة الأطفال العراقية، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ص 07.

[4]: إيمان العربي النقيب، مرجع سابق، ص 21.

[5]: لبيب سعيد، دراسة إسلامية في العمل والعمال، المكتبة الثقافية، سوريا، ب ت، ص 43.

[6]: حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ص 127.

وغير بعيد عن هذا الطرح نجد أحد الباحثين يقول: «إننا عندما نناقش القيم فإننا نناقش الأبعاد الحضارية العامة التي تكون هيكل البناء الاجتماعي للإنسانية^[1].

وخلاصة لهذا التعرّيج المقتضب عن أهمية القيم، يمكننا أن نقول أن القيم تمثل محرك السلوك الإنساني الذي تنتظم عبره و بواسطته جميع التصرفات و الأفعال الإنسانية و تصنف في خانة من إحدى الخانتين المرغوب فيه، أو غير المرغوب فيه – طبعاً اجتماعياً –.

3.1. صراع القيم:

يشير مفهوم الصراع القيمي إلى وجود عدم اتساق وانسجام داخل نسق القيم ينتج عن تباينها و تضادها، كما أنه يعني حالة تكون فيها القيم متعارضة و متضاربة في نسقها^[2].

وفي إطار الصراع يمكن أن تتصارع قيم الأبناء وقيم الآباء، حيث أن جيل الأبناء غير جيل الآباء، فقد يعتنق الآباء قيماً قديمة قد لا تتفق مع القيم الجديدة التي يعتنقها الأبناء، كما قد يحدث صراع في المجتمع بين القيم الدينية السائدة وقيم دينية جديدة تظهر وتدعو إلى التحرر المفرط أو الانحلال^[3].

وهناك عدة عوامل تؤدي إلى صراعات قيمية داخل نسق القيم بعضها من تخطيط الإنسان، كعمليات التنشئة الاجتماعية وبعضها يأتي تلقائي من التحولات الاجتماعية والأيدولوجية داخل المجتمع^[4].

ويمكن أن يتجلى الصراع القيمي من خلال عديد من المظاهر في المجتمع تعد أبرزها تجلياً: الثورات وحركات الإصلاح، فالثورة عبارة عن تجسيد واقعي لصراع القيم يأخذ طابع العنف، يتصل اتصالاً مباشراً بالوضع القيمي للمجتمع، ويعبر عن رفضه لنسق قيمي مفروض داخلياً أو خارجياً، فقد ذهب " هازارد" إلى أن الثورة هي التغيير الفجائي للقيم الأساسية للمجتمع و عندما تحدث " سوروكين " عن التغييرات ذهب إلى أن الثورات تأتي في فترات انتقالية بالنسبة للقيم الثقافية الهامة^[5].

[1]: فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، علم النفس الاجتماعي، دراسة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 47.

[2]: السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص ص (81-82).

[3]: خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 244.

[4]: محمد العبد الغفور، القيم الضرورية لما بعد تحرير الكويت، مجلة دراسات تربوية عدد 67، مصر، 1994، ص 78.

[5]: فادية عمر الجولاني، التغيير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 104.

إن الحديث عن الصراع القيمي لا يجب أن ينسينا حقيقة اجتماعية مهمة جداً و هي أن التغيير والصراع أحد أبرز القوانين التي تحكم المجتمع، فأى مجتمع لا بد أن يعرف الصراع القيمي، لكن يبقى الفارق في أشكال أو تجليات هذا الصراع، فهو في بعض المجتمعات يأخذ طابعاً أميل إلى الهدوء، بينما يكون في مجتمعات أخرى شديداً إلى حد العنف. وكل هذا محكوم بدوره بالظروف المحيطة سياسياً، اقتصادياً، أيديولوجياً... الخ.

4.1. قياس القيم:

يجدر الإشارة إلى أن مفهوم القيم و دراسته في علم الاجتماع كان غير مألوف بالنسبة لأجيال عديدة من علماء الاجتماع الغربيين، فقد اعتقد هؤلاء استمرارا للتراث الوضعي المتأثرين به، بأن التحرر من القيم شرط ضروري لتحقيق الموضوعية في العلم غير أن الاهتمام بدراسة القيم بدأ يتعاظم منذ أن ظهرت دراسة الفلاح البولندي عام 1918، و لم يظهر التأثير الحقيقي لهذه الدراسة إلا في الثلاثينات من القرن الماضي، ومنذ بداية الخمسينات بدأ مفهوم القيمة يشيع في الكتابات السوسولوجية وأضحى موضوعا للتحليل الذي يسعى إلى كشف الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية، وصاحب الاهتمام بظاهرة القيم تطور في الأساليب الملائمة لدراستها نتيجة إدراك علماء الاجتماع بأنها تنصب في سلوك واقعي يمكن إخضاعه للملاحظة والقياس.

وعلى العموم هناك ثلاثة أشكال يمكن تصنيف دراسات القيم تبعا لها، وهي الملاحظة، تحليل المضمون، استمارة (مقياس القيم).

1.4.1. تحليل المضمون:

شاع استخدام تحليل المضمون في دراسات الاتصال ثم انتقل هذا الأسلوب فيما بعد إلى مجال دراسة القيم الاجتماعية، وتحليل المضمون قد ينصب على عناصر الفولكلور والمأثورات الشعبية، كما قد يهتم أيضا بالأعمال الفنية، وقد أثار استخدام تحليل المضمون في القيم مشكلات خاصة بتحديد فئات الدراسة وعلاقتها بالإطار التصوري الموجه للبحث من ناحية، والمادة التي يسعى الباحث إلى تحليلها بهدف الكشف عن القيم التي تنطوي عليها من ناحية أخرى^[1]. كما يجدر بالذكر أن هذا الأسلوب يستخدم في تحليل الخطابات والمذكرات الشخصية وسير الحياة والكتب ومادة الاتصال ومن الأمثلة التي استخدمت هذا

[1]: لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 61.

الأسلوب دراسة " رالف واين " في تحليله لكتاب 'الولد الأسود' الذي ألفه "ريشارد واين"، والطريقة التي قدمها " رالف واين" تمر عبر ثلاث خطوات تتعلق الأولى بوضع رمز يشير إلى كل هدف و كل حكم من أحكام القيمة الصريحة أو الواضحة في مادة التحليل، وتتعلق الثانية بوضع الرمز في جداول تساعد على تبويبها وأما الثالثة فتتمثل في تفسير كل نتيجة رقمية في ضوء السياق الكلي للمادة التي يجري عليها التحليل مع الاهتمام بقدر الإمكان بتفسيرات البحوث للعمليات الشعورية التي تحويها كتابته إذا كانت مادة التحليل سير ذاتية^[1].

2.4.1. الإستبانة:

قد يلجأ الباحث إلى دراسة القيم من حيث طبيعتها و أشكالها وتدرجها وعلاقتها بالأبعاد الاجتماعية الأخرى، إلى الأسئلة كوسيلة لجمع البيانات، إلا أن الأسئلة المباشرة كوسيلة للتعرف على القيم، تعترضها بعض المشاكل من بينها عدم وعي المبحوث بتشكيلة القيم التي يؤمن بها أحيانا ومن ثم لا يستطيع التعبير عنها، وهنا فقد يتجه البعض إلى تلافى هذا النقص من خلال هذه الأسئلة الغير مباشرة، بل قد يتم اللجوء أحيانا إلى الإفادة من الاختبارات الإسقاطية^[2]، وقد تستخدم الإستبانة في دراسة القيم بالاعتماد على مقياس أو اختبار مقنن ومن أشهر هذه المقاييس.

مقياس " بوردن ألبرت " و " فيليب فرنون "، يستند إلى إطار نظري وضعه سبرينجر ويقس ستة أنماط من القيم^[3]، التي يرى أنه يتوزع عليها شخصيات الأفراد وهي:

1. النمط النظري: و تتحكم فيه القيم النظرية بمعنى أنه تسيطر عليه الرغبة في اكتشاف الحق.

2. النمط الاقتصادي: و تتحكم فيه القيم النفعية و المادية.

3. النمط الجمالي: و تتحكم فيه قيم حب الناس، الناس عنده غايات لا وسائل إلى ما هو أبعد من ذلك.

[1]: عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 263.

[2]: لويس كامل مليكة، مرجع سابق، ص 61.

[3]: محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 114.

4. **النمط الجمالي:** و تتحكم فيه قيم التناسق و التماثل و ما إليها من قيم الشكل [1].
5. **النمط السياسي:** يبحث هذا النمط من الشخصية أساسا عن القوة و لا تنحصر اهتماماته بالضرورة في ميدان السياسة الضيق و إنما في أي مهنة.

6. **النمط الديني:** أرفع القيم لدى هذه الشخصية هي القيم الدينية و يعرف سبرينجر الرجل الديني بأنه شخص يتجه بناؤه العقلي باستمرار نحو خلق أعلى الخبرات قيمة ذات الإرضاء المطلق [2].

3.4.1. الملاحظة:

يرجع الفضل للدراسات الأنثربولوجية في لفت انتباه الباحثين إلى أهمية الملاحظة كوسيلة لجمع البيانات في البحث الاجتماعي بصفة عامة، وفي دراسة القيم بصفة خاصة. ويشير " راد فيلد " إلى أنه اعتمد على ملاحظات في صياغة انطباعاته عن نسق القيم والمعايير في " شانكوم " بالمكسيك، دون اللجوء إلى التقنيات الدقيقة والاختبارات النفسية المختلفة، وأنه استطاع أن يتعرف على نظرة القرويين للحياة و إدراكهم للكون، كما كانت الملاحظة بالمشاركة هي الأداة التي اعتمد عليها " عاطف غيث " في دراسته للتغيرات التي طرأت على قرية « القيطون » والتي أصابت القيم الأساسية فيها وذلك بالإضافة إلى الإخباريين من كبار السن. وعلى الرغم من المزايا التي يمكن أن يحققها أسلوب الملاحظة في دراسة القيم، إلا أن هناك مشكلات تكتنف استخدامه من أهمها، طريقة تنظيم الملاحظات و تسجيلها و قدرة أسلوب الملاحظة على تقديم معلومات تفسيرية حول ظاهرة القيم [3].

[1]: مصطفى سويف، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، ط2، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1966، ص 336.

[2]: حلبي المليجي، علم النفس المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ب ت، ص 162.

[3]: لويس كامل مليكة، مرجع سابق، ص ص (60-61).

5.1. أثر اقتصاد السوق على القيم

لقد حولت الرأسمالية حياة الأفراد إلى حياة مادية بحتة لا مكان فيها للأخلاق والقيم، وأصبح هم أغلب الناس جمع أكبر قدر ممكن من المال، ويصف الأستاذ " جود " العقلية الأوروبية السائدة منذ قرون بأنها عقلية مادية تعتبر الحصول على الثروة هو أكبر باعث للعمل [1]، فعلماء الاقتصاد الغربيين ركزوا على الاتجاه المادي وحده وساروا في هذا الطريق حتى تجاهلوا أبسط قواعد الأخلاق، وأوضح معايير الخير والشر، التي فرضتها جميع الأديان السماوية، فكان لهذا التجاهل آثار بعيدة المدى في النشاط الاقتصادي للبشر، وأصبحت كل التصرفات الاقتصادية مباحة طالما كانت تأتي بنفع مادي، وما دامت لا تصل إليها يد القانون الوضعي، مهما اختلفت في ثنائياها من غش في المعاملات وسلب لأموال الغير [2].

ويرى "ماكنزي" أن أكبر عيوب نظام السوق هو أنه نظام مفسد للأخلاق حيث جعل الشراهة والأنانية فضيلة، فإتاحة المزاحمات والمنافسات أحوالت البشرية إلى معمعة يتنازع فيها الأفراد حق الحياة، حيث تكون الغلبة للقوي أو المحتال، وتتكون الثروات في الأيدي، الشبهة ثم تتكدس عندها الاحتكارات، وقال بأن الأزمات تقوم لأسباب تتعلق بذاتية النظام الرأسمالي وخصائصه، و نظام السوق يعمل على تبرير الأخلاق والقيم مادامت تحقق المنفعة فكل وسيلة تحقق المنفعة فضيلة^[3].

لقد اعترف الكثير من العلماء الغربيين بمساوئ نظام السوق الذي أهدر القيمة الحقيقية للإنسان وجعله عبدا للمال، حيث يقول الأستاذ "دايز سومبارت" : « إن المثل العليا، قد فقدت سيطرتها على عقل الإنسان، وأن الجهود التي يجب أن تبذل لتنمية الرخاء الإنساني، وإسعاد البشرية لم تعد لها أي قيمة أو تقدير، إن الوسيلة أصبحت غاية »، ويقول المفكر "جون أيز" لقد أصبح رجال الأعمال عندنا تائهين في مطاردة المال الذي يجب أن يكون وسيلة إلى الحياة الطيبة، لا غاية في ذاته حتى نسوا الغاية، وأمعنوا في التعلق بوسائل الترف في الاستهلاك^[4].

[1]: أبو الحسن الحسيني البديوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط5، دار الشهاب، الجزائر، 1987، ص 261.

[2]: أنور الجندي، دراسات إسلامية معاصرة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1983، ص 39.

[3]: بكير بن سعيد أعوش، أضواء على الأخلاق الإسلامية المعاصرة، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص 93.

[4]: عادل العواء، أسس الأخلاق الاقتصادية، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، 1982، ص 192.

لقد تأثرت الدول النامية التي دخلت في اقتصاد السوق بالقيم الغربية المادية، حيث يصف الدكتور السيد "عبد العاطي السيد" التحول الذي حدث في مصر بعد الانفتاح الاقتصادي بقوله: إن القيم الاقتصادية احتلت أعلى السلم وهبطت قيم أخرى مثل الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والقيم الجمعية والإنسانية، أسفل السلم في هرم القيم، وساد التشكك والحيرة على اتجاهات الناس وهويتهم الثقافية والحضارية، فما كان ذا قيمة أصبح لا يعني شيئاً وطغت القيم الفردية المرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الوطنية والجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع ككل، وظهر نوع من التناقض الفكري في المناخ الثقافي، فقد أقصي كل من دافع عن القيم الأصيلة للمجتمع بينما رفع من شأن من دافع عن القيم الحديثة، وظهرت أنشطة اقتصادية مثل السمسرة والمضاربة والاختلاس والإنتاج الاستهلاكي والعمل في شركات الاستثمار الأجنبية، كل هذا بلا شك كانت نتيجة فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً واستبدالها بقيمة الربح السريع بغض النظر عن نوعية العمل أو قيمته الاجتماعية أو مشروعيته^[1].

لقد أحدثت هذه المرحلة فوضى كبيرة على مستوى نسق القيم ويشير الدكتور "سمير نعيم أحمد" إلى أن الشباب اكتسب في هذه الفترة من خلال تعامله اليومي في المجتمع ومن تجاربه ومشاهداته قيماً هدامة، تجعل من المال القيمة العظمى في الحياة، بحيث تتوازي كل القيم الإنسانية، فالشجاعة والشرف والأمانة والاحترام والعلم كلها أشياء يمكن أن تشتري. لقد أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى تناقض في نسق القيم بحيث حلت قيم الكسب السريع في مقابل العمل المنتج، وقيم الاستهلاك في مقابل الادخار وقيم المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة العامة، وحلت قيم الانحراف والخداع والتزوير والرشوة والفساد الأخلاقي في مقابل القيم الأخلاقية الروحية^[2].

وكذلك الحال بالنسبة للجزائر فقد ارتبط دخول الجزائر لاقتصاد السوق بالكثير من عمليات الفساد والتزوير والرشوة والنهب وتحويل الأموال العامة فقد وصل حجم الأموال المحولة في نهاية 1990 ما قيمته 16.3 مليار دولار، أي ما يقارب 60% من حجم الديون

[1]: السيد عبد العاطي السيد محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 2001، ص 168.

[2]: المرجع نفسه، ص 161.

الخارجية الجزائرية، وفي دراسة قامت بها Nord Sud Export عن الدولة الجزائرية قدرت حجم الأموال التي تبخرت فيما بين 1994-1995 بواحد مليار دولار تقريبا بسبب الفساد والحرب وهكذا استغلت عناصر في النخبة الحاكمة في تلك الفترة الوضع لتزيد من ثروتها الخاصة عن طريق تحويل العملة إلى الخارج والتهرب الضريبي^[1].

لقد كان دخول الجزائر لاقتصاد السوق لصالح فئة قليلة استأثرت بالريع، واستغلت نفوذها في تسيير التجارة الداخلية والخارجية واحتكارها، والتحكم في أسعارها في السوق، وأصبح لهم الوحيد لهذه الفئة تحقيق الربح، ولو كان على حساب الآخرين، لقد توارت القيم الإنسانية والأخلاقية وأصبحت آخر القيم التي ينظر إليها رجال المال والأعمال، وأصبح المال أغلى وأهم من أرواح البشر، وقد كشفت الكوارث الطبيعية الكثير من حقائق الغش والاحتيال التي يمارسها أصحاب المقاولات في إنجاز المشاريع التي لا تخضع للمعايير القانونية من حيث كميات الاسمنت والحديد والمواد الأولية ولقد كان ثمن هذا الاستهتار والجري وراء الربح السريع أرواح الآلاف من الأبرياء، وأكبر دليل على ذلك زلزال بومرداس الذي مضى عليه

حوالي عامين، وقد كشفت العناصر الأولى للتحقيق أن المقاولين ومؤسسات الإنجاز الخاصة على وجه التحديد، لم تحترم مقاييس البناء والتعمير وقد استدعت مصالح التحقيق قرابة 600 شخص من بينهم مقاولون وأصحاب مكاتب دراسات، والمكاتب المكلفة بالمتابعة، ومهندسو البناء وتقنيو الإسمنت المسلح، وفرق المراقبة التقنية للبناء، بالإضافة إلى المسؤولين عن الصفقات ولجان تقييم العروض، ولجان اختيار المقاولات، لمسألتهم عن كيفية منح تلك المشاريع، وبينت التحريات الكثير من حالات رداءة نوعية الحديد المستعمل في البناء، وكذا نوعية الإسمنت علاوة على الغش في الكميات المستعملة في الإنجاز، وتم التأكد من عدم صلاحية الرمل والحصى وحتى المياه المستعملة في الإسمنت المسلح، وبعد استلام النيابة لنتائج تحقيق مصالح الدرك، رأت أن التهم التي ستوجه للمتهمين هي القتل الخطأ للأشخاص، والجرح الخطأ، والغش في نوعية البناء و مواد البناء والتهاون وعدم احترام قوانين العمران^[2].

[1]: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص ص (210-222).

[2]: مراد محامد، العدالة تحرك ملف زلزال بومرداس، جريدة الخبر اليومي، عدد 4320، 2005/02/16، ص3.

كما ظهرت العيادات الخاصة التي تتوفر على جميع وسائل الراحة والاستقبال الجيد التي لا توجد في القطاع العام، وكان من المفروض أن تكون أكثر خدمة للمواطن، ولكن بعضها أخذ طابعا تجاريا محضا، يتمثل في الإكثار من الفحوصات وخلق الأمراض، وإجراء العمليات الجراحية الضرورية وغير الضرورية من أجل ابتزاز المال من المواطن، كما برزت بصورة ملفتة للانتباه ظاهرة الدروس الخصوصية التي لم تكن بهذا الشكل فيما سبق، ومن أجل أن يجبر بعض المعلمين تلاميذهم على الالتحاق بفصل الدروس الخصوصية، فإنهم يتقاعسون في أداء واجبهم أثناء الدرس ويمنحون أحسن العلاقات للتلاميذ الذين يحضرون الدروس الخصوصية من أجل إجبار الآخرين على تلقي مثل هذه الدروس مقابل المال، وهذا ما حدث بإحدى ثانويات شرق البلاد التي شهدت حركة احتجاجية لتلاميذ الأقسام، متهمين الأساتذة بالممارسات التمييزية من خلال تضخيم نقاط الإمتحانات وتسريب الأسئلة لفائدة التلاميذ الذين يستفيدون من الدروس الإضافية الخصوصية لدى نفس الأساتذة^[1].

لقد أصبح الحصول على المال هو الهدف الذي يسعى إليه الأفراد، حتى لو كان ذلك يتنافى مع القوانين والأخلاق التجارية فقد انتشرت في الأونة الأخيرة سرقة العلامات التجارية وصناعة السلع المقلدة التي تكون منافسة للسلع الأصلية بطريقة غير قانونية.

لقد مست النزعة المادية كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ووصل الحد إلى أقدس علاقة اجتماعية في مجتمعنا ألا وهي العلاقة بين الآباء والأبناء، فعند إنجاز دور للعجزة استنكر الكثير من أفراد المجتمع ورفض بناء هذه الدور، وتساءل البعض عن جدوى بناء هذه الديار في مجتمع أصيل كمجتمعنا يقدس الكبار ويحترمهم ويرى حسب قيمه أن بر الوالدين ورضاهما هو الطريق إلى السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة، لكن في السنوات الأخيرة لاقت دور العجزة إقبالا كبيرا، بسبب تفشي وانتشار سلوك الأنانية والفردية وحب الذات، في بعض من أفراد هذا الجيل الجديد الذي لا يؤمنون إلا بالمنفعة المادية، فالآباء ماداموا قادرين على العطاء وتقديم المساعدة هم محل احترام، وحين يعجزون ويصبحون غير قادرين جسديا أو ماديا فهم في ذلك الحين يشكلون عبئا على أبنائهم، وفي الأخير يلقون جزاء ما قدموا من تضحيات في سبيل الأبناء وتربيتهم، بان يرموا في دور العجزة.

[1]:أ.ملوك، إحتجاج التلاميذ على الممارسات التمييزية للأساتذة، جريدة الخبر اليومي، عدد4317، 2005/02/13، ص09.

لقد تأثر المجتمع بالنزعة المادية وأصبحت كل طريق تؤدي إلى الربح مقبولة وظهرت الانحرافات مثل جرائم السرقة والسطو والتعدي على المنازل التي يمارسها بشكل رئيسي الفقراء، وجرائم الرشوة وغش المستهلكين والإعلان المضلل، وتسويق منتجات غير قياسية، وسرقة العلامات التجارية التي يحترفها بشكل كبير الأغنياء.

كما أدت الظروف الاجتماعية الصعبة بالشباب إلى الإقبال على أي عمل مربح حتى ولو كان غير مشروع، واستغل الموظفون الإداريون ذوي الدخل المحدود مناصبهم لطلب الرشوة مقابل تأدية الخدمات وتقديم المساعدات وتغير خطاب الحياة اليومية لأفراد المجتمع بحيث غلب عليه الطابع المادي وظهرت الكثير من الأمثلة التي تمجد المال وأصحاب المال وتربط قيمة الإنسان بالمال، وبرز أثر هذه النزعة في الفن بحيث عبر الكثير من الفنانين والروائيين عن هذه النزعة الجديدة التي تأله المال ومظاهره.

لقد أصبح طريق الحصول على الثروة حسب رأي البعض^[1]، يستلزم استعمال كل السلوكيات والوسائل اللاأخلاقية والمنحرفة من رشوة وغش وتزوير وكذب ونفاق وتنظيم الولايم الخمرية لأصحاب القرار وتسلق وركوب كل الأمواج.

ومجمل القول فقد احتلت القيم المادية أعلى السلم من هرم القيم في حين أصبحت القيم الأخلاقية في أسفل الهرم القيمي للمجتمع.

[1]: عيسى شريط، رواية سلسلة "الجيفة"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1179، 2004/09/14.

2. العلاقات الاجتماعية واقتصاد السوق:

1.2. مفهوم العلاقات الاجتماعية:

لكل فرد اختياراته في حياته، وأهم هذه الاختيارات هي اختيار الأفراد الذين يرتبط بهم، فعلى أي أساس يبني هذا الاختيار؟ هل أساس الذكاء أو الجمال أو على أساس موقف اجتماعي معين أو على أساس المصالح المشكلة.

إننا لا نستطيع أن نتجنب العلاقات مع الآخرين، فالذين يعيشون في مجتمع يجب أن يتفاعلوا بشكل أو بآخر في محيط العمل ومع الأصدقاء وفي نطاق الأسرة والأقارب وتنظم كل علاقات التفاعل اختيارات معينة تتجسد في النهاية في شكل أنواع عديدة من العلاقات^[1].

ويعرف "إحسان محمد الحسن" العلاقات الاجتماعية بأنها اتصال أو تفاعل بين شخصين أو أكثر من أجل إشباع حاجات الأفراد الذين يكونون هذا الاتصال أو التفاعل^[2].

ويرى "جورج زميل" أن العلاقات الاجتماعية هي علاقات خارجية تفرض على الإنسان من الخارج، بمعنى أنها علاقة جوهرية تخرج من المجتمع إلى الفرد، وهذه العلاقات التي تملئها النظم كالقوانين والدين وقواعد الأخلاق، إنما هي علاقات تتميز بالضرورة والكلية ويحققها الإنسان على نحو تلقائي نظرا لما تتميز به هذه النظم والعلاقات من قيمة خارجية، فالقانون والدين والأخلاق وأشكال العادة والتقليد كلها ظواهر أو نظم تتميز بالضرورة والقصر، فالنظم الاجتماعية هي عوامل وقاية وضبط لعلاقات الفرد بالآخرين داخل مجتمعه^[3].

ويعرف فؤاد البهي السيد العلاقة الاجتماعية بأنها علاقة اجتماعية شخصية تنشأ بين شخصين أو أكثر بالصلة المتبادلة بينهم نتيجة تأثير أحدهم في الآخر، ويعد التفاعل الاجتماعي أساس العلاقة الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد^[4].

[1]: محمد الجوهري، علم الاجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 357.

[2]: إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص 405.

[3]: قباري محمد اسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 1979، ص ص (297-298).

[4]: فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط2، دار الفكر، القاهرة، 1981، ص 209.

والعلاقات الاجتماعية عند "زنانيكي" هي: نسق معين ثابت يشمل طرفين تربطهم مصلحة أو اهتمام معين أو قيمة معينة تشكل قاعدة لتفاعلهم وأيضا هي نسق معين من الواجبات والمسؤوليات حيث يكون كل طرف ملزم بأدائها نحو الطرف الآخر^[1].

2.2. العلاقات الاجتماعية الأسرية:

يقصد بالعلاقات الاجتماعية الأسرية تلك العلاقات التي تقوم بين أوار الزوج والزوجة والأبناء، وهي أيضا طبيعة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد، ومن ذلك العلاقة التي تقع بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأبناء وأنفسهم^[2].

1.2.2. مفهوم الأسرة ووظائفها:

الأسرة هي حقيقة اجتماعية وليس بيولوجية، حيث أن الزواج هو اتحاد بين نسبين يؤدي إلى تكوين مجموعة اجتماعية وكذلك هو وسيلة في إعطاء إسم ومركز اجتماعي للأطفال إضافة لنقل الأملاك^[3].

ويعرف "كونت" الأسرة بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع، وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد^[4].

ويرى "أوجبرن" أن الأسرة رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة وأطفالها أو بدون أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها^[5].

وعلى العموم تعتبر الأسرة هي النظام الإنساني الأول الذي يقوم بمختلف الأنشطة والوظائف الاقتصادية والاجتماعية وهي مصدر التربية والترويح والدين وجميع الأنماط الخاصة بالسلوك الاجتماعي، وقد كانت الأسرة في البداية عبارة عن مجتمع صغير متكامل، تتوفر لديها جميع مقومات الإكتفاء الذاتي، كما تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي للجيل الجديد أي أنها تنقل إلى الطفل خلال مراحل نموه جميع العادات والتقاليد والمهارات والقيم الأخلاقية التي تعتبر ضرورية لمساعدة العضو الجديد القيام بدوره الاجتماعي والمساهمة في حياة

[1]: جابر عوض السيد، تكنولوجيا العلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 149.

[2]: عبد القادر القصير، الأسرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص 181.

[3]: هنري مندراس، مبادئ علم الاجتماع، ترجمة ملحم حسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 284.

[4]: السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 7.

[5]: طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الاجتماع، دار غريب القاهرة، ب ت، ص 176.

المجتمع كما تزود الأسرة أعضائها بكثير من الاشباع الأساسية من بينها توفير الحب بين الزوجين وبين الآباء والأبناء حيث تعتبر هذه المشاعر الفردية ذات أهمية كبرى في النمو الانفعالي للفرد، كما توفر الأسرة عادة للطفل الشعور بالأمن الاقتصادي والاجتماعي^[1]. وتقوم الأسرة بعدة وظائف من بينها:

- التطبيع الاجتماعي بحيث تعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتفاعل مع أعضائها وهي التي تسهم بالفرد الأكبر في الإشراف على نمو الطفل وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه^[2].

- تحقيق تماسك المجتمع وترابطه وتوثيق أواصر الأخوة بين أفرادها وجماعته وشعوبه عن طريق المصاهرة والنسب، ومن أجل ذلك حث الإسلام على الزواج من المرأة الغربية ليكون سببا في خلق صلات وعلاقات جديدة بين العائلات والشعوب^[3].

- الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها^[4].
- الأسرة أداة لنقل المكانة الاجتماعية، بحيث تمارس وظيفة الإدماج في المجتمع وتساعد في وضع الأفراد في مراكزهم المختلفة التي تحكم تفاعلهم مع الآخرين.

- تعتبر الأسرة أداة هامة من أدوات الضبط الاجتماعي، بحيث لا يستطيع الفرد الهروب من الأحكام التي تحددها الأسرة، بحيث تقع نتائج أي سلوك يقوم به الأفراد على باقي أعضاء الأسرة، وبذلك يحاول الفرد الحفاظ على أسرته ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال احترامه للأحكام والأعراف الاجتماعية^[5].

-
- [1]: محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 17.
[2]: سهير كامل أحمد، أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 20.
[3]: الوحيشي أحمد بيبي، الأسرة والزواج، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 112.
[4]: عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ب ت، ص 126.
[5]: محمود حسن، مرجع سابق، ص 12.

أثر التحولات الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية الأسرية:

يجمع الباحثون والمفكرون الاجتماعيون والاقتصاديون على الأثر الكبير الذي أفرزه نظام اقتصاد السوق على الأسرة، حتى الذين ظلوا يدافعون عن الليبرالية أقروا بوجود آثار سلبية على مجال العلاقات الاجتماعية الأسرية، فقد أشار "فرانسيس فوكويا" إلى أحد سلبيات الليبرالية وانعكاساتها على العائلة الأمريكية، بأن الكثير من مشاكل العائلات الأمريكية المعاصرة، (كارتفاع معدلات الطلاق، الافتقار إلى السلطة الأبوية... إلخ) ناجمة تحديدا عن حقيقة نظر الأفراد للعائلة نظرة ليبرالية، إذ حين تصبح الأزومات العائلية أكبر مما كان ينتظره المتعاقد، فإنه يسعى إلى إبطال شروط العقد، لذا ميل المجتمعات التي يشترك أفرادها في مفاهيم

الخير والشر إلى أن تكون أكثر تماسكا من المجتمعات الليبرالية التي تقوم على أساس المصالح الشخصية المشتركة دون غيرها^[1].

وهذا ما ذهب إليه " محمد عمر شايرا " إلى أن انتشار النزعة الفردية ومحاولة تحقيق أكبر قدر من المصلحة المادية لا يمكن أن ينسجم مع ما تحتاجه تربية الأطفال من توفير المحبة والعناية والتربية التي يحتاج إليها الأطفال من كلا الأبوين واللازمة لإيجاد جيل في المستقبل أفضل من الجيل الراهن، فمراكز الرعاية اليومية لا يمكن أن تحل محل الأمهات في أخطر مرحلة من مراحل تربية الأطفال، لذا قد أخذ جنوح الأحداث يتصاعد باستمرار وأفرز جيلا لا يملك أي احترام للقيم الاجتماعية^[2].

وكما تؤثر النزعة الفردية والمادية لنظام السوق على العلاقات الاجتماعية في الأسرة فإن الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة يؤثر في نمو ونشأة الأبناء وعلاقاتهم داخل الأسرة، فالحياة السهلة الرغدة تقي بالحاجات اللازمة لهم من مأكّل وملبس واستمتاع بتوفير جميع المستلزمات، مما يثري الحياة العقلية والنفسية والاجتماعية الأسرية، بينما تتسبب الحياة القاسية الناتجة عن الفقر وشظف العيش في وجود الإحساس بالحرمان، وما يترتب عليه من أنواع الحقد والكراهية والعزلة الاجتماعية^[3].

[1]: رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 106.

[2]: محمد عمر شايرا، مرجع سابق، ص 101.

[3]: منير المرسي سرحان، في اجتماعيات التربية، ط3، النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 183.

ولقد أفرز اقتصاد السوق تفاوت طبقي واضح واتساع كبير في الطبقة الفقيرة مقابل قلة غنية، نتج عن هذا خلل في التنشئة الاجتماعية لعدم توفر غالبية فئات المجتمع على الحد الأدنى للحياة الذي يستطيع من خلاله القيام بأبسط وظائف التنشئة الاجتماعية، في مقابل فئة قليلة تتمتع بالثراء وتستأثر بنوعية خاصة من التعليم والامتيازات في كل المجالات.

لقد اضطرت الظروف الاقتصادية المرأة للخروج إلى العمل من أجل مساعدة الزوج ماديا أو إعالة أطفالها، ويؤثر غياب الأم على تنشئة الأطفال وعلاقاتهم بها ولا يمكن للمؤسسات الاجتماعية الأخرى أن تحل محل الأمهات، فقيام الأم برعاية الطفل ومداعبته وإطعمته وتقديم الخدمات الطبيعية المختلفة له يعتبر بداية تكوين العلاقات الاجتماعية وشعور الطفل بالموثرات الاجتماعية، وقد تبين أن الأطفال الذين يلتحقون بالحضانة التي توفر لهم الرعاية المادية الكاملة وإشباع حاجاتهم الجسمية، لا ينجحون في حياتهم ما لم تتوفر لهم الحاجات النفسية والاجتماعية التي تحدد المواقف الطبيعية اتجاهات الأم نحو صغارها، ولقد تبينت من دراسة مقارنة لجماعة من المراهقين عاشت في مؤسسة داخلية وجماعة أخرى عاشت في أسر حاضنة أن الأطفال الذين عاشوا في المؤسسات هم أقل ذكاء وأضعف في مهاراتهم اللغوية وأقل قدرة على تكوين علاقات اجتماعية إيجابية مع الأشخاص الآخرين كما كانوا أكثر تعرضا للاضطرابات النفسية ومشكلات الشخصية^[1].

لقد كان تحديد المكانة الاجتماعية إحدى وظائف الأسر التقليدية في مجتمعاتنا فانتماء الفرد إلى أسرة معينة هو الذي يحدد نوعية سلوكه خارج الأسرة والفئة الاجتماعية التي يتعامل معها ويتزوج منها، وبظهور التحول الاقتصادي الصناعي فقد الأسرة هذه الوظيفة بحيث أصبح

الاحتكاك بالجيران نادرا أو سطحيا، ولم يعد هناك من يستفسر عن عراقة الأسرة ومكانتها، وأصبح كل فرد منشغل بمهمته، وأصبحت ترتبط مكانة الأسرة بعمل الفرد ومكانته الاقتصادية^[2].

لقد تعرضت وظيفة الإنجاب لدى الأسرة إلى تغيرات، تتمثل في حرص الزوجين على تنظيم فترات الحمل بين كل طفل وآخر كما تحرص الكثير من الأسر على إنجاب عدد محدود من الأطفال باستخدام وسائل تنظيم الأسرة بهدف تحقيق التوازن بين موارد الأسرة

[1]: محمود حسن، مرجع سابق، ص 17.

[2]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 255.

من جهة واحتياجات أفرادها من جهة أخرى حتى يكفل لهم وسائل الرعاية والعلاج والتعليم والملبس والترفيه، غير أن هذا الاتجاه نحو تحديد النسل لا نجده في مجتمعاتنا فقط بين الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، بل بالعكس نجد أن الطبقات الغنية أقل إنجابا للأطفال فالظروف الاقتصادية ليست وحدها الدافع نحو تحديد النسل، ولكن ثقافة الأنانية والفردية التي تميز الإطار الفكري لنظام السوق، تجعل من إنجاب الأطفال عبئا يقيد من حرية الأفراد الذين أصبح همهم الوحيد تحقيق سعادتهم ورفاهيتهم بعيدا عن معاني الأمومة والأبوة.

لقد شهدت الأسرة تغيرات بنائية كبيرة تتمثل في اختفاء الأسرة الممتدة في المجتمعات الغربية وازمحلها في مجتمعاتنا، فقد أفرزت التحولات الاقتصادية ظروفًا جديدة حيث أصبح الأفراد كثيري الحركة وأقل ارتباطا بالأسرة سواء من الناحية المكانية أو من ناحية الدور والمكانة في المجتمع.

فبعدما كان يمثل أفراد الأسرة الواحدة نفس المكانة في المجتمع التقليدي أصبحت اليوم تختلف مكانة أفراد الأسرة الواحدة بظهور معايير جديدة لتحديد المكانة ولقد أدى كل هذا إلى ضعف العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بالأسرة الأم وضيق نطاق اهتمامه على أسرته الصغيرة^[1].

وقد دفعت الظروف الاقتصادية المرأة إلى العمل طوال اليوم، وبذلك تأثرت العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وهذا ما عبر عنه صحفي في جريدة "وول سترايت جورنال": «طبعًا إن ثمن بناء اقتصاد السوق في الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية النفسية والاجتماعية، ثمن باهظ يؤدي أحيانا إلى تحطيم الأسرة لعدم تمكن الزوجين من رؤية بعضهم البعض»^[2]. وكثيرا ما كانت الظروف الاقتصادية وراء ارتفاع سن الزواج هذه الظاهرة التي شهدتها مجتمعاتنا بصفة كبيرة في الحقبة الأخيرة لها آثارها على الأسرة والمجتمع، فعدم توفر فرص العمل أمام الشباب، ومشاكل الحصول على السكن جعلت سن الزواج يرتفع بشكل كبير مما أدى إلى الانحراف الأخلاقي، كما ظهرت في الآونة الأخيرة مشاكل عديدة لم تكن من قبل، والتي نتجت عن صراع الأدوار الذي صاحب خروج المرأة للعمل إلى جانب الرجل وحصولها على مورد مالي وتدور مشاكل صراع الأدوار عموما حول النقاط التالية:

[1]: المرجع السابق، ص 283.

[2]: محمد رياض الابرش ونبيل مرزوق، مرجع سابق، ص 84.

- معارضة الزوج لعمل الزوجة أو معارضته لقبول متطلبات عملها الذي يتطلب منها التأخر بعض الوقت في محل عملها.

- الصراع الذي ينشأ حول مسائل اقتصادية يتركز معظمها في مدى تعاون الزوجة مع زوجها وإسهامها في تحمل نفقات الأسرة.
- الصراع حول تناقص الأدوار التقليدية التي تؤديها المرأة بسبب عملها والذي يراه الزوج تقصيرا في حقه^[1].

وبسبب هذه التحولات والصراعات في الأدوار وتغير الوظائف، ونظرة أفراد المجتمع إلى الزواج نظرة مادية، زادت نسبة الطلاق في أغلب البلدان التي تم فيها تطبيق نظام السوق، وعلى رأسها بريطانيا التي ازدادت هشاشة الأسرة التقليدية بها حيث انخفضت نسبة المتزوجات التي تتراوح أعمارهن بين 18 و45 سنة من 74% عام 1979 إلى 61% سنة 1991 كما زادت حالات الولادات خارج إطار الزواج إلى أكثر من الضعف في نفس الفترة وزادت نسبة الأسر وحيدة الوالد من 12% إلى 21% وبحلول عام 1991 كانت هناك حالة طلاق لكل زوجتين، أي 50% حالة طلاق^[2].

[1]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 283.

[2]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 96.

2.2. العلاقات الاجتماعية الجوارية:

1.2.2. مفهوم الجيرة:

تشير الجيرة إلى أصغر وحدات الإقامة بعد الأسرة، وهي مجموعة من الناس تستند إلى وحدة مكانية وعلاقات ايكولوجية أو بيئية مختلفة، كالمناطق المتشابهة والتي يتكون منها المجتمع المحلي والوحدات ذات المساحات الفيزيائية المسندة مثل الإقليم^[1]، ويعرف الباحث الفرنسي "ريمون لادريت" التجاور السكني بأنه إقامة السكان بعضهم قرب بعض وهم غالبا يتعاشرون ويتزاوجون ويتعاونون فيما بينهم في شتى المجالات^[2].

وهناك تعريف آخر يميز بين المعنى المكاني والمعنى الاجتماعي للجيرة فالمعنى الأول يعتبر الجيرة هي رقعة لها حدود تفصلها عن الأجزاء الأخرى من المدينة، أما المعنى المكاني تتعلق بالصفات الاجتماعية المشتركة التي تميز سكانها عن بقية سكان المناطق الجغرافية الأخرى وهذه الصفات غالبا ما تنعكس في الطبقة الاجتماعية^[3].

أثر التحولات الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية الجوارية:

تتميز العلاقات الاجتماعية الجوارية التقليدية في مجتمعاتنا بأنها علاقة تعاون بين الجيران في شتى المجالات، ومن ذلك الحاجة إلى استعارة كمية من المواد الغذائية كالسكر والملح أو القهوة، أثناء إعداد الوجبات الغذائية واستعارة بعض الأدوات المطبخية، أو الحاجة لمن يرعى طفلا لفترة وجيزة كاضطرار الأم إلى الخروج لسبب طارئ، كما أن تربية الأطفال وتوجيههم وتقديم النصح إليهم خارج المنزل هي إحدى مسؤوليات الجار خصوصا في غياب أحد والديه أو كليهما، ويشترك الجيران معا في الأفراح والأحزان وفي السراء والضراء.

وغني عن البيان أن المحافظة على علاقة طيبة مع الجيران وزيارتهم ومعاونتهم في مختلف المجالات والمناسبات، كان ولا يزال واجبا مقدسا عند الشعوب العربية والإسلامية عامة، فإذا تغيب رب الأسرة عن داره قام جاره برعاية أسرته حتى تشعر أنه لم ينقصها شيء، ويعد من أكبر العيوب أن يتعدى جار على حرمة جاره، أو يخطئ في حقه، أو يقصر في مطالبه ذلك أن الجار القريب أقرب من الأخ البعيد.

[1]: نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، ط1، دار الشوق، جدة، 1985، ص 249.

[2]: عبد القادر القيصر، مرجع سابق، ص 180.

[3]: أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ب س ط، ص 218.

ولقد تأثرت حاليا علاقة الجوار بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بالمرأة والرجل على حد سواء للعمل طيلة اليوم وعودتهما متعبين وهذا مما يجعل وقت الفراغ قصيرا ويحول دون كثرة اللقاءات [1].

وفي ظل نظام السوق الذي يشجع الفردية والأنانية، بحيث يصبح كل فرد من الأفراد يفكر في نفسه ويسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة فقط ولو كان ذلك على حساب الآخرين حتى لو كانوا جيرانه وبذلك بدأت تضعف قداسة الجار التي حثت عليها الأديان السماوية والأعراف والتقاليد الاجتماعية أمام قوة النزعة الفردية في المجتمع الليبرالي.

3.2. العلاقات الاجتماعية القرابية:

1.3.2. مفهوم القرابة:

إن المفهوم المبسط للقرابة الذي نجده في لسان العرب لابن منظور يشير فيه، إلى أن القرابة هي الدنو في النسب، و يعرفها معجم العلوم الاجتماعية الذي أصدرته اليونسكو بأنها إنتماءات شخصين أو أكثر إلى جد واحد إنحدرو منه [2].

غالبا ما يقال بأن القرابة هي أساس المجتمعات البدائية والتقليدية وبأنه إذا فهم نظام القرابة، فإنه يفهم المجموع، ويقال أيضا بأن العائلة هي الخلية الأساسية للمجتمعات الحديثة، وهذا لا يعني بأن العائلة لم يكن لها أهمية في الأولى ولا القرابة في الثانية، ويختلف معنى العائلة لدى الكثير من الأفراد فمن جهة يقصد بها الناس المرتبطين بالدم وأحيانا بتحالف الأعمام والعمات الأجداد، أبناء العم، وبما أن هناك نوع من الخلط بين العائلة والقرابة، فإن القرابة تعتبر هي العائلة الكبيرة [3].

2.3.2. أثر التحولات الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية القرابية:

في الماضي كانت علاقات الأفراد في الشبكة القرابية قوية ومتماسكة فالأسرة الممتدة كانت تعيش في منزل واحد، والأقارب كانوا يعيشون معها في المنزل نفسه، أو في منازل متجاورة، وكل فرد من أفراد الأسرة كان يعرف أقرباءه من جانب أبيه وأمه وكان يساعدهم ويدافع عنهم وكانت الجماعات القرابية غالبا ما تسكن في منطقة جغرافية واحدة في منازل متجاورة، وكانت الأسرة الممتدة تمارس مهنة يعتمد عليها جميع الأفراد في معيشتهم، وهذا

[1]: عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 180.

[2]: مصطفى السخاوي، النظم القرابية في المجتمع القبلي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص ص(32-33).

[3]: هنري مندراس، مرجع سابق، ص 267.

ما جعل أفرادها يعتقدون بإيديولوجية واحدة كما كان لها الأثر الكبير في تحقيق الوحدة بينهم وفي تقوية علاقاتهم الاجتماعية والقرابية [1].

إن أيديولوجية الأسر التقليدية لمجتمعنا لم تشجع القيم والممارسات الفردية بقدر ما كانت تشجع القيم والممارسات الجماعية خصوصا تلك التي تمجد القرابة وتثني على مكارم الأخلاق وأمجاد جدها المشترك وكان الفرد منذ طفولته يوجه إلى خدمة مصلحة أسرته وأقربائه وليس لمصلحته الخاصة، لهذا فالأفضلية تعطى للأسرة ولا تعطى للفرد مطلقا، مادامت ذاتية الفرد لا تتعلق به فقط بل تتعلق بأفراد أسرته وأقربائه.

وهذه القيم الاجتماعية الجماعية التي يتمسك بها مجتمعنا التقليدي توضح أهمية الأسرة الممتدة والقرابة في حياة الفرد والأسرة.

لقد تعرضت مجتمعاتنا لتغيرات جذرية نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونمو التنظيم البيروقراطي وتركيزه على الكفاية الإنتاجية، حيث بدأ يتأثر النسق القرابي بالتدريج، ومن مظاهر هذا التأثير أن أساس حياة الأسرة الممتدة قد اضمحل بشكل

واضح بسبب حلول إيديولوجية جديدة محل الإيديولوجية القرابية، وتقوم هذه الإيديولوجية على التركيز على الفرد بوصفه وحدة للتفاعل الاجتماعي، ثم على التحول من القيم الجماعية إلى القيم الفردية وتركز أيضا على ربط الفرد بوحدات اجتماعية وسياسية أكبر هي الوطن، فقد أوجدت الدولة واقعا موضوعيا يسمح بنمو الفردية بوصفها قيمة اجتماعية وخيارا متاحا للأسرة.

وبذلك أصبحت شبكة العلاقات القرابية اليوم أضيق مما كانت عليه بالأمس في مجتمعاتنا التقليدية، وتشير الدكتورة "علياء شكري" إلى أن العلاقات القرابية اليوم تخضع لعملية انتقاء واعية من جانب الأفراد الداخلين فيها معناه أن أقارب الفرد في ظل الأسرة الحديثة ليسوا موجودين على هذا النحو ولكن الفرد هو الذي يقرر ويختار أقاربه أي أننا نستطيع القول - بلا تجاوز- أن العلاقات القرابية الحديثة تشبه إلى حد كبير علاقات الصداقة والمودة من حيث أنها تقوم على أساس الاختيار الواعي، وعلى قدر من الاستلطاف والميل وليس مجرد انعكاس بديهي لعلاقات الدم أو روابط المصاهرة^[2].

[1]: عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص (187-188).

[2]: المرجع نفسه، ص 188.

3. اقتصاد السوق و الاستهلاك:

1.3 مفهوم الاستهلاك:

إن الطرح الأكثر شيوعا للاستهلاك هو ذلك الذي يحاول تفسيره بالحاجات، وحسب هذا الطرح فإن حاجة الأفراد هي التي تدفعهم للاستهلاك، ويعاني هذا المفهوم من بعض القصور، فطبقا لهذا الطرح فإن الأفراد يشعرون في كل وقت وفي كل مكان بحاجات تستلزم التلبية عن طريق النشاط الاقتصادي، إن ما يميز احتياجات مختلف العصور هو كميتها، فهل حدث تغير في الحاجات بين إنسان المجتمع البدائي وإنسان المجتمع الحديث، إن هذا المفهوم للاستهلاك يجعل الاستهلاك هو نفسه في كل العصور. وتحديد الاستهلاك بالحاجات، وهدف الإنتاج بالاستهلاك يؤدي إلى الاعتقاد بوظيفية « الآلة الاقتصادية » الهادفة لتلبية الحاجات^[1].

ويمكننا اعتبار الاستهلاك في نظام السوق، بأنه شكل من أشكال السلوك الاقتصادي الذي يقوم على السعي للحصول على تشكيلة من السلع التي سرعان ما يزهد بها المستهلك عادة، وتنسم هذه السلع بأنها تسهم في تحقيق الإشباع اللحظي سريع الزوال^[2].

إن الاستهلاك في ظل اقتصاد السوق مرتبط بتأليه البضاعة، فتأليه البضاعة هو بنبوية فكرية خاصة بال رأسمالية، ففي هذا الشكل الاقتصادي، تتعارف الأطراف الاجتماعية المتعاملة من خلال النقود، بأنه: « لا قيمة لشخص إلا من خلال ما يملكه »، وعلى هذا يسعى الأفراد على أن يمتلكوا أكثر، وبحث الفاعلين الاجتماعيين عن النقود يشكل العملية التي تعيد إنتاج هذا الوهم القائم على حقيقة العلاقات الاجتماعية^[3].

وهكذا يبدو الاستهلاك كمباهاة موجهة للآخرين، يحاول الشخص أن يبين قيمته الاجتماعية الخاصة، طبقا للمعيار العام الذي تقاس به هوية الفاعلين، ولهذا السبب لا يمكن تحليل الاستهلاك باعتباره فعل لاقتناء أشياء وظيفية، بقدر ما هو محاولة لإظهار القدرة على الشراء.

-
- [1]: عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003، ص154.
- [2]: ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص79.
- [3]: عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص156.

ويكتب "بوديار" في معرض تحليله للاستهلاك الذي تقوم به الطبقات الوسطى في المجتمع، « لا تحدثنا الأشياء عن استعمالات وممارسات تقنية بل عن إدعاءات وتبجح اجتماعي»، إن الإنتاج هو الذي يسيطر على الاستهلاك في المجتمع الرأسمالي، أولاً لأن الاستهلاك مرتبط بتأليه البضاعة الذي هو التخيل الخاص بالممارسة الاقتصادية، وثانياً لأن تراكم رأس المال يبدل باستمرار موضوع الاستهلاك نفسه^[1].

إن الاستهلاك في نظام السوق هو استهلاك ترفي أي أنه إنفاق على سلع كمالية وفي مناسبات غير ضرورية، يشوبه الإسراف والتبذير، بقصد التباهي وحب الظهور وتعويض نقص اجتماعي معين، ويعد استنزافاً للموارد والدخول، إذ هو إنفاق بدون عائد ويعتبر من جهة ثانية استهلاكاً غير ضروري، ولقد بدأت هذه الظاهرة تنتقل إلى ذوي الدخل المحدود، غير مدركين لحجم مخاطرها وقد اتجه بعضهم إلى اكتساب المال بطرق غير شرعية من أجل إشباع رغباتهم الاستهلاكية. إن ثقافة الاستهلاك أصبحت هي الثقافة المهيمنة على الناس وأكبر ما يشغل العقلية الاستهلاكية هو توفير الاحتياجات المادية واقتناء كل جديد معروض في الأسواق أو على صفحات الإعلانات في الجرائد أو التلفزيون.

[1]: المرجع السابق، ص ص (256-258).

2.3. أسباب إنتشار ظاهرة الاستهلاك:

1/ ثورة الطموحات والتطلعات:

حققت البشرية في القرن العشرين إنجازات عظيمة لم يعرفها الإنسان في القرون الماضية وهو ما أدى إلى انقلاب في التصورات والطموحات والتطلعات لدى البشر، ففي ظل الثورة الإعلامية الهائلة أمكن للرجل الفقير المعدم أن يرى ويتمتع به أغنى الرجال في العالم وأكثرهم رفاهية من خلال شاشة التلفزيون، وبالتالي أخذ يتطلع ويحلم بتحقيق ما لم يخطر بباله، وما لم تبلغه تصوراته ويفوق قدراته وإمكاناته.

لقد برع أصحاب شركات الدعاية والإعلان في ترويج السلع والخدمات وتزيينها للناس عن طريق الإعلانات التجارية والدعايات، التي تعرض في الفضائيات والتي يقوم بإعدادها اخصائيون بارعون في الموسيقى والإخراج الفني ونتيجة لذلك أُنقن أبناء الدول النامية ثقافة الاستهلاك فهم يتباهون في اختيار أنواع وأشكال أجهزة النقل والسيارات...إلخ.

2/ تغير أنماط الاستهلاك:

بفضل الثورة الإعلانية وثورة الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا أصبح الرجل العادي يتطلع إلى التقدم والحصول على المنتجات الجديدة والأدوات والخدمات والسلع والأطعمة الجديدة ونظرا لانتشار أطعمة ومشروبات وسلع عالمية أمكن التغلب على الكثير من عادات الأكل والشرب واللباس الخاصة بكل شعب وأمة.

3/ ظاهرة التقليد:

إن ظاهرة تقليد المغلوب للغالب وإنبهاره به ظاهرة غريزية، أشار إليها "ابن خلدون" في مقدمته، ووجدت لدى كثير من الشعوب وخاصة شعوب العالم الثالث فإحساسها بالهزيمة الداخلية والإنبهار بالغرب، جعلهم يقبلون على استهلاك منتوجاتهم المادية من أجل محاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق بعض ما يحققه أبناء الغرب من رفاهية ومتعة.

4/ ثقافة الاستدانة:

لقد انتشر بين أفراد المجتمع في أيامنا الحاضرة أخلاقيات الإقراض والاقتراض فما دامت توجد بنوك تقرض وكفلاء يتكفلون فلا توجد مشكلة، وهكذا يقترض الكثير من الناس للضروريات وغير الضروريات، سواء أمكنهم السداد أو لم يمكنهم وهكذا يتزايد الاستهلاك، وتزداد ديون الأفراد، وتتزايد بذلك ديون الحكومات والدول بأرقام كبيرة مما يجعلها غير قادرة على السداد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة وارتفاع الأسعار ووقوع الدول في قبضة الدائنين ويفرضون عليها من البرامج والشروط ما يشاءون بما يخدم مصالح الدائنين فقط^[1].

5/ الإعلانات التجارية:

يلعب الإعلان دورا رئيسيا في حفز الطلب لدى المستهلكين، وقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي دورا خطيرا للإعلان الذي أصبح في يد الاحتكارات الرأسمالية والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، وأصبح توسيع نطاق الاستهلاك معركة رئيسية لها على النطاق العالمي، وتغير مفهوم الاستهلاك الذي يرتبط بحاجات الإنسان الأساسية، فقد أصبح طلب الإنسان للسلعة يرتبط بفاعلية هيكل الإنتاج، حيث أن الرأسمالي يقوم بإنتاج السلع التي يتم استهلاكها ، ويقوم إل جانب ذلك بتقديم النمط الاستهلاكي لهذه السلع، وعلى هذا الأساس فإن الإنتاج الرأسمالي يولد استهلاكاً على النحو التالي.

1- توفير مادة الاستهلاك

2- حديد شكل المنتجات

3- خلق الرغبة لدى المستهلك للإقبال على المنتجات، مصالح الدائنين فقط^[2].

وتستخدم المؤسسات الرأسمالية العلوم الاجتماعية والسلوكية لتوظيفها في غلق الرغبة لدى المستهلك من أجل تصريف منتجاتها على النطاق العالمي وفي الأخير تحقيق الربح الذي هو غاية الإنسان في نظام السوق .

3.3. أثر التحولات الاقتصادية على نمط الاستهلاك:

إن الشعاع الأساسي لاقتصاد السوق هو التركيز على قيم السلع والربح، وفتح الشهية لاستهلاك السلع الأجنبية، بل وتسليع الكثير من قيم الحياة، متجاوزا بذلك قيم المعاني الدينية

والخلفية والإنسانية، والمهم في جميع الأحوال هو السعي إلى تشكيل نمط الشخصية الاستهلاكية للسلع الأجنبية وأنماط الاستهلاك الغربي سواء الاستهلاك الغذائي أو الثقافي، فقد انتشرت أنماط كثيرة من الأطعمة والمشروبات المستوردة، كما انتشرت أنماط الفيديو الكليب بالنسبة للغناء، وغزت الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات في مجالات مختلفة الأسواق المحلية مثل شركة NIKE للألبسة وشركة هنكل لمواد التنظيف و وكوكاكولا للمشروبات وماكدونالد للأطعمة... إلخ، وظهرت ثقافة الاقتراض من أجل شراء السيارات والمنتجات

[1]: كمال توفيق خطاب، علاج حمى الاستهلاك، www.Islame.net on Line .net، 2003/10/30.

[2]: محمد سيد محمد، الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص110. الأجنبية، وحل الاستهلاك محل الادخار والاستثمار.

إن استهلاك هذه الأنماط الغربية ليس استهلاك سطحي لمجموعة من السلع، إنما هو استهلاك ثقافي فاستهلاك الألبسة الغربية وانبهار الجيل الجديد بها جعله يحتقر اللباس التقليدي ويمتدحه وهو إذ يفعل ذلك فإنه يمتدح التراث الثقافي للمجتمع، وعموما ترتب عن نفاذ ثقافة السوق مع استيراد السلع الأجنبية ظهور توترات وتناقضات كبيرة على المستوى الثقافي، وثمة مظاهر كثيرة نعايشها بين أنماط المعيشة التقليدية المحلية وأنماط المعيشة الغربية، بين الحداثة والتقاليد، بين التنافس الفردي والتعاون والتكافل الجماعي، وبين النزعة المادية والنزعة الروحية^[1]. لقد أصبح هناك تنافس كبير على اقتناء المواد الاستهلاكية ليس من أجل تلبية حاجات معينة، وإنما من أجل إظهار مدى القدرة على الشراء لذلك نجد الكثير من الناس يبذلون أثاث البيت بالرغم من صلاحيته، وهم يغيرون كذلك هواتفهم المحمولة باستمرار بالرغم من تأديتها لنفس الوظيفة وذلك لحاقتهم بكل جديد ومواكبته. لقد أفرز اقتصاد السوق في المجتمعات النامية ظواهر سلبية، فقد أصبح الإنسان في هذه المجتمعات إنسانا مستهلكا لا منتجا، يستهلك ما لا ينتجه وهو يتنافس ويتباهى بهذا الاستهلاك أمام الآخرين وهو يتطلع دائما إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميا لا في سبيل التطور فقط، بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك^[2].

[1]: حامد عمار، نحو تعليم المستقبل، العربي، عدد 494، جانفي 2000، ص 51.

[2]: علي غربي، عولمة الفقر، مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 106.

4. اقتصاد السوق والبطالة:

1.4 مفهوم البطالة:

إنه من الصعوبة بمكان أن نتخيل أن هناك أشخاص سعداء بدون عمل، فالعمل يحس من خلاله الفرد العامل بفائدته للمجتمع، وحتى الأشخاص الذين يحبون الراحة فإنهم يشعرون بقيمة العمل، ويفتقدونه إن كانوا بطالين، ويقصد بالبطالة أنها حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه ومستطيع له ويستبعد من هذه الحالات الإضراب أو المرض أو الإصابة، والبطالة تضم كذلك من سبق لهم العمل وتركوه لسبب أو لآخر، ومن لم يسبق لهم العمل يمثلون بطالة سافرة أو صريحة، وهم يطلبون العمل ويبحثون عنه، أما الأفراد الذين يعملون فعلا ولكن العمل ليس في حاجة إليهم فإنهم يمثلون ما يسمى بالبطالة المقنعة، وإذا كان وجود عجز في القوى العاملة يشكل مشكلة، فإن وجود فائض يمثل مشكلة خطيرة أيضا، وذلك لأنه لا يتيح الاستفادة المثلى من القوى العاملة ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

وينبغي أن نوضح أن هناك حدا تصبح فيه البطالة مشكلة، ففي كل دول العالم توجد فئة من الأفراد الذين لا يعملون ولديهم فرص للعمل ويبحثون عنه وهم طبقا للتعريف عاطلون، ولكنهم لا يمثلون مشكلة لوجود نسبتهم في الحد الأمثل للتوظيف الكامل والذي لا يتجاوز مستوى 5% فائض أو عجز إجمالي من حجم الفرص المطروحة في سوق العمل بالنسبة لإجمالي حجم الوظائف.

لقد طرحت مشكلة البطالة في الآونة الأخيرة بشكل ملفت للانتباه في كل العالم فقد حذرت منظمة العمل الدولية من وضع البطالة في العالم مشيرة إلى ضرورة توفير 500 مليون فرصة عمل جديدة خلال الأعوام العشرة المقبلة لمواجهة التزايد المطرد لأعداد الداخلين إلى سوق العمل بجميع الدول، ويشير التقرير السنوي للمنظمة أن أعداد العاطلين عن العمل في العالم بلغ 160 مليون عاطلا بزيادة قدرها 20 مليون في العالم، منذ تفجرت الأزمة الاقتصادية الآسيوية سنة 1997^[1].

[1]:محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003، ص ص (13-1).

2.4 البطالة في الدول المتقدمة:

بالرغم من أن الدول المتقدمة الغربية هي المستفيد الأكبر من نظام السوق إلا أنها وأثناء تحولها نحو نظام السوق خلال الثمانينات نالت نصيبا من الآثار السلبية لهذا النظام فيما يتعلق بآثره على العمل.

وتشير إحصائيات رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن عدد البطالين بلغ 7 ملايين بطل، غير أن بعض المحللين الاقتصاديين مثل "لستر ثورو" من معهد MIT، يرى أن ما تنشره السلطات هي أرقام مضللة، فإضافة إلى 7 ملايين عاطل التي أعلنتها وزارة العمل، هناك 6 ملايين آخرين تخلو عن البحث عن العمل لفقدانهم الأمل في الحصول عليه، و4.5 مليون من العمال مجبرين على العمل لبضع ساعات في النهار، ومعنى هذا أن 14 % من مجموع قوة العمل بحاجة إلى فرص عمل نظامية، وسترتفع هذه النسبة إلى 28 % إذا أضفنا هؤلاء الذين لا يعملون إلا من حين لآخر وعددهم أكثر من 10 ملايين عامل مؤقت، وتشير

منظمة العمل الدولية ILO التابعة للأمم المتحدة بأن 20% من العاملين في الولايات المتحدة، يحصلون على أجور هي دون خط الفقر^[1].

لقد أغلقت شركة "جنرال موتورز" في الولايات المتحدة 21 معملا، وسرحت 20000 عاملا و10000 إطار، كما ألغت شركة IBM 20000 مكان عمل، وألغت الصناعة الحربية الأمريكية نصف مليون فرصة عمل، وألغت شركة الاتصالات البريطانية منذ بدء عملية الخصخصة سنة 1984 حوالي 113 ألف فرصة عمل، وتجاوز معدل العمال المطرودين في فرنسا عام 1996 ما يعادل 3500 في الشهر، وفقدت 1800000 فرصة عمل في القطاع الصناعي، وبلغت نسبة البطالة في فرنسا حوالي 12.3% وهي نسبة لم تصلها من قبل^[2]، وفي إسبانيا وصلت إلى 32.2% وإيرلندا 14.3% وفنلندا 16.8%، ووصل متوسط معدل البطالة في بلدان الاتحاد الأوروبي 10.8%^[3].

[1]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 68.

[2]: علي غربي، عولمة الفقر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الثالث، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص (98-97).

[3]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 94.

3.4. البطالة وظروف العمل في الدول النامية:

يقول "ميشال كمان مدسو" مدير صندوق النقد الدولي في معرض حديثه عن برنامج التعديل الهيكلي في الدول الاشتراكية سابقا النتائج الأكثر مدعاة للأسف حتى وإن كانت غير مستبعدة كان الهبوط الكبير للإنتاج الحقيقي وتصادد البطالة^[1].

لقد كانت فعلا الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا في طليعة الدول التي تضررت كثيرا من جراء الإصلاحات التي رافقت تحولها نحو نظام السوق، ففي الهند تم تسريح أكثر من 4 ملايين عامل نتيجة برامج صندوق النقد الدولي، وفي الفتنام تم غلق 5000 منشأة مفلسة وتسريح مليون عامل و200 ألف من المستخدمين العموميين من بينهم عشرات الآلاف من المدرسين وعمال الصحة^[2].

وفي البرازيل أدى تطبيق برنامج الصندوق الذي يحوي خصخصة المؤسسات وتحرير التجارة وتخفيض سعر الصرف إلى تسريح 760000 موظف، وارتفعت نسبة البطالة إلى مستويات قياسية، وشملت حتى المشاريع الصغيرة نتيجة تجميد الودائع المصرفية مما أدى إلى تسريح ما يقل عن 200000 شخص عام 1990^[3].

ويزيد حجم البطالة في مصر عن 12 مليون عاطل، وهو ما يعادل 50% من إجمالي قوة العمل^[4].

أما فيما يخص بلدان النمرور الآسيوية فبعد التقدم في النمو الاقتصادي والازدهار الذي رافق تطبيقها لاقتصاد السوق، بسبب توفيرها لسوق عمالة رخيصة أهلها لاستقبال تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية التي ساهمت في تنمية هذه البلدان، غير أن رأس المال الذي كان سببا في صعود النمرور الآسيوية، كان هو نفسه السبب الذي هز أركان اقتصادياتها الرخوة التي اعتمدت كليا على الرأسمال الأجنبي وكانت النتائج كارثية بالنسبة للعمال، فقد قدر رئيس اتحاد النقابات الاندونيسية أن عدد العاطلين في الحقيقة وصل إلى 40 مليون سنة 1998، وفي تايلاندا بلغ عدد العاطلين 2 مليون عامل، وفي كوريا الجنوبية ارتفعت نسبة البطالة من مليون سنة 1980 إلى 6.5 مليون سنة 1997.

[1]: محمد رياض الأبرش، ونبييل مرزوق، ص 190.

[2]: ميشال تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص ص (130-145).

[3]: المرجع نفسه، ص 199.

[4]: محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص ص (7-8).

وينتهي تقرير مكتب العمل الدولي إلى أنه أمام عمليات الفصل والتسريح بالجملة، هناك حاجة ماسة لتبني نموذج للتنمية يراعي أكثر الجانب الاجتماعي المفتقد إلى حد كبير في هذه البلدان فثمة ضرورة عاجلة لتأمينات البطالة ومعونات اجتماعية وتوفير حد أدنى للتقاعد^[1]. ولا تتوقف آثار اقتصاد السوق على تسريح العمال أو الحد من مناصب العمل بل أنه جعل من قوة العمل سلعة تباع وتشترى وهي كذلك تخضع لقوانين العرض والطلب، وبعبارة أخرى فإن تحديد مستويات الأجور الوطنية في البلدان النامية لا يتوقف على هيكل سوق العمل الوطنية، بل يتوقف على مستوى الأجور السائدة في مواقع العمل الرخيص المنافسة، ومن هنا فإن مستوى تكاليف العمل محكوم بوجود مجمع احتياطي من العمل الرخيص يتألف من الأعداد الكثيرة من فرص العمل في مختلف البلدان، هذا هو الذي يحكم الهجرة الدولية لرأس المال الإنتاجي في نفس الفرع الصناعي من بلد لآخر، ولهذا هبط نصيب الأجور من إجمالي الناتج المحلي في كثير من اقتصاديات التصدير رخيصة العمل، هبوطا شديدا في سنوات الثمانينات^[2].

فقد انخفضت مكاسب الأجور الحقيقية في كثير من بلدان العالم الثالث بأكثر من 60% في فترة الثمانينات والوضع أكثر سوءا في القطاع غير النظامي وقطاع العاملين ففي نيجريا انخفض الحد الأدنى للأجور بنسبة 85% في الثمانينات، وكانت الأجور في الفتنام أقل من 10 دولارات أمريكية شهريا، ويحصل المدرس الثانوي في الهند على 15 دولار شهريا، وفي بيرو هبط الحد الأدنى للأجور بأكثر من 90% بالمقارنة مع مستواه في السبعينات^[3].

لقد اقترن الازدهار الاقتصادي في الدول الآسيوية في ظل نظام السوق باستغلال غير محدود في أغلب الأحيان للعاملين المحرومين من الحقوق وخاصة فئة النساء، فعلى سبيل المثال نجد شركة نايك NIKE التي تقوم بإنتاج الأحذية الرياضية الباهضة الثمن والتي يقوم بإنتاجها حوالي 190 ألف عامل في أندونيسيا، يعملون بأجر يقل عن ثلاث دولارات يوميا، ومن أجل المحافظة على القوة التنافسية الكامنة في انخفاض مستوى الأجور تقضي الحكومة على أي تمرد عمالي، وكمثال آخر تدفع المؤسسة العالمية سيمنتز لمستخدميها الفنيين

[1]: ميشال تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 199.

[2]: محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص ص (7-8).

[3]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص ص (80-82).

العاملين في مصنع لرقائق الكمبيوتر في ماليزيا أجورا زهيدة جدا، وإن معاملتها للعاملات الأندونيسيات معاملة قاسية، فهن يعملن طيلة الأسبوع ويحصلن على 350 مارك في الشهر ويسكن في بناية يملكها المصنع تقفل أبوابها في الليل كما لو كانت سجنا، وعلى نحو أكثر بشاعة يجري استغلال العاملين لدى 150 ألف مصنع الذي شاركت في تأسيسه أطراف صينية مع ممولين أجانب، إذ يتعين على الكثير من العاملات اللاتي يفوق عددهن المليون أن يعملن 15 ساعة في اليوم أو أكثر إن تطلب الأمر، وقد كتبت إحدى الصحف الصينية معلقة على هذه الظاهرة « إن البشر مجبرون على العمل كالآلات » ، وفي أحيان كثيرة يتوجب على العاملات أن يرهن أجورهن عند بداية العمل، كضمان حتى لا تعود لهن في حالة تركهن العمل قبل حصول موافقة إدارة المشروع وفي الليل يحشرون في قاعة نوم ضيقة ومقفلة الأبواب الأمر الذي يجعلهم يموتون في حالات اندلاع النيران، وقد أودت الحوادث في هذه المصانع بحياة ما يزيد عن 10 آلاف عامل خلال 6 أشهر فقط في عام 1993.

ومع هذا تتجاهله السلطات باسم الطبقة العاملة الصينية كل مقاومة، والغريب كذلك في الأمر أن الحكومات الغربية تتجاهل الأساليب المرفوضة التي تسلكها حكومات دول جنوب شرق آسيا لأنها وببساطة تخدم مصالح الاقتصاد الغربي.

[1]: المرجع السابق، ص 83 .

4. البطالة والشغل في الجزائر:

يعتبر ضمان الشغل أحد مكاسب استراتيجية التخطيط المركزي بحيث ومنذ 1967 أصبح العمل مؤمنا لكل طالب، وأصبح على الأخص مضمون لكل من تحصل على كفاءات التأهيل من مؤسسات التعليم والتكوين، فقد وفرت الاستثمارات في قطاعي البناء والأشغال العمومية مناصب عمل جديدة، وانتقل عدد العمال من 1.75 مليون عامل سنة 1967 إلى 2.65 مليون عامل سنة 1977 وإلى أكثر من 4 ملايين عامل سنة 1987 بمتوسط سنوي بلغ 114500 منصب عمل.

وبعد سنة 1987 وأمام الوضع الاقتصادي الداخلي والدولي الذي تطلب تغيير التسيير، وجدت المؤسسة الوطنية نفسها مضطرة لاتخاذ أحد هذين الإجراءين أو الاثنين معا.

- 1- مراجعة سياسة التشغيل التي كان الحساب الاجتماعي خلال فترة 80/67 قد طغى بصورة كبيرة على الحسابات الاقتصادية، وقد اقتضت هذه المراجعة في إطار تطبيق سياسة الهيكلية تخفيض حجم التشغيل، وكانت نتيجة هذا تسريح مئات الآلاف من العمال على فترات مختلفة.
- 2- إغلاق باب التشغيل الجديد أمام القوة العاملة الجديدة ريثما يتم امتصاص فوائض الأيدي العاملة التي تشكو منها الوحدات الاقتصادية مشكلة البطالة المقنعة^[1]، وبدأت تشهد البطالة زيادة كبيرة بعد تعديل الدستور في 1989، وتواصل الإصلاحات الاقتصادية في سنة 1994 حيث أمضت الجزائر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وظهرت بوادر الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، عن طريق الدعوة إلى تحرير التجارة وخصوصة المؤسسات وترك المبادرة للقطاع الخاص، وقد زادت هذه الإجراءات من حدة البطالة حيث وصلت سنة 1998 حسب تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 2000 إلى 29.6% وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع باقي الدول، وبلغ عدد البطالين حسب وزارة العمل والحماية الاجتماعية 3.7 مليون بطل^[2].

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص ص (256-264).

[2]: علي غربي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 115.

لقد دفعت الطبقة العاملة الفقيرة والمتوسطة في الجزائر ثمن الانتقال لاقتصاد السوق، ولم تشذ الجزائر عن مثيلاتها من الدول الأخرى التي سارت في هذا الاتجاه، فنتائج هذا التوجه على وضعية العمل والعمال كانت متوقعة من طرف الجميع، وباعتراف المؤسسات الدولية الراحية لهذا النموذج.

5. إقتصاد السوق والفقير:

1. مفهوم الفقر:

غالباً ما يقترن الفقر بالتفاوت الطبقي الذي ينجم عنه حرمان بعض الناس من بعض الحقوق الإنسانية، وتكريس الامتيازات للبعض الآخر، ويمكن تمييز الفقراء من بيوتهم الغير المناسبة وتغذيتهم الناقصة ولباسهم ونقص مستواهم التعليمي وتعرضهم للبطالة^[1].

يختلف تعريف الفقر من عالم لآخر وذلك بحسب الانتماء الفكري والإيديولوجي فمنظرو مدرسة الصراع يعرفون الفقر بأنه نتاج الصراع بين الطبقات الثرية والفقيرة إذ تبحث الأولى عن زيادة أرباحها من خلال استغلال طاقات الطبقة الفقيرة وتسخيرها لخدمتها، هذا الصراع مرده عدم تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تولد قيما متصارعة بين الطبقتين^[2].

ويرى "لويس أوسكار" الذي ينطلق من منظور وظيفي بأن الفقر متأصل في بعض فئات المجتمع، فقد توصل من خلال العديد من الدراسات أن الفقراء يصيرون فقراء لأن لهم ثقافة خاصة « أطلق عليها ثقافة الفقر » وطريقة حياة خاصة، تختلف عن سواهم من الفئات الأخرى، ولهم قيم واتجاهات تزيد من الإحساس باليأس وفقدان الأمل، وأن ثقافة الفقر تنمو وتزدهر حتى ولو عولجت الأسباب التي أدت إليها، ويضل المنتمون لهذه الثقافة ملتزمين بها مما يؤدي إلى عزلتهم الاجتماعية^[3].

2.5. أثر إقتصاد السوق على المستوى المعيشي:

إن تطبيق نظام السوق له آثار خطيرة فيما يخص زيادة التفاوت الطبقي في العالم، سواء على النطاق الدولي أو على النطاق الإقليمي، ولم تتجو أغلب الدول التي طبقت نظام السوق، من تطور وزيادة ظاهرة الفقر فيها.

[1]: قيس النوري، الأنثروبولوجيا الحضارية بين التقليد والعولمة، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، الأردن، 2001، ص 203.

[2]: معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر، فلسطين، 1998، ص 192.

[3]: محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع، ط1، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 82.

فعلى الرغم من أن تطبيق نظام السوق في الدول الغربية كان أقل حدة، من تلك الوصفات المفروضة على الدول النامية إلا أن تبعات عملية التحول مست كذلك الدولة الغنية، فقد كانت البطالة وانخفاض الأجور وتهيش قطاعات واسعة من السكان وتقييد الإنفاق الاجتماعي، وإلغاء كثير من إنجازات دولة الرفاه وتدمير المنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آثار الإصلاحات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات^[1]، وتشير الدراسات إلى أن البرامج التي جرى إعدادها في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة تحولها نحو اقتصاد السوق كان لها الأثر الكبير على الطبقة المتوسطة وطبقة الفقراء من الأمريكيين، فقد خفض الكونغرس، النفقات على طلبة الكليات، وجرى تخفيض عدد المسجلين في الرعاية الاجتماعية وقلت المزايا الممنوحة، وانخفضت مدفوعات الضمان الاجتماعي للأطفال اليتامى، كما انخفضت الإعانات المقدمة للغذاء بالمدارس، وانخفضت تأمينات البطالة والدعم الخاص بالإسكان والتعليم والتدريب الوظيفي، وبسبب هذه التعديلات فقدت حوالي 700.000 أسرة كل المزايا التي كانت تحصل عليها، كما أن معدل الفقر الذي سجل انخفاض منذ تطبيق المجتمع العظيم للرئيس "جونسون" في الستينات بدأ في الارتفاع مرة أخرى^[2]، فقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية 4.5 مليون شخص يعيشون تحت عتبة الفقر و40 مليون بدون تغطية صحية، و52 مليون من الأميين^[3].

لقد شهدت الولايات المتحدة تدهور كبير في الأجور على الأغلبية العامة من أفراد المجتمع، فبالرغم أن هذه الدولة هي الوحيدة التي كانت الإنتاجية فيها آخذة في التصاعد في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، غير أن أجور الأغلبية انخفضت، فقد انخفض الدخل الأسبوعي لـ 80% من العمال العاديين في أمريكا بنسبة 18% بين عام 1973 و1995، من 315 دولارا في الأسبوع إلى 258 دولارا^[4].

1

-
- [1]: ميشال تشوسودوفيسكي/ مرجع سابق ص 28.
[2]: دانيال ف دافيز ونرمان لنجر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945، ، ترجمة عبد العليم إبراهيم الأبيض، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 13.
[3]: رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 97.
[4]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 90.

وفي ألمانيا تخلي ربع السكان على أقل تقدير عن التطلع إلى الرفاهية حيث تزداد الفئات الدنيا في الطبقة المتوسطة فقرا، ويترك هذا البلد شبابه وهي تعاني من الإهمال والإحباط، وكان "ولهام هايتمار" وهو باحث متخصص في دراسة الشباب يقول: « إن الشباب يطمحون دائما لأن يحققوا لأنفسهم مكانة تفوق المكانة التي تتمتع بها أسرهم في السلم الاجتماعي أو أن يحافظوا عليها، إلا أن تحقيق مثل هذا الطموح لم يعد أمرا سهلا، فقد تضاعلت سبل التعليم المناسبة، إن هذه الآفات أخذت تنتشر شيئا فشيئا لتعم جميع أبناء الطبقة الوسطى الألمانية الموفورة الحظ وحولتها إلى فئة متواضعة العيش»^[1].

وعلى العموم فقد تأثرت الدول المتقدمة بسبب الإصلاحات الليبرالية التي عمقت وزادت من حدة الفقر والتفاوت الاجتماعي.

وكما أدت الإصلاحات الليبرالية إلى إحداث تفاوت طبقي داخل نطاق المجتمعات، فإنها أحدثت كذلك تفاوت كبير في الدخل والثروة على الصعيد العالمي، بحيث نجد أن 358 مليارديرا يمتلكون معا ثروة تظاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان المعمورة، أي ما يملكه نصف سكان العالم، وكذلك هناك 20% من دول العالم الغنية تستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي العالمي، وعلى 84.2% من التجارة الدولية ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخرات العالم^[2]. وهذه بعض المعطيات لبعض مظاهر الفقر في العالم:

- 1.3 مليار شخص يعيشون على دخل أقل من 1 دولار يوميا.
- 800 مليون شخص لا يتمتعون بأي خدمات صحية.
- 25 ألف وفاة يوميا نتيجة عدم توفر المياه النقية.
- 14.28% طفل لا يلتحقون بالمدرسة الابتدائية ويقدر عددهم تقرير منه 98 بـ 130 مليون طفل^[3].

[1]: المرجع السابق، ص ص (90-91).

[2]: المرجع السابق، ص ص (95-96).

[3]: أديب ديمتري، مرجع سابق، ص 394.

3.5. اقتصاد السوق والفقير في الجزائر:

لقد صاحب دخول الجزائر لاقتصاد السوق وتطبيق وصفة صندوق النقد الدولي تخفيض في قيمة العملة وانخفاض في الأجر الحقيقي، وتحرير الأسعار ورفع الدعم الذي أدى إلى زيادة كبيرة في المواد الاستهلاكية مع التضخم في العملة، مما أدى إلى بروز اتساع الطبقة الفقيرة، فقد زادت نسبة السكان الذين هم تحت عتبة الفقر حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2000 من 12.2% سنة 1988 (قبل تطبيق الإصلاحات) إلى 25.5% سنة 1995، وبلغت البطالة نسبة 29.4% سنة 1997^[1].

ووفقا لدراسة قام بها فريق من الخبراء الدوليين على ظاهرة الفقر في الجزائر تبين أن 40% من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وتؤكد الإحصائيات الرسمية أن أكثر من 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية^[2].

ويعيش 5.97 مليون جزائري في فقر مطلق و7.62 مليون جزائري يعيشون في حالة قصوى من الحرمان، و8.43 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم^[3]. إن آثار التحولات الاقتصادية على المستوى المعيشي للأفراد واضحة من خلال الزيادة الكبيرة لنسبة الفقر والبطالة والحرمان التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وهو أمر متوقع باعتراف المؤسسات المالية الدولية فقد صرح "باربر كونايل" رئيس مجلس إدارة البنك الدولي السابق حيث قال: ستؤدي الإصلاحات إلى شيء من البطالة وتخفيضات بالغة الصعوبة في مستويات المعيشة^[4]، وهو ما يكون تأثيره كبيرا على الشريحة الفقيرة من السكان، غير أن حكومات الدول النامية وكذا المؤسسات المالية العالمية تعتبر الأبعاد الاجتماعية شيئا منفصلا عن الأهداف الاقتصادية ولا ضير في تقديم تضحيات اجتماعية كبيرة في سبيل بلوغ التنمية الاقتصادية، وتناست هذه الأطراف أن الهدف الأساسي من البرامج والاستراتيجيات التنموية هو رفاهية وسعادة الإنسان بالدرجة الأولى.

[1]: البنك الدولي للانشاء والتعمير، مؤشرات التنمية في العالم 2000، ترجمة محمد وهب الله الناشر مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2000، ص ص (54-62).

[2]: ابراهيم تهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة الباحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص (54-62).

[3]: اسماعيل قيرة، المجتمع العربي الآخر، مجتمع الفقراء والمحرومين، مجلة الباحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 157.

[4]: محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 101.

خلاصة

إن اقتصاد السوق ليس مجرد إجراءات اقتصادية، ولا تنحصر آثاره في الميدان الاقتصادي وحده، بل تمتد آثار هذا النظام إلى جوانب كثيرة من الحياة الاجتماعية والثقافية. بحيث يحول نظام السوق القيم الاجتماعية إلى قيم مادية، ويجعل غاية الإنسان الوحيدة هو تحقيق الربح بغض النظر عن الوسائل والسبل التي يسلكها في سبيل الوصول إلى غايته، و تنتقل هذه النزعة المادية إلى جميع مجالات الحياة لتؤثر على العلاقات الاجتماعية للفرد وتجعلها علاقات بين أشياء، بحيث تتحكم المصلحة والمنفعة المادية في اتجاهات الأفراد نحو تكوين علاقاتهم، كما يؤدي إلى إضعاف العلاقات الأسرية بسبب النظرة الليبرالية من طرف أفراد المجتمع للأسرة، ويؤدي إلى انتشار الثقافة الاستهلاكية المجتمعات الرأسمالية بحيث تصبح غاية الأفراد هو تلبية كل الاحتياجات المادية الضرورية والكمالية، ولو كان ذلك على حساب العمل المنتج وهذا ما يميز بصفه خاصة البلدان النامية حديثة العهد باقتصاد السوق، التي فتحت أسواقها للمنتجات الأجنبية وشجعت أفرادها على سلوك طريق الاستهلاك بدل الادخار والاستثمار والإنتاج مما يزيد من تكريس التبعية الاقتصادية والثقافية.

الفصل الخامس

تمهيد

يعتبر هذا الفصل أهم الفصول حيث تتوقف دقة وصدق نتائج البحث على هذه المرحلة فهي الجسر الذي يربط بين الجانب النظري والدراسة الميدانية لذلك يجب على الباحث أن يحاول استعمال الأدوات التي تمكنه من اختبار فرضياته والانتقال من الدراسة النظرية إلى العمل الميداني بطريقة منسقة ومنظمة تراعي الترابط المنهجي بين مراحل البحث المختلفة. سنعرض في هذا الفصل بداية فروض الدراسة التي يركز عليها البحث، ثم الإجراءات المنهجية المختلفة بداية بالمنهج ثم مجالات الدراسة الزمانية والمكانية والبشرية، وكذا تحديد عينة الدراسة، ثم عرض مختلف أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية التي سنستعملها في هذا البحث.

1. فروض الدراسة

1.1. الفرضية العامة

يؤدي انتقال الجزائر لاقتصاد السوق إلى تغيرات على مستوى الاستهلاك والعلاقات والقيم الاجتماعية.

انطلقنا في صياغتنا لهذه الفرضية من بعض المنطلقات الفكرية التي مؤداها، أنه لا يمكننا استيراد نماذج وإستراتيجيات جاهزة هي من إنتاج مجتمعات وحضارات أخرى تختلف عن مجتمعنا من حيث السياق التاريخي والفكري والحضاري. وأن استيراد مثل هذه النماذج سينجر عنه آثار اجتماعية مرتبطة بطبيعة وفلسفة هذا النظام وخصائصه .

ومن بين الخصائص والأسس التي يعتمد عليها نظام السوق، هي النزعة المادية والفردية والأنانية و تنامي السلوك الاستهلاكي . وهذا ما سنحاول أن نصل إليه من خلال طرحنا لفرضيات الدراسة:

2.1.الفرضية الأولى:

يؤدي انتقال الجزائر لاقتصاد السوق إلى إحداث تغييرات على مستوى الاستهلاك في المجتمع. ننطلق في صياغتنا لهذه الفرضية من بعض المعطيات الخاصة بظروف التحول نحو نظام السوق، فاننتقال الجزائر لاقتصاد السوق صاحبه انفتاح السوق الجزائرية على السلع الأجنبية، وحدوث تغييرات في البناء الاجتماعي بفتح المجال أمام القطاع الخاص وظهور طبقة من الأثرياء، كما أن رفع الدعم عن السلع وانخفاض القدرة الشرائية وتسريح العمال بسبب الخصخصة وزيادة البطالة وظهور فئة عريضة من الفقراء، يؤدي إلى تغييرات في الاستهلاك من الناحية النوعية من حيث تنوع السلع وتوفرها واستحداث مواد استهلاكية جديدة، كما يؤدي من الناحية الكمية إلى زيادة الاستهلاك الذي لا يكون بصفة متساوية بين مختلف شرائح المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي، ويؤدي تنامي السلوك الاستهلاكي إلى بروز ظاهرة الاقتراض التي هي نتيجة طبيعية لوفرة السلع وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

3.1.الفرضية الثانية:

يؤدي انتقال الجزائر لاقتصاد السوق إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية التقليدية في المجتمع. وننطلق في طرحنا لهذه الفرضية من بعض المعطيات المتعلقة بنظام السوق، حيث أن تنامي ظاهرة الفقر تولد الكثير من مظاهر التفكك الاجتماعي على مستوى مختلف الأنساق الاجتماعية (الأسرية، القرابية، الجوارية وغيرها)، كما أنه يساهم في نمو النزعة الفردية بحيث يجعل الأفراد لا يفكرون إلا في مشاكلهم وأنفسهم، وبذلك تضعف وتقوض الروابط الاجتماعية التقليدية المبنية على أساس اجتماعية وأخلاقية، وتصبح سطحية في أغلبها وهشة، وتحل محلها علاقات مادية مبنية على المصالح المادية والمنفعة الشخصية.

4.1.الفرضية الثالثة:

يؤدي انتقال الجزائر لاقتصاد السوق إلى إحلال القيم المادية محل القيم الاجتماعية التقليدية. إن انتقال الجزائر لاقتصاد السوق يوجد مناخا مناسباً ومجالاً خصباً، لظهور الكثير من مظاهر الانحراف الأخلاقي، ففي ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية، ومع دخول ثقافة السوق تصبح كل الطرق والسبل الأخلاقية و غير الأخلاقية مقبولة في سبيل تحقيق المنفعة المادية والمصلحة الذاتية.

2.منهج الدراسة: يعتبر المنهج أساس كل بحث علمي لأنه الطريق الذي يوصل الباحث إلى نتائج علمية متعلقة بالظاهرة المدروسة^[1]، ويتعلق المنهج أساساً بموضوع الدراسة، فمشكلة الدراسة هي التي تحدد بشكل كبير المنهج المناسب لدراستها، ولما كانت دراستنا منصبة على دراسة الآثار الاجتماعية لتحول الجزائر نحو اقتصاد السوق، من حيث القيم وأنماط الاستهلاك والعلاقات الاجتماعية، فإن هذه المشكلة تتطلب الاستعانة بالمنهج الوصفي من أجل وصف هذه الآثار وتحليل أبعادها، لإيجاد العلاقة بين تحول الجزائر نحو نظام اقتصاد السوق وآثاره التي هي في نظرنا نتيجة طبيعية لخصائص هذا النظام.

وهذا دور المنهج الوصفي الذي يكتفي بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي، دون أي تدخل من الباحث، ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق والتحليل الشامل للمساعدة على تفسير مشكلة الدراسة^[2]

3. مجالات الدراسة

1.3. المجال المكاني:

ويقصد به المنطقة الجغرافية التي سوف تشملها الدراسة ويتمثل هذا المجال في دراستنا بمدينة بسكرة كمجال جغرافي لإجراء الدراسة الميدانية وفيما يلي نبذة عن مدينة بسكرة.
- نشأة المدينة:

تعود نشأة مدينة بسكرة إلى حوالي 7000 سنة قبل الميلاد، وذلك لارتباط تاريخها بتاريخ الجنوب الكبير، وقسمت مراحل تطور المنطقة في ما قبل الميلاد إلى أربع مراحل، بحيث تميزت كل مرحلة بالحيوانات التي كانت تعيش فيها.
المرحلة الأولى: من 7000 ق.م إلى 5000 ق.م وسميت بمرحلة البوبال Bubal، وهو الحيوان الذي كان يشبه إلى حد كبير الثور.

المرحلة الثانية: تمتد من 3000 ق.م وسميت بمرحلة البقر. Bovidienne.

المرحلة الثالثة: ابتداء من القرن 12 ق.م وسميت بمرحلة الحصان.

المرحلة الرابعة: ما بين القرن الثالث والقرن الرابع قبل الميلاد وسميت بمرحلة الجمل.

[1]: محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية والبحوث الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 65.

[2]: عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث الاجتماعي، ط2، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص 100.

وقد خضعت المنطقة للاحتلال الروماني، فالوندالي ثم البيزنطي، وتركوا آثارا لا تزال تشهد على أهمية المنطقة التاريخية والإستراتيجية التي تتميز بطابعها العمراني المتميز، ولقد تمكن القائد "عقبة بن نافع" من الدخول إلى المدينة خلال القرن السابع الميلادي فاتحا ليحررها من الرومان، وقد تعاقبت على المدينة عدة دويلات كالهلاليين والحفصيين والزيانيين ثم الخلافة الإسلامية العثمانية حتى القرن التاسع عشر، بحيث طبعت المدينة بالطابع الإسلامي في مختلف نواحي الحياة، وقد برز ذلك من خلال المعالم الأثرية وما كتبه المؤرخون والرحالة العرب عن المنطقة.

دخلها الاحتلال الفرنسي عام 1844، وجعلها قلعة وقاعدة انطلاق في سياسته التوسعية نحو الجنوب، وقد ساهم هو كذلك في بناء أحياء جديدة للمعمرين بجانب المدينة القديمة.

إن تسمية مدينة بسكرة لا تزال محل خلاف بين المؤرخين العرب والأجانب، فمنهم من يرى أن اسمها مشتق من كلمة فسيرة Vasera والذي يعني الموقع التجاري، ومنهم من يرى أن الكلمة تعود إلى Adpisinam ببسينام، وهي كلمة رومانية، تعني المنبع المعدني نسبة لحمام الصالحين.

ويرى "زهير الزاهري" أن كلمة بسكرة ترمز إلى حلاوة ثمرها دقلة نور تلك الثمرة التي تزخر بها المنطقة.

- الموقع:

تقع ولاية بسكرة في الجهة الجنوبية الشرقية من البلاد وتتربع على مساحة إجمالية تقدر ب : 2167120 كلم² ، وتضم 33 بلدية موزعة على 12 دائرة، يحدها شمالا ولاية باتنة، ومن

الشمال الغربي ولاية مسيلة والجلفة، ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة، ومن الجنوب ولاية الوادي.

ومدينة بسكرة تقع شرق خط غرينتش بين خطي طول 5° و 6° ، وشمالا بين خطي عرض 34° و 35°، تحيط بها بلدية برانيس شمالا، وبلدية الحاجب في الغرب، ومن الجنوب بلدية أوماش، ومن الشرق بلدية شتمة [1].

[1]: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بسكرة، التقرير النهائي، 1998.

وتقطع المدينة ثلاث طرق وطنية هي:

1- الطريق الوطني رقم 3 الذي يربط الشمال الشرقي بالجنوب الشرقي أي بين مدينة قسنطينة ومدينة الوادي.

2- الطريق الوطني 46 الذي يربط المدينة بالجزائر العاصمة.

3- الطريق الوطني رقم 83 الذي يربط بسكرة بتبسة شرقا [1].

- الجانب الديمغرافي للمدينة: إن دراسة النمو الديمغرافي لمدينة بسكرة يشير إلى أن هناك زيادة مستمرة في عدد السكان كما تبينه الإحصائيات التالية:

السنة	1845	1926	1954	1977	1987	1991	1998	2002	2003
عدد السكان	4000	16000	52511	90471	128924	150395	172905	194516	199768

جدول رقم (1) يمثل إحصائيات النمو الديمغرافي لمدينة بسكرة من 1845 إلى 2003 .

يعود سبب النمو السكاني المطرد في المدينة إلى ارتفاع معدل الحضرية وتحسن المستوى الصحي، وإلى جانب هذه الزيادة الطبيعية هناك الهجرة التي أثرت في نمو السكان، والتي انتشرت بعد التقسيم الإداري عام 1974 م، وما زودت به من برامج تنموية كالصناعة عام 1975م، والسياحة التي جذبت اليد العاملة من القرى المجاورة ، حيث قدر عدد المهاجرين في سنة 1977 حوالي 7698 مهاجر وعام 1987م حوالي 10387 مهاجر، ناهيك عن الهجرة الآتية من الولايات الأخرى بسبب الوضع الأمني بعد التسعينات [2].

2.3. المجال الزمني:

لا يمكننا تحديد بداية واضحة لدراستنا الميدانية، وذلك لأن ميدان الدراسة هو شباب المجتمع الذي نحن جزء منه، نحس به ونعيش معه الكثير من مشاكله ونلاحظها، غير أنه يمكننا أن نحدد نقطة بداية زمن الدراسة، بإحساسنا بالمشكلة حيث بدأنا بملاحظة التغيرات التي حدثت في المجتمع على مستوى القيم والعلاقات الاجتماعية ملاحظة علمية.

[1]: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بسكرة، التقرير النهائي، 1998.

[2]: فتحة طويل، السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع التنموية، بسكرة 2004، ص ص (106-107).

إذن ملاحظتنا للتغيرات في أنماط الاستهلاك والقيم والعلاقات الاجتماعية بدأت في أواخر سنة 2003، حيث ساهمت هذه الملاحظات في طرح مشكلة الدراسة وفرضياتها كما أنها أثرت الجانب النظري، وكانت الأساس لبناء أسئلة الاستمارة، وساعدتنا في تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج.

أما عن استمارة المقابلة فقد بدأنا في إعدادها في ماي 2004 انطلاقا من ملاحظتنا الخاصة، والدراسة النظرية، وبعض الدراسات السابقة، وشهدت العديد من التعديلات بعد عرضها على بعض الأساتذة والزملاء الطلبة.

تم توزيع 20 استمارة تجريبية بتاريخ: 01 أكتوبر 2004 على مجموعة من الأفراد من أجل معرفة درجة فهمهم للاستمارة ومدى صدقهم في الإجابة، وقد أرشدتنا هذه العملية إلى حذف بعض الأسئلة التي لم تكن ذات دلالة، وتغيير صياغة بعضها من أجل تفادي الإحراج للمبحوثين.

وبعد الإطلاع على السجلات وتحديد عينة الدراسة طبقنا استمارة المقابلة في صورتها الأخيرة، بداية من 18 أكتوبر 2004 حيث دامت 05 أسابيع تم فيها ملأ الاستمارات وتسجيل الملاحظات وإجراء مقابلات إلى جانب الاستمارة.

3.3. المجال البشري:

إن مجتمع الدراسة الذي نريد دراسته هو فئة الشباب في مدينة بسكرة، ويختلف الكثير من الباحثين الاجتماعيين حول تحديد الفئة العمرية للشباب، فبعضهم يرى أنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، ومنهم من يرى أن سن الشباب يتراوح بين 17 إلى 32 سنة^[1]، ويرى عزت حجازي أن سن الشباب يتراوح بين 15 و25 سنة^[2] وعلى الرغم من اختلاف هؤلاء في تحديد المرحلة العمرية للشباب، إلا أنهم لا يختلفون من حيث السمات العامة. فمرحلة الشباب هي المرحلة التي يكتمل فيها النضوج الجنسي والوظائف الفزيولوجية الظاهرة والكامنة، ويتم فيها تيقظ الوعي بالشعور بالذات ونمو القدرات العقلية والإدراكية والتي تمكنه من بلورة آرائه باستقلالية، كما أنها تلك الفترة التي يستعد فيها الفرد لاحتلال مكانته بين الراشدين، والتي يستند فيها إليه مجموعة متكاملة من الأدوار التي عليه إنجازها وفقا لتوقعات ومعايير الآخرين.

[1]: نادية رضوان، مرجع سابق، ص 113.

[2]: السيد أحمد الشحات، الصراع القيمي للشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، 1988، ص 21.

إن النظام المعاصر الذي يتميز بتقسيم العمل وارتباط ذلك بالتأهيل الدراسي أو التدريب بالنسبة للأفراد كوسيلة تؤهلهم لاستكمال أدوارهم في العملية الإنتاجية، أدى إلى التأخر النسبي لعملية الاستقلال الاقتصادي للشباب، وإطالة فترة الاعتماد في هذا الصدد على الأسرة بالإضافة إلى ارتباط تأخر الاستقلال الاقتصادي بتأخر الانفصال عن الأسرة، وتأخر سن الزواج وتكوين أسرة جديدة مستقلة، فإن ذلك يؤدي إلى عدم اكتمال أدوار الشباب بالصورة التي تجعلهم ينتمون كلية إلى عالم الكبار^[1].

ومن هنا فإننا اعتبرنا مرحلة الشباب في هذا البحث هي المرحلة التي تمتد ما بين 25-29 سنة، و مجتمع الدراسة هو فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة.

لقد كان مجال دراستنا منصبا على الشباب نظرا للاعتبارات التالية:

- يرجع الاهتمام بفئة الشباب إلى كونه طرفا أساسيا في أي قضية تتصل بعمليات التغيير الاجتماعي في كافة المجتمعات، وفئة الشباب أكثر تقبلا لكل ما هو جديد وتأثرا بالتغيرات لحدائثة سنهم عكس الكبار الذين يميلون للمحافظة على كل قديم، ولمعرفة التغيرات الاجتماعية التي صحبت انتقال الجزائر لاقتصاد السوق، فإنه حري بنا دراسة أثر هذه التغيرات على الشباب.

- عدد أفراد المجتمع المدروس كبير لذلك كان اقتصارنا على دراسة فئة الشباب.

- يجب الشباب بكل صراحة وتلقائية في غالب الأحيان فهم أكثر جرأة وتحرا من الفئات العمرية الأخرى.

إن عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة، في مدينة بسكرة هو 8298 فرادا، حسب إحصائيات السكان 2003^[2]، وهو المجال البشري أو مجتمع الدراسة الذي سنأخذ منه عينه الدراسة، وبذلك تكون وحده التحليل هي الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة.

4. عينة الدراسة: عندما يكون مجتمع الدراسة كبير يصعب على الباحث الاتصال بكل المبحوثين كما هو الحال في هذه الدراسة، لذلك لا بد من الاعتماد على أسلوب المعاينة، وتتوقف دقة نتائج البحث على طريقة اختيار العينة.

[1]: نادية رضوان، مرجع سابق، ص 112.

[2]: إحصائيات السكان 2003، بلدية بسكرة.

1.4. حجم العينة:

لوحظ في كثير من المؤلفات التي تناولت حجم العينة العديد من المغالطات فيما يتعلق بالحد الأدنى لحجم العينة، كالقول بأن الحد الأدنى للعينة في الدراسات الوصفية يجب أن يكون 10 % من المجتمع الأصلي، وهذا غير ممكن في كل الحالات خاصة عندما يكون المجتمع الأصلي كبيرا حيث يمكن اختيار نسبة أقل من 10 %^[1].

إن حجم العينة يتحدد على ضوء عدة اعتبارات من بينها طبيعة المجتمع الأصلي، وأدوات الدراسة، والزمن المستغرق في البحث، وإمكانيات الباحث المادية وكذلك طبيعة الدراسة وهدفها.

ونظرا لكبر حجم المجتمع الأصلي وكذا إمكانيات الباحث المتواضعة وضيق زمن الدراسة، فإننا أخذنا 415 مفردة كعينة لهذه الدراسة بنسبة 5% من مجموع أفراد المجتمع الأصلي.

2.4. اختيار العينة:

إن الطريقة المتبعة في اختيار عينة الدراسة هي العينة المنتظمة، وذلك انطلاقا من القوائم الاسمية المقيدة بسجلات الخدمة الوطنية الموجودة في بلدية بسكرة، وقد تم حساب طول المدى أو مسافة الاختيار التي تساوي

طول المدى = عدد أفراد المجتمع الأصلي / عدد مفردات العينة

$415/8298 = 20$ أي كل شخص في العينة يمثل 20 شخص من مجتمع الدراسة، اخترناهم دوريا بدءا برقم اخترناه عشوائيا هو (6) الذي يعتبر الممثل لمفردة العينة الأولى وأضفنا إليه كل مرة طول المدى الذي هو (20) بحيث طبقت الاستمارة على المبحوثين الذين تقابل أسماؤهم الأرقام (6)، $6 = 20 + 6$ ، $26 = 20 + 6$ ، $46 = 20 + 26$ ، (...). وقد اعترضنا عدة صعوبات في مقابلة المبحوثين، بحيث لم نتمكن من إجراء المقابلات مع كل الأفراد بسبب غياب بعضهم وإحجام البعض أحيانا عن الإجابة وقد تم تعويضهم بأفراد آخرين يشتركون معهم في نفس الخصائص.

[1]: بشير صالح الرشيدي، مناهج البحث التربوي، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000، ص151.

5. أدوات جمع البيانات: تحتل أدوات جمع البيانات أهمية بالغة في البحث العلمي، باعتبارها أهم الوسائل التي تعتمد عليها كافة العلوم في جمع المعلومات والحقائق حول الظاهرة المدروسة، وتتوقف صدق النتائج ودقتها على دقة الأدوات المستخدمة ودرجة مصداقيتها. ومن بين الوسائل المستخدمة في هذه الدراسة هي المقابلة، الملاحظة، الاستمارة، الوثائق والسجلات، وفيما يلي عرض لأهم هذه الوسائل وكيفية استغلالها في هذه الدراسة.

1.5. المقابلة

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات في العلوم الاجتماعية وأكثر استخداماً، نظراً لمميزاتها المتعددة، حيث تطبق عادة عندما يكون للبيانات صلة وثيقة بأراء الأفراد وميولهم واتجاههم نحو موضوع معين، كما تتميز عن الملاحظة بأنها تستعمل لجمع معلومات عن مواقف ماضية يصعب معرفتها عن طريق الملاحظة لوحدها^[1].

وقد قمنا بإجراء مقابلات التي تضمنت شكلين:

المقابلة المقننة: تمثلت في مقابلتنا لأفراد العينة وملاً الاستمارات التي احتوت 31 سؤالاً مقنناً، وثلاثة أسئلة مفتوحة، وكنا خلال إجراء المقابلة نشرح الأسئلة الغامضة ليفهمها المبحوثون.

المقابلة الحرة: وهي عبارة عن طرح أسئلة استفسارية توضيحية، إلى جانب تطبيق الاستمارة من أجل فهم أكبر لأبعاد الظاهرة المدروسة، وقد ساعدتنا في تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج.

2.5. الاستمارة: بناء على فرضيات البحث تم تقسيم الاستمارة إلى أربعة أجزاء.

- تناول الجزء الأول البيانات الأولية وذلك من السؤال (1 إلى 4).
- أما الجزء الثاني فقد تناول الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تتضمن أسئلة خاصة بأنماط الاستهلاك في المجتمع وذلك من السؤال رقم (05 إلى 14).
- أما الجزء الثالث فقد تناول الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية، التي تتضمن أسئلة خاصة بالتغيرات التي حدثت في العلاقات الاجتماعية وذلك من السؤال رقم (15 إلى 25).
- أما الجزء الرابع فقد تضمن الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة، التي تتضمن أسئلة خاصة بتغيير القيم الاجتماعية، وذلك من السؤال رقم (26 إلى 34).

[1]: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ط2، دار العلمية، عمان، 2000، ص 110.

وقد اعترضتنا عدة صعوبات في صياغة الأسئلة، لكن من خلال ملاحظات بعض الأساتذة والزملاء الطلبة استطعنا تعديل بعضها، كما كان للاستمارة التجريبية دور كبير في تغيير صياغة الكثير من الأسئلة.

فقد وزعنا حوالي 20 استمارة تجريبية على عدد من المبحوثين، لمعرفة مدى تلائم وتفهم المبحوثين لأسئلة الاستمارة، وقد أبدى بعضهم تحرجاً وعدم تفهم لبعض الأسئلة، لذلك غيرنا في صياغة بعضها.

نشير على سبيل المثال لا على سبيل الحصر إلى بعض الأسئلة التي تم تغيير صياغتها:

السؤال رقم 30: على أي أساس تختار الأصدقاء؟ غيرناه بالصيغة التالية:

على أي أساس يختار شباب اليوم الأصدقاء في رأيك؟

وقد لاحظنا بعد تغيير صياغة الأسئلة تغيراً واضحاً في إجابات نفس الأفراد الذين طبقنا عليهم الاستمارة من قبل.

3.5. الملاحظة المباشرة: تعتبر الملاحظة أداة مهمة من أدوات البحث العلمي، ولا يتوقف عمل هذه الأداة على المرحلة الميدانية، فهي رفيقة الباحث في كل خطوات بحثه، فقد كانت

الملاحظة دليلنا في اختيار موضوع الدراسة من خلال ملاحظتنا للتغيرات الاجتماعية وربطها بفترة الانتقال لنظام السوق، كما كانت دليلنا في وضع فرضية الدراسة، وكانت ملاحظتنا كذلك أساسا لبناء استمارة البحث، كما أنها أدت دورا كبيرا في عملية البحث الميداني في تصويب بعض الخلل الذي نتج عن تصريحات المبحوثين وآرائهم حول بعض القضايا التي سببت حرجا لهم، كما ساعدتنا الملاحظة أحيانا في معرفة صدق المبحوث من كذبه، وكذا الجواب اليقين من المتردد، فنحاول بذلك طرح السؤال بعد حين بصيغة أخرى نتفادى فيها الإحراج ونحصل حينئذ على الجواب الصحيح.

4.5. الوثائق والسجلات: بالإضافة إلى الأدوات السابقة الذكر فقد استعنا بالسجلات والوثائق كأداة تساعدنا في العمل الميداني، وقد اعتمدنا على الوثائق التالية:

- إحصائيات السكان لسنة 2003.
- سجلات الخدمة الوطنية.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة بسكرة.

5.5. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية البسيطة التي تساعد في العمل الميداني لك حسب ما يتلائم مع طبيعة الدراسة والمنهج المتبع ومن بين هذه الأساليب:

- **النسب المئوية:** حيث طبقت على البيانات الموضحة في الجداول ويتم حسابها بالعلاقة

$$\text{تكرار العنصر س} \times 100$$

النسبة المئوية لعنصر س = $\frac{\text{تكرار العنصر س}}{\text{مجموع التكرارات}}$

مجموع التكرارات

- **المدى:** ولقد استعملناه في اختيارنا لعينة الدراسة بطريقة منتظمة ويتم حسابه بالعلاقة التالية

مجموع أفراد المجتمع الكلي

المدى = $\frac{\text{مجموع أفراد المجتمع الكلي}}{\text{عدد مفردات العينة}}$

عدد مفردات العينة

خلاصة:

تم في هذا الفصل عرض فروض الدراسة، ثم منهج الدراسة الذي استندنا في اختياره على ما أملته طبيعة الموضوع، وحاولنا قدر الإمكان أن تكون أدوات البحث ملائمة للموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمنهج الذي اتبعناه من أجل أن يكون هناك ترابط منطقي في جميع مراحل هذا البحث.

الفصل السادس



تمهيد

بعد التعرف على الكثير من المعلومات حول موضوع الدراسة في الجانب النظري وكذلك عرض الدراسات السابقة وما تضمنته من تفسيرات وتحليلات حول ظاهرة الآثار الاجتماعية لاقتصاد السوق في العديد من الدول التي بلورت تصورا في ذهننا تجلى في الفرضيات التي نريد الآن أن نختبر صحتها في واقعنا الاجتماعي عن طريق تحليل البيانات التي جمعناها من خلال تفريغ أسئلة الإستمارة، وسنحاول في تحليلنا لهذه البيانات عقد مقارنات ومقاربات بين نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة، وكذلك التراث النظري الذي يتضمن تجارب لبعض الدول التي سبقتنا لاقتصاد السوق وآراء هامة لبعض المفكرين في هذا الموضوع، من أجل معرفة موقع هذه الدراسة والتجربة بين الدراسات والتجارب الأخرى. ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف سنتعرض لتحليل البيانات بدءا بتحليل البيانات الأولية ثم بيانات الفرضية الأولى ثم الثانية ثم الثالثة، وفي الأخير عرض لنتائج الدراسة.

1. تحليل البيانات الأولية: 1.1. الحالة الاجتماعية:

الإجابة	التكرار	النسبة %
أعزب	371	89.40
متزوج	42	10.12
مطلق	02	0.48
أرمل	00	00
المجموع	415	100

الجدول رقم (1) يمثل الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

يتضح لنا من خلال الجدول الذي يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين أن هناك 10.12 % من أفراد العينة متزوجين و0.48 % مطلّقين، في حين نجد نسبة كبيرة جدا من العزاب التي بلغت 89.40 %، فقد تأخر سن الزواج في السنوات الماضية وهو مرتبط ارتباطا كبيرا بفترة انتقال الجزائر لاقتصاد السوق، بسبب تأثيرها على المستوى المعيشي للشباب، ونقص الحظوظ في الحصول على عمل وتوفير السكن.

لقد أثرت التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع الجزائري، وما صاحبها من ارتفاع هائل في الأسعار، على الزواج الذي أصبح نوعا من الرفاهية لا يستطيع الكثير من الشباب التمتع به إلا بشق الأنفس، وهذا ما ذهب إليه الدكتور " سمير نعيم " بأن الظروف الصعبة التي فرضها اقتصاد السوق أرغمت الشباب على تأخير سن الزواج وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل والشعور بانعدام الحيلة والقدرة، كما أن تأخير الزواج هذا بدوره يضيف إلى مضاعفات خطيرة على مستوى القيم التي تنظم العلاقات بين الجنسين.

فالشباب عندما يجد نفسه عاجزا أمام إشباع حاجاته بالأساليب المشروعة التي تتفق مع قيمه، مما يضطره إلى إشباعها بأساليب غير مقبولة اجتماعيا، والخطورة في ذلك أن التخلي عن قيم أساسية في جانب، لا بد وأن يتبعه التخلي عن قيم أخرى في العديد من الجوانب الأخرى^[1].

[1]: نادية رضوان، مرجع سابق، ص246.

2.1. المستوى التعليمي:

الإجابة	التكرار	النسبة %
بدون مستوى	16	3.86
إبتدائي	08	1.93
متوسط	92	22.16
ثانوي	223	53.73
جامعي	76	18.31
المجموع	415	100

جدول رقم(2) يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن المستوى التعليمي والثقافي لأفراد العينة مرتفع، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين لهم مستويات جامعية 18.31 % من مجموع أفراد العينة والأفراد الذين لديهم المستوى الثانوي بلغوا نسبة 53.73 %، واحتلت نسبة الأفراد الذين هم في المستوى المتوسط 22.16 %، في حين بلغت نسبة الابتدائي والامي في أفراد العينة 1.93 % و3.86 % على التوالي وهي نسب ضعيفة .

تدل هذه الأرقام على ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة، ومعناه كذلك ارتفاع مؤهلات الباحثين الذين هم يمثلون الداخلين الجدد لسوق العمل.

3.1. الوضعية المهنية لأفراد العينة:

الإجابة	التكرار	النسبة %
يعمل	236	56.87
بطل	179	43.13
المجموع	415	100

جدول رقم (3) يوضح الوضعية المهنية لأفراد العينة

من خلال الجدول رقم (3) الذي يوضح الوضعية المهنية للمبحوثين نلاحظ أن هناك 43.13% من المبحوثين بطالين، في مقابل 56.87% هم عمال يعملون في قطاعات مختلفة، ويزاولون مهن وأعمال مختلفة، غير أن الذين يعملون أعمال مستقرة ويتمتعون بامتيازات الضمان الاجتماعي، هم أقل بكثير من نسبة العاملين التي ذكرناها، لأننا أدخلنا العمال اليوميين (الأجراء)، وكذلك اعتبرنا - بعض الباعة المتجولين والتجار الذين يعملون بصفة غير رسمية(قانونية) - أصحاب أعمال حرة.

إن نسبة البطالين في عينة الدراسة لا تختلف كثيرا عن الأرقام الرسمية التي أصدرها المجلس الاقتصادي الاجتماعي سنة 2001^[1]، حيث أوضح أن نسبة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة بلغت 36.7% .

إن نسبة البطالة في هذه الفئة هي أكبر من النسبة العامة للبطالة في الجزائر التي بلغت 30% لأن أفراد العينة يمثلون فئة الداخلين الجدد لسوق العمل، ومن الطبيعي أن تتضمن هذه الفئة نسبة بطالين أكثر من الفئات العمرية الأكثر سنا، وهذا يدل على أن نسبة البطالة في زيادة مستمرة عند الفئات أقل سنا حيث يشير نفس التقرير إلى أن نسبة البطالة عند الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة 47.7%.

[1]: يوسف بالنور، التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر، ماجستير غير منشورة، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2003-2004 ص 148.

2. تحليل البيانات المتعلقة بحدوث التغيرات في الاستهلاك . 1.2. تحليل البيانات الخاصة بالتغير في الاستهلاك الغذائي:

النسبة %	التكرار	الاجابة
45.30	188	تحسن مستوى الاستهلاك الغذائي
48.91	203	تراجع مستوى الاستهلاك الغذائي
94.21	391	المجموع الجزئي
5.79	24	لا
100	415	المجموع

جدول رقم (4) يبين إجابات الأفراد حول حدوث تغير في الاستهلاك

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن هناك تغيرات عديدة طرأت على مستوى الاستهلاك الغذائي لأسر المبحوثين وكذا طبيعته.

حيث أكد 391 من المبحوثين بنسبة 94.21% من أفراد العينة على حدوث تغيرات في الاستهلاك، وأوضح ما نسبته 48.91% من المبحوثين، أن هناك انخفاض في مستوى الاستهلاك الغذائي الأسري في المرحلة الأخيرة من التحول لاقتصاد السوق، وهو نتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري، من انتشار البطالة، رفع الدعم عن الأسعار، وانخفاض قيمة العملة الذي لم يصاحبه زيادة في الأجور.

كما عبر 45.30% من مجموع أفراد العينة على أن هناك تحسن في مستوى الاستهلاك الغذائي وهي تمثل الفئة المستفيدة من هذه التحولات الاقتصادية، حيث أن الانفتاح الذي جلب معه الوفرة وتنوع السلع أدى إلى تحسين نوعية الغذاء.

إن مستوى الاستهلاك الغذائي العام شهد زيادة كبيرة في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي حسب ما أورده تقرير البنك الدولي، لكن كانت هذه الزيادة موزعة بنسب مختلفة على أفراد المجتمع، بحيث استفادت فئة من هذا الانفتاح، وتحسن مستواها المعيشي في حين تضررت فئات أخرى وهي تمثل نسبة أكبر من الأولى في المجتمع.

ولا تعتبر الزيادة في مستوى الاستهلاك مؤشرا على رفاهية المجتمع في كل الأحوال، حيث يؤكد في هذا الصدد تقرير البنك الدولي بأن نمو الاستهلاك لا يعبر دائما على رفاهية الأفراد وتقلص معدلات الفقر، لأنه عندما يكون توزيع الدخل والاستهلاك غير متساوي إلى حد كبير، فإن الفقراء لا يشاركون في عملية التحسن^[1].

وتختلف النتائج التي توصلنا إليها مع ما توصل إليه الباحث محمد على سلامة في دراسته " الانفتاح الاقتصادية وآثاره الاجتماعية على الأسرة " حيث أكد على أن الانفتاح كان

له أثر كبير في تحسين المستوى المعيشي لأغلب أفراد مدينة بوسعيد المصرية^[2].

و يعود سبب الاختلاف إلى أن مدينة بوسعيد التي أجرى عليها الباحث الدراسة، هي منطقة حرة أغلب سكانها تجار ومستوردين وعمال في نشاطات مختلفة، تجارية صناعية،

تختلف عن باقي المدن المصرية الأخرى وعن مدينة بسكرة التي أجرينا فيها الدراسة من حيث النشاط الاقتصادي.

-
- [1]: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2000، ص 17.
[2]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 338.

2.2. كيفية اقتناء (شراء) المواد الغذائية:

النسبة %	التكرار	كيفية الحصول (الشراء)
60.72	252	التسديد مباشرة
39.28	163	الاقتراض
100	415	المجموع

جدول رقم (5) يوضح كيفية اقتناء الأفراد للمواد الغذائية

إن الغاية من الحصول على معلومات عن كيفية اقتناء الأفراد للسلع ليس لمجرد ملاحظة أن هناك تغير في طريقة الشراء أو اقتناء السلع الغذائية، بل هي محاولة لفهم الثقافة السائدة في نظام السوق، فلقد كشفت النتائج كما هي مبينة في الجدول أن 60.72 % من المبحوثين يقتنون المواد الغذائية عن طريق التسديد مباشرة، و39.28 % عن طريق الاقتراض.

ويكشف وجود الاقتراض وتزايد حسب ما صرح به الكثير من التجار خلال المقابلات التي أجريتها معهم عن أمرين:

الأول: أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشها أفراد المجتمع في الفترة الأخيرة من غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بعد رفع الدعم عن السلع دفعتهم إلى الاقتراض.

الثاني: هو بالغ الأهمية بالنسبة لنا في هذا التحليل، هو أن ثقافة الاقتراض هي ثقافة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باقتصاد السوق، فالاقتراض لا يقتصر فقط على المواد الغذائية الأساسية بل يتعدى ذلك إلى جميع المواد الغذائية الكمالية والمواد الكهرومنزلية والسيارات والعقار، وهو غير مرتبط بالمستهلك البسيط فقط، بل إن تاجر الجملة والمنتج والمستورد كذلك يقترضون، إما اقتراض المال من البنوك، أو شراء السلع عن طريق الاقتراض، وتمثل هذه المبادلات المبنية على الإقراض التي تبدأ من المستهلك البسيط ثم التاجر البسيط ثم تاجر الجملة فالمستورد ثم الشركات متعددة الجنسيات أو البنوك العالمية علاقة تبعية بين المحيط (المستهلك البسيط في الدول المتخلفة) والمركز (الرأس المال العالمي الذي يتمثل في الشركات متعددة الجنسيات والبنوك العالمية)، وغالباً ما يرتبط الإقراض بالفوائد في مقابل زمن القرض التي تثقل كاهل المدينين الذين دفعتهم الحاجة للاستدانة، وهو نوع من الاستغلال الذي تتضمنه العلاقات الرأسمالية.

ولقد استقبلت ظاهرة القروض من أجل الاستهلاك في السنوات الأخيرة، وعادت على البنوك بفوائد كبيرة، فهي عملية ناجحة على حد تعبير بعض مسؤولي البنوك لأنها مضمونة الأرباح وقليلة الأخطار.

إن ظاهرة الاقتراض تعبر بحق عن النزعة المادية لإنسان اقتصاد السوق، الذي لا يعنيه إلا تلبية رغباته المادية الجامحة والسعي وراء استهلاك كل جديد، بحيث أصبح يستهلك ما لا ينتج وما لا يملك ثمنه، وهو منذ زمن غير بعيد كان يرفض أن يبييت وهو مدين.

وفي هذا الصدد تظهر آخر التقارير بأن هناك مليون جزائري يرهنون حليهم الذهبية للبنوك بفوائد كبيرة تبلغ 8% خلال ستة أشهر فقط، وفي حالة عدم مقدرة الزبون على إرجاع المال للبنك فإن مصير حليه الذهبية هو البيع بعد ثلاث سنوات^[1].

[1]: مليون جزائري يرهنون حليهم الذهبية ومجوهراتهم، جريدة الخبر اليومي، عدد 1204، 14-10-2004.

3.2. تحليل البيانات الخاصة ببعض العادات الاستهلاكية:

نوعية المشروبات	ت	ن %
محلية	268	64.58
مستوردة(كوكا. بيبسي..)	147	35.42
المجموع	415	100

جدول رقم (7) يوضح أنواع المشروبات التي يتناولها الأفراد

نوعية الأطعمة التي يتناولها الأفراد	ت	ن %
نعم	بيتزا	29.64
	سندويش	27.23
	أكل تقليدي	9.16
المجموع الجزئي	274	66.03
لا	141	33.97
المجموع	415	100

جدول رقم (6) يوضح نوعية الأطعمة التي يقبل عليها الأفراد

لاحظنا خلال السنوات الأخيرة انتشار

كبيراً لمحلات البيتزا والأكل السريع، حيث وجدت هذه النوعية من الخدمات إقبالاً كبيراً من طرف الجيل الجديد من الشباب، الذي تأثر بنمط الاستهلاك الغربي، فهذه العادات الاستهلاكية تعتبر دخيلة على مجتمعنا ولم يكن أباءنا يمارسونها كما أنهم لم يعرفوا هذه الأصناف الجديدة من الأطعمة كالبيتزا والهمبورغر والسندويش والمشروبات الغازية المستوردة مثل الكوكا والبيبسي.

ومما يؤكد انتشار هذه العادات في أوساط المجتمع هو البيانات الموضحة في الجدول رقم (6) التي تشير إلى أن 66.03% من الشباب يتناولون الطعام خارج المنزل، حيث يتناول 29.64% من المبحوثين البيتزا و27.23% سندويش، في حين يتناول ما نسبته 9.16% أطعمة تقليدية.

وتشير بيانات الجدول رقم (7) إلى أن 35.42% فقط من المبحوثين يتناولون المشروبات المستوردة (البيبسي، كوكا، فونتا)، حيث تعد هذه النسبة ضعيفة مقارنة بإقبال الشباب على مواد استهلاكية أخرى، ويعود سبب ضعف الإقبال على هذه المشروبات حسب بعض المبحوثين إلى دعوة بعض المصلحين والدعاة إلى مقاطعة هذه المواد، كما يعود السبب حسب البعض الآخر إلى غلائها بالمقارنة مع المشروبات المحلية.

ويعتبر الكثير من الباحثين أن انتشار استهلاك نمط الأطعمة والمشروبات الغربية جزء من ثقافة السوق التي تؤكد على قيم السلع والربح وفتح الشهية لاستهلاك السلع^[1]، وأنها ذات خطر كبير على ثقافة مجتمعاتنا، في حين يرفض البعض ومن بينهم "صموئيل هنتجتون" هذا الطرح، ويؤكد هذا الأخير بقوله: « إن الاعتقاد بأن انتشار السلع الغربية من الأطعمة والمشروبات الغازية وغيرها، يمثل انتصاراً للحضارة الغربية، وبأن غير الغربيين سيصبحون متمدنين على النمط الغربي باقتناء هذه السلع، هو اعتقاد خاطئ يتفه من الثقافة الغربية باختزالها في هذه الأنماط الاستهلاكية»^[2].

[1]: محمد دياب، عولمة الاقتصاد، العربي، العدد 494، جانفي 2000، ص 51.
[2]: صموئيل هنتنجتون، مرجع سابق، ص ص (130-131)

4.2. المعايير التي يعتمدها المبحوثون في شراء اللباس:

النسبة %	التكرار	الإجابة
17.83	74	محلي
82.17	341	أجنبي
100	415	المجموع

جدول رقم (8) يوضح المعايير التي يعتمدها الأفراد في اقتناء اللباس من حيث المصدر

من خلال النتائج المبينة أعلاه حول المعايير التي يعتمدها المبحوثين في شراء اللباس نجد أن هناك تفضيلا للباس الأجنبي على المحلي، بحيث أجاب 341 مبحوث بنسبة 82.17 % بتفضيل اللباس الأجنبي، في حين أجاب 74 فردا بنسبة 17.83 % بأنهم يقبلون على اقتناء الألبسة المحلية.

ويرجع الكثير من المبحوثين السبب إلى أن المنتجات المستوردة أكثر جودة وأقل ثمنا، وهذه نتيجة من نتائج التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة، فقد ترتب عن ذلك زيادة

نظوظظ

منافسة السلع المستوردة للمنتجات المحلية، مما أدى إلى تقليص المنشآت الصناعية الوطنية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة وما ينجر عنه من قيود اجتماعية واقتصادية^[1].
 إن تفضيل اللباس الأجنبي على المحلي لا ينطلق فقط من معيار الجودة والثمن وإنما يركن إلى مرد نفسي، وهو ما يعبر عليه ابن خلدون بقوله: «إن المغلوب يتشبه بالغالب في ملبسه ومركبه وسائر أحواله»^[2].

الإجابة	التكرار	النسبة %
زي عادي	184	44.34
مواكب للموضة	199	47.95
زي سلفي	32	7.71
المجموع	415	100

جدول رقم(9) يوضح معايير اختيار نوعية اللباس

- [1]: محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 01، 2002، ص 20.
 [2]: عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993، ص 116.

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يوضح معيار اختيار نوعية اللباس، صرح 199 مبحوث بنسبة 47.95 % بأن معيار الاختيار هو الموضة، في حين عبر 44.34 % على أنهم يختارون اللباس العادي.

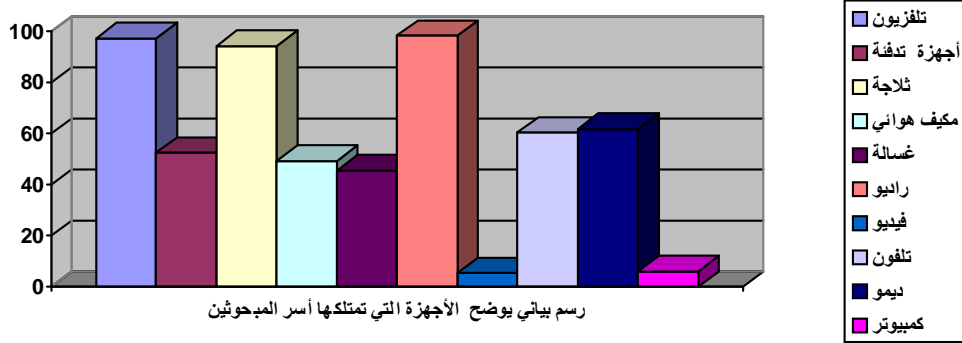
لقد تصدرت الموضة أكبر نسبة في أسس اختيار اللباس وهذا يدل على تأثر الشباب بأنماط اللباس الجديدة التي جلبها الانفتاح على السوق العالمية، وقد ساعد على ذلك انتشار الثقافة الغربية عن طريق مختلف وسائل الإعلام والاتصال، وإلى جانب هذا النمط من اللباس الذي يعبر عن مظاهر التأثر بالثقافة الغربية ظهر في السنوات الأخيرة نمط من اللباس لم يكن موجوداً إطلاقاً قبل سنوات التحول نحو نظام السوق، وهو الزي الإسلامي السلفي الذي أخذ يتنامى في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، فحوالي نسبة 7.71 % من المبحوثين يرتدون الزي الإسلامي السلفي.

إن ظهور هذا النوع من اللباس يعبر عن بروز تيار ديني متأثر بالحركة السلفية، ونعتقد أن اقتصاد السوق هو من بين الأسباب التي أدت إلى تعزيز هذا التيار، فالغزو الثقافي الذي صحب سنوات الانفتاح، جر معه تطرفاً وتناقضات حادة، ففي الحين الذي قبل فيه بعض أفراد المجتمع كل ما حمله الغرب من منتجات سلعية وثقافية واغتربوا عن ذواتهم، نجد البعض الآخر تفوق في ذاته ورفض كل حديث وكل ما قدم من الغرب.

وهذا ما ذهب إليه المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه من أن تحديث الأبنية الاقتصادية، أحيانا ما يحيي سلفية الذهنيات وهو أمر لم يكن وارداً في البرنامج الاقتصادي الليبرالي لأدم سميث أو حتى في ذهن المفكر الاقتصادي كارل ماركس، ويشير كذلك السيد ياسين إلى آثار التحديث فيؤكد أن موجات التحديث يمكن أن تحيي النزعات السلفية التي تحاول الدفاع عن الهوية الضائعة أو التي في سبيلها إلى الضياع لو اتسعت ظاهرة التحديث^[1].

[1]: أحمد مجدي حجازي، الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على المجتمعات النامية، من دراسات في علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد ط1، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2003، ص.484.

5.2. توفر بعض الأجهزة المنزلية:



يتضح من خلال الرسم البياني رقم (1) أن اغلب الأجهزة متوفرة لدى المبحوثين، ما عدى الكمبيوتر والفيديو التي لا يتوفر عليها الكثير من الأفراد لأنها ليست ذات استعمال شائع من طرف جميع فئات المجتمع، فالكمبيوتر لا زالت تستعمله فئات محدودة ذات مستويات عالية، مثل الأساتذة أو المهندسين لذلك لا يملكه سوى 6,4 % من أفراد العينة. في حين نجد التلفزيون والديمو والثلاجة والرايو موجودة تقريبا لدى أغلب أسر المبحوثين.

وهناك أجهزة مثل أجهزة التدفئة والمكيف الهوائي والغسالة والتلفون يمتلكها حوالي 50% من أفراد العينة وهي أجهزة يمكن للكثير من الأفراد الاستغناء عنها. وتدل الأرقام المبينة أعلاه أنه على الرغم من انخفاض المستوى المعيشي وتدني قيمة العملة وارتفاع البطالة والمشاكل الاجتماعية إلا أن بعض الأسر الفقيرة تمتلك في عمومها الكثير من الأجهزة، وهذا يدل على زيادة الاستهلاك في الجزائر، ويؤكد هذه النتائج التقرير الدولي الخاص لمؤشرات التنمية في العالم لسنة 2000 الذي أشار إلى زيادة الاستهلاك الخاص في الجزائر من 43 % إلى 55 % في الفترة ما بين 1980 و1998^[1].

وتوصل "محمد علي سلامة" في الدراسة التي أجراها على الانفتاح الاقتصادي وآثاره على الأسرة إلى نتائج مشابهة، حيث أدى الانفتاح إلى زيادة انتشار الآلات الكهرومنزلية بما فيها التلفزيون والفيديو^[2].

ولا شك أن انتشار مثل هذه الأجهزة يؤثر تأثيرا خطيرا على المشاهدين بحيث يساهم في اكتساب سلوكيات وقيم دخيلة تؤثر على سلامة البناء الاجتماعي.

[1]: البنك الدولي، مرجع سابق، ص 17.

[2]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 333.

6.2. الأجهزة التي استحدثتها أسر المبحوثين بعد التحول الاقتصادي

النسبة	التكرار	استحداث الأجهزة
--------	---------	-----------------

غغغغغ

نعم	257	61.92
لا	158	38.08
المجموع	415	100

جدول رقم (10) يوضح عدد الأسر التي استحدثت أجهزة بعد الانتقال لاقتصاد السوق

من أجل معرفة التغيرات التي صحبت الانفتاح الاقتصادي في استهلاك أسر المبحوثين للمواد الكهربائية والمنزلية طرحنا السؤال الذي مؤداه: ما هي الأجهزة التي استحدثتها أسرتم في السنوات الأخيرة؟

هناك 158 من أفراد العينة أي نسبة 38.08 % صرحوا بأنهم لم يضيفوا شيئاً في المنزل، في حين صرح 257 فرداً بنسبة 61.92 % بأنهم أضافوا أشياء جديدة في منزلهم، وقد كانت تدور معظم هذه الزيادات حول الأجهزة التي انتشرت بصفة كبيرة بعد انتقال لجزائر لاقتصاد السوق كجهاز الديمو أو الكمبيوتر أو أجهزة أخرى مثل الهاتف النقال وبعض الآلات الكهربائية الخاصة بالطبخ والتنظيف، وعلى الرغم من أن فئة غير قليلة من هؤلاء الأفراد تعيش حالة من الفقر والبؤس إلا أنها قامت بإضافات في الأجهزة التي تمتلكها، فبعض الأفراد يكفون أنفسهم فوق ما يطيقون من أجل امتلاك بعض الأشياء، وهذا ما أدى إلى زيادة الاقتراض والرهن حيث وصل عدد الذين يرهنون حليهم الذهبية ومجوهراتهم للبنوك في الآونة الأخيرة كما بينا سابقاً إلى مليون شخص.

7.2. الأشياء الضرورية في رأي المبحوث:

من أجل معرفة معايير الأفراد في تحديد ما هو ضروري وكماي، طرحنا السؤال التالي: ما هي الأجهزة التي تراها ضرورية؟

لقد اختلف أفراد العينة حول ما هو ضروري وما هو كماي اختلافاً كبيراً، لدرجة أننا لم نستطع أن نحصل من خلال تسجيلنا وتقريرنا لأجوبة هذا السؤال على معيار واضح ومحدد لما هو ضروري وكماي حسب آرائهم، فالأفراد الذين يعانون الفقر والحرمان حسب ملاحظتنا لهم خلال مقابلاتنا يرون أن الثلاجة والموقد هما فقط الضروريات لأن بهما تستمر الحياة، وتعتقد فئة أخرى وهي الفئة المتوسطة الأيسر حالاً أن أجهزة التدفئة والتلفزيون والمكيف الهوائي والغسالة هي أجهزة ضرورية في المنزل وأخيراً فئة الأغنياء ترى أن كل الأجهزة السابقة الذكر أجهزة ضرورية فالكمبيوتر والفيديو والسيارة كذلك هي أجهزة ضرورية، ولقد أجاب أحدهم بقوله: «إن كل ما في السوق هو ضروري» إن ما نستخلصه من خلال أجوبة

المبحوثين، أنه ليس هناك معيارا محددًا في اقتصاد السوق لما هو ضروري أو كمال، إن كل ما يستطيع الفرد الحصول عليه هو ضروري.

ويشير الدكتور محمد عمر شابرا إلى أنه في ظل غياب مصفاة أخلاقية مقبولة على الصعيد الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، فإنه لا يوجد آلية يمكن بواسطتها للشخص الثري أن يعرف، ما إذا كان سعيه لتحقيق أقصى قدر من إشباع الرغبات سيحرم الآخرين من السلع التي تشبع حاجاتهم الأساسية، إن المنتجين في سعيهم لتحقيق الحد الأقصى للربح، يشنون على المستهلك سلسلة من حملات الترويج لسلعهم عن طريق الإعلام، بحيث يجعلونه يعتقد أن شعوره بتحقيق الذات و الاحترام الاجتماعي يتوقف على كثرة مشترياته وقيمة هذه المشتريات [1]، وهذا ما ذهب إليه بن أشنهو حيث أشار إلى أن اقتناء الأفراد للأشياء في المجتمع الرأسمالي هو ليس اقتناء وظيفي فقط لتلبية حاجات معينة، بل إن الاستهلاك في شكله الرأسمالي مرتبط بتأليه البضاعة، بحيث تتعارف الأطراف الاجتماعية المتعاملة من خلال النقود، أن لا قيمة لشخص إلا من خلال ما يملكه [2]، وعلى هذا فالشخص يسعى إلى أن يملك أكثر، بغض النظر عن حاجاته وبغض النظر عن مستواه المعيشي.

[1]: محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 68.

[2]: عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 254.

8.2. بيانات خاصة بتوفير الأفراد للمال وطرق توفيره:

الاجابة	التكرار	النسبة %	
نعم	البيت	33	7.95
	البنك	51	12.29
	الاستثمار	29	6.99
	العقار	5	1.20
المجموع الجزئي	118	28.43	
لا	297	71.57	
المجموع	415	100	

جدول رقم (11) يبين بيانات خاصة بتوفير الأفراد للمال وطرق توفيره

من خلال الجدول رقم (11) يتضح أن 118 فردا من المبحوثين يدخرون المال، وهم يمثلون نسبة 28.43% من مجموع أفراد العينة.

إن نسبة الادخار هذه قليلة وهذا ما يدل على تنامي سلوك الاستهلاك في مقابل تراجع الادخار، وتتفق هذه النتائج مع تقرير البنك الدولي للتنمية لسنة 2000، حيث أشار إلى أن نسبة الادخار المحلي الإجمالي تراجعت من 43% إلى 27% في الفترة ما بين 1980 و1998 [1].

وتعتبر زيادة الاستهلاك ظاهرة غير صحية وخطيرة خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى لإحداث التنمية وحتى بالنسبة للدول الغربية، فقد اعتبر "كارول كويجلي" أن ضعف مستويات الادخار والاستثمار حاليا في الغرب مقارنة بمجتمعات شرق آسيا، وكذا زيادة الاستهلاك الفردي والجماعي هي أهم المؤشرات والدلائل على بداية انهيار الحضارة الغربية [2]

[1]: تقرير البنك الدولي للتنمية 2000، ص 17.

[2]: صموئيل هنتجتون، مرجع سابق، ص 506.

كما يظهر لنا من خلال استنطاق الجدول أن هناك تغير في طرق ادخار الأفراد لأموالهم، فالطرق التقليدية كانت تركز على وضع المال في البيت، أو شراء عقار بالفائض المالي، لكننا وجدنا أن أكبر نسبة من المبحوثين وهي 12.29 % يضعون أموالهم في البنوك فهي الطريقة التي تضمن لهم سلامة أموالهم وتحقق لهم فوائد مضمونة، و6.99 % من المبحوثين يقومون باستثمار المال المدخر، في حين كانت الإجابات المعبرة عن شراء العقار تمثل 1.20 % إلا أننا نلاحظ استمرار بعض الطرق التقليدية، مثل الادخار في البيت فقد أجاب بعض المبحوثين بأنهم يدخرون أموالهم في البيت وهؤلاء نسبتهم 7.95 %.

9.2. تأثير الإشهار على سلوك المستهلك:

الإجابة		التكرار	النسبة %
نعم	لا يتأثر	227	54.70
	يتأثر	135	32.53
المجموع الجزئي		362	87.23
لا		53	12.77
المجموع		415	100

جدول رقم (12) يبين تأثير الإشهار على سلوك المستهلك

تلعب الدعاية دورا كبيرا في اقتصاد السوق، في توجيه سلوك المستهلك وتخلق الدعاية بإطلاقها للأزياء الجديدة، والمنتجات الجديدة الوهم الدائم بالتغير في حين تستمر العلاقات المتناقضة على صعيد الإنتاج^[1].

من خلال البيانات نجد أن 87.23 % من الأفراد يشاهدون الإعلانات الإشهارية، وهناك 32.53 % تدفعهم هذه الإعلانات إلى اقتناء السلع والحاجات، وهي نسبة لا يمكن الاستهانة بها بالنظر إلى عمر تجربتنا مع نظام السوق، وتدل كذلك على نجاح عملية الإشهار كأحد آليات نظام السوق في ترويجه للسلع والمنتجات الصناعية وتوجيه سلوك المستهلك نحو سلع معينة.

[1]: عبد اللطيف بن اشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 259.

3. تحليل البيانات الخاصة بتغير العلاقات الاجتماعية

1.3. نوعية العلاقة بالإخوة والوالدين

بالإخوة		بالوالدين		الأفراد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	نوعية العلاقة

32.53	135	54.70	227	السمع والطاعة (للأخ الأكبر)
67.47	280	45.30	188	علاقة حوار واحترام
100	415	100	415	المجموع

جدول رقم (13) يوضح نوعية العلاقة الأسرية

تعتبر العلاقة الأسرية أهم العلاقات الاجتماعية، فالأسرة هي المكون الأساسي للمجتمع، وتتوقف صحة المجتمع على صحتها وسلامتها.

وقد شهدت الأسرة الجزائرية في الآونة الأخيرة تغيراً في نوعية العلاقات السائدة فيها، حيث تراجع السلطة الأبوية والتي كانت ميزة الأسرة التقليدية الجزائرية والعربية عموماً والتي تعود جذورها إلى العادات والتقاليد، والدين الإسلامي الذي يحث الأفراد على طاعة الوالدين واحترامهما، بحيث تشير نتائج الجدول رقم (11) والذي يبين نوعية العلاقة التي تربط المبحوث بالإخوة والوالدين، حيث أجاب 54.70% من المبحوثين بأن علاقاتهم بوالديهم هي علاقة سمع وطاعة، وأجاب 32.53% بأن العلاقة بالأخ الأكبر السائدة في أسرهم هي علاقة سمع وطاعة، وأجاب 45.30% من المبحوثين بأن علاقاتهم بوالديهم هي علاقة احترام وحوار، 67.85% بأن علاقاتهم بإخوتهم هي علاقة احترام وحوار.

إن هذه النتائج توضح التراجع الكبير في علاقة السمع والطاعة التي تميزت بها مجتمعاتنا في السابق وحلول علاقة الحوار بدل ذلك، وهذا ما توصلت له الدراسة الميدانية التي أجرتها "عائدة هاتم عبد اللطيف" في مناطق مختلفة في مصر سنة 1977، في السنوات الأولى للانفتاح الاقتصادي فقد بينت دراساتها أن صورة الأب المستبد الذي لا ينتظر من أولاده سوى الولاء والطاعة قد اختفت لتحل محلها صور جديدة تتضمن الحوار والنصح في المواقف المختلفة^[1]، ولقد توصل "محمد علي سلامة" إلى نتائج مماثلة مؤداها،

أن الانفتاح الاقتصادي في مصر أدى إلى ظهور اتجاه جديد في العلاقات داخل الأسرة، بحيث أصبح يشترك الزوج والزوجة والأبناء في قيادة الأسرة، وأصبحت العلاقة بين الأبناء والآباء على قدر كبير من الود وتبادل الرأي وانكسرت الكثير من المظاهر التقليدية، مثل الوقوف في حضرة الأب أو التدخين في حضوره وغيرها^[2]

ويعتبر بعض المفكرين لا سيما أكبر المناصرين لنظام السوق، أن الافتقار للسلطة الأبوية أمر خطير، حيث يؤكد "فوكوياما" على أنه أحد النتائج السلبية للنظام الليبرالي على العائلة الأمريكية، فهو حسب رأيه ناتج تحديداً عن حقيقة نظر الأفراد للعائلة نظرة ليبرالية بحثة قائمة على المصالح^[3].

-
- [1]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 224.
[2]: المرجع نفسه، ص 261.
[3]: رضا عبد السلام/ مرجع سابق، ص 106.

2.3. تحليل البيانات الخاصة بطبيعة العلاقة الأسرية:

الإخوة		الوالدين		الأشخاص طبيعة العلاقة
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
52.29	217	63.13	262	عادية
33.49	139	24.34	101	جيدة
14.22	59	12.53	52	متوترة
100	415	100	415	المجموع

جدول رقم (14) تحليل البيانات الخاصة بطبيعة العلاقة الأسرية

من خلال الجدول رقم (14) الذي يوضح طبيعة العلاقة بين المبحوث والوالدين والإخوة نجد أن هناك 24.34% فقط من المبحوثين ذكروا بأن علاقتهم بوالديهم جيدة، وهناك ما نسبته 75.66% من المبحوثين صرحوا أن علاقتهم بوالديهم إما علاقة عادية أو متوترة. وهناك 66.51% من المبحوثين أجابوا بأن علاقتهم بإخوتهم إما عادية أو متوترة، في حين أجاب 33.49% بأن علاقتهم جيدة بإخوتهم.

يتضح لنا من خلال عرض البيانات بأن أغلب إجابات المبحوثين عن علاقاتهم بالوالدين أو الإخوة هي عادية أو متوترة ويدل هذا على الفتور والضعف النسبي الذي أصاب العلاقات الاجتماعية الأسرية، ويعود هذا الضعف في العلاقات إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفقر الذي انتشر بصورة كبيرة خلال انتقال الجزائر لنظام السوق، وهو أهم العوامل التي تضغط على الفرد وتدفعه للإحباط والتذمر والشعور بالكراهية والحقد على المجتمع، ويؤثر على علاقته بأسرته لأنها لا توفر له الاستقرار والراحة وتجعل علاقته متوترة.

وتتنفق هذه النتائج مع ما توصل إليه يوسف بالنور في دراسته حول التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر، في دراسته لطبيعة العلاقات الاجتماعية حيث عبرت أغلب الفئة المبحوثين بأن علاقاتهم متوترة أو عادية وذلك بنسبة 86.36% أما الذين عبروا بأنها جيدة فهم 13.64% ولقد ارجعوا السبب في ذلك إلى البطالة وظروف المعيشة والوضعية السكنية المزرية والمرض^[1].

كما يعود ضعف العلاقات من جهة أخرى إلى افتقاد السلطة الأبوية وحدوث صراع بين جيل الأبناء والآباء وهذا ما تؤكد معطيات الجدول رقم (15) الذي يبين رد فعل المبحوثين من تدخل الأهل في شؤونهم الخاصة بحيث عبر أغلبهم عن انزعاجهم من هذا التدخل.

ومن بين مظاهر توتر العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري هو زيادة التفكك الأسري، حيث صرح احد المحامين أن هناك ما بين 40 إلى 50 ألف حالة طلاق سنويا تحدث في الجزائر^[2].

3.3. رد فعل المبحوثين من تدخل الأهل في شؤونهم الخاصة:

النسبة %	التكرار	الإجابة
23.85	99	حق للأهل عليك
24.82	103	الشعور بالانزعاج
48.67	202	المجموع الجزئي
51.33	213	لا
100	415	المجموع

جدول رقم (15) يبين رد فعل المبحوثين على تدخل الأهل في الشؤون الخاصة

صرح أغلب المبحوثين بنسبة 51.33% بأن أهلهم لا يتدخلون في شؤونهم الخاصة، وهناك 48.67% من أفراد العينة يتدخل أهلهم في شؤونهم الخاصة، وقد عبر 24.82% منهم عن رفضهم لتدخل العائلة في شؤونهم، إن هذه النسب تدل على انتشار النزعة الفردية والأنانية في العلاقات الأسرية الاجتماعية وما هذه النزعة إلا نتيجة من نتائج التحول نحو النظام الليبرالي الغربي الذي يعتبر الفردية أهم المحاور الكبرى التي تقوم عليها أسس هذا النظام.

[1]: يوسف بالنور، التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر، ماجستير غير منشورة، قسم على الاجتماع، جامعة بسكرة، 2003-2004 ص 288.

[2]: خولة بومدين، من 40 إلى 50 ألف حالة طلاق سنويا، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 26، 2003/09/26، ص 12.

لقد أصبح شباب اليوم يرفضون أسلوب حياة الآباء ومفاهيمهم حول الزواج و حتى الآراء الاجتماعية والسياسية والدينية والاتجاهات نحو الهجرة وغيرها من المواضيع، على أساس أنها قديمة ولا تتناسب مع روح العصر، وأدى كل ذلك إلى خلق مناخ من الشد والجذب بين الجانبين، فلا الكبار قادرون على التأقلم مع حياة الشباب ولا الشباب قادر على فهم ظروف الكبار^[1].

ويشير الباحث محمد علي سلامة إلى أن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى انحصار الدور التسلطي للآباء وأصبح الأبناء في الكثير من الأحيان أفرادا مشاركين أكثر منهم أفرادا تابعين، فالأبناء هم الذين يختارون العمل وشريك الحياة والأصدقاء، وانكشفت الكثير من مظاهر العلاقات التقليدية^[2].

[1]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص 273.

[2]: المرجع نفسه، ص 261.

4.3. تخصيص وقت للجلوس مع العائلة:

الاجابة	التكرار	النسبة %
نعم	286	68.92
لا	129	31.08
المجموع	415	100

جدول رقم(16) يبين تخصيص وقت للجلوس مع العائلة

إنه لمن الأهمية بمكان معرفة كيف يمضي أفراد الأسرة وقت فراغهم، إن كان لدى أفرادها وقت للفراغ، ذلك أن التقاء الأفراد في مائدة واحدة وتجاذبهم لأطراف الحديث يقوي علاقاتهم بعضهم البعض ويجعلهم أكثر حواراً وتفاهماً، وتشير بيانات الجدول رقم (16) إلى أن 68.92% أجابوا أن لديهم وقتاً للجلوس مع أفراد العائلة وهذا دليل على أن هناك نوع من الحوار والالتقاء الذي يولد الحب والاحترام، ويحافظ على العلاقات الاجتماعية غير أن هناك حوالي 31.08% من المبحوثين أجابوا بأنهم لا يجلسون مع الأهل وهي نسبة تدل على بداية لتراجع العلاقات، وربما يعود هذا إلى توفر أماكن قضاء وقت الفراغ عن ذي قبل، مثل قاعات الألعاب والانترنت والمقاهي، أو أنهم يعملون في أوقات كثيرة هم وأفراد عائلاتهم بحيث لا يمكنهم هذا العمل من الالتقاء دائماً وفي هذا الصدد يشير تقرير صحفي نشر بجريدة "وول سترايت جورنال" إلى أن ثمن بناء اقتصاد السوق في الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية النفسية والاجتماعية ثمن باهظ يؤدي أحياناً إلى تحطيم الأسرة لعدم تمكن الزوجين أحياناً حتى من رؤية بعضهما البعض^[1].

[1]: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، مرجع سابق، ص 84.

5.3. بيانات حول زيارة أسر المبحوثين للجار:

النسبة %	التكرار	الاجابة
2.65	11	يومية
5.54	23	أسبوعية
22.89	95	شهرية
47.71	198	في المناسبات الأفراح والمآتم
78.79	327	المجموع الجزئي
21.21	88	لا
100	415	المجموع

جدول رقم (17) يوضح زيارة أسر المبحوثين للجار

تحضى العلاقات الاجتماعية الجوارية في مجتمعاتنا التقليدية بقداسة كبيرة، فالدين الإسلامي والأعراف والتقاليد تؤكد على ضرورة زيارة الجار وتفقد أحواله، إلا أن هذه العلاقات تأثرت بالتحويلات الاقتصادية، وتوضح البيانات المبينة في الجدول رقم (17) أن هناك 88 من أسر المبحوثين لا يقومون بزيارة الجار وهي تمثل نسبة 21.21 % وهي إن كانت غير كبيرة جدا لكنها ذات دلالة في مجتمعنا.

وتمثل نسبة الذين يزورون الجيران 78.79 % وهي نسبة كبيرة لكنها لا تدل على علاقات جيدة وتماسك اجتماعي كبير، لأن هناك 47.71 % من الأسر لا تزور الجيران إلا في مواسم الأفراح والمآتم، في حين نجد أن الأفراد الذين يزورون الجيران بصفة مستمرة (زيارات يومية وأسبوعية وشهرية) وهم الذين نعتبرهم ذوي علاقات جيدة مع جيرانهم لا يمثلون في مجموعهم إلا نسبة 31.08 % من مجموع أفراد العينة.

من خلال تحليلنا لهذه البيانات نسجل تراجعاً للعلاقات الاجتماعية الجوارية، ومما يؤكد هذا التراجع هو ذلك الاختلاف بين الأجيال ففي الجدول رقم (18) الذي يوضح الأفراد الأكثر زيارة في الأسرة، نجد الأب والأم أكثر زيارة للجيران من الأبناء وهذا دليل أن الأبناء الذين يمثلون جيل الانفتاح الاقتصادي أقل تكويناً للعلاقات مع الجيران من جيل الآباء.

6.3. خاص بأفراد الأسرة الأكثر زيارة للجيران:

النسبة %	التكرار	من يقوم بالزيارة
6.26	26	الأخوة الذكور
18.55	77	الأخوات
48.44	201	الأم
26.75	111	الأب
100	415	المجموع

جدول رقم (18) يوضح زيارة أفراد الأسرة للجيران

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلافات بين جيل الأبناء والآباء، ونسجل كذلك اختلاف بين الجنسين الذكور والإناث.

إن نسبة زيارة الأبناء الذكور هي 6.26% والبنات 18.55% في حين نسبة زيارة الأب هي 26.75% والأم 48.44%.

تؤكد النسبة المرتفعة لزيارة الآباء بالمقارنة مع النسبة المنخفضة لزيارة الأبناء، على أن هناك اختلاف في العلاقات الاجتماعية الجوارية، بين الآباء والأبناء وبتعبير آخر بين جيل ما قبل الانفتاح وجيل ما بعد الانفتاح، وتعتبر هذه الاختلافات على التماسك الاجتماعي لجيل ما قبل الانفتاح، وتراجع وتفكك وتحلل العلاقات الجوارية لجيل ما بعد الانفتاح.

أم البعد الثاني في تحليلنا لنتائج هذا الجدول هو ذلك الفرق بين نسبة الإناث والذكور بحيث نجد أن نسبة زيارة الأمهات أكثر من الآباء، ونسبة زيارة الإناث أكثر من الأبناء الذكور، ويعود هذا إلى أن النساء لديهم الوقت أكثر من الرجال - لأن فيهم نسبة كبيرة من الماكثات في البيت - لتأدية واجبهن نحو الجار، إلا أن هذه المعطيات بدأت تتغير اليوم بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت المرأة للعمل وتكوين علاقات أخرى غير العلاقات القرابية والجوارية.

7.3. تبادل الأسرة بعض الخدمات مع الجيران:

النسبة %	التكرار	الإجابة
53.25	221	استعارة أواني مطبخية
7.71	32	استعارة مواد غذائية
12.77	53	المساعدة في المنزل
4.34	18	العناية بأطفال الجار
78.07	324	المجموع الجزئي
21.92	91	لا
100	415	المجموع

جدول رقم (19) يبين تبادل أسر المبحوثين بعض الخدمات مع الجيران

من بين الأشكال المهمة للعلاقات الجيدة بين الجيران في مجتمعاتنا، تبادل الخدمات في مجالات مختلفة كاستعارة أواني مطبخية أو مواد غذائية أو المساعدة في أعمال المنزل أو العناية بأطفال الجار، وغيرها من أشكال المساعدة التي تعبر في عمقها عن روح التعاون والتآزر والتماسك الاجتماعي.

وتشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (19) إلى أن 78.07 % من أسر المبحوثين يتبادلون الخدمات مع الجيران، وتتصدر خدمات استعارة أواني مطبخية أكبر نسبة في الخدمات، فقد صرح 53.25 % من المبحوثين بأن أسرهم تتبادل هذا النوع من الخدمات مع الجيران، غير أن هذه الخدمات لا تعكس علاقات حميمة وجد متماسكة بالجيران، فهي غالباً ما تكون في مناسبات الأفراح والمآتم على حد تصريح بعض المبحوثين.

وتمثل استعارة المواد الغذائية من عند الجيران نسبة ضعيفة بلغت 7.71 %، وأصبحت تمثل بالنسبة لبعض الأفراد سلوكاً تافهاً، وقد كانت قبل ذلك رمزا للتعاون والود بين الجار وجاره، وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نستطيع أن نجزم بأن نقص هذه الخدمات سببها الوحيد هو النزعة الفردية لنظام السوق، بل إن التطورات الحاصلة في الخدمات التجارية من حيث توفرها وقربها قد ساعد على تراجع ظاهرة استعارة المواد الغذائية.

كما أننا نلاحظ من نتائج الجدول تراجع ظاهرة العناية بأطفال الجار عن السابق بالرغم من الزيادة الكبيرة في خروج المرأة للعمل، وكذا تزايد نموذج الأسرة النووية الذي يجعل من حاجة الأفراد إلى عناية الجار بأطفالهم تزيد عن ذي قبل.

لكن مقابل خروج المرأة للعمل وحاجتها لمن يرعى أطفالها، ظهرت مؤسسات العناية بالأطفال "الحضانة" التي حلت محل الأسرة أو الجار الذي ينوب عن الأسرة في تربية أبنائها، إن هذه المؤسسات التي ظهرت وكثرت في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنها حلت مشاكل تربية الأبناء من جهة، إلا أنها ساهمت في تقويض العلاقات الاجتماعية، سواء بين الأم والأبناء من خلال ابتعادهم عنها، أو بين الجار وجاره، حيث حرم الجار من مساعدة جاره في العناية بأطفاله، وهذا ما صرح به بعض المبحوثين، بأنه لا حاجة اليوم لوضع الطفل عند الجار وقد ظهرت مؤسسات تؤدي هذه الوظيفة.

8.3. طبيعة العلاقة التي تربط المبحوث بأقاربه:

النسبة %	التكرار	الإجابة
33.25	138	جيدة
52.53	218	عادية
14.22	59	سطحية

المجموع	415	100
---------	-----	-----

جدول رقم (20) يبين طبيعة علاقة المبحوث بأقاربه

تشير بيانات الجدول إلى نوع العلاقة التي تربط المبحوثين بأقاربهم ولقد صرح 33.25 % فقط من المبحوثين، بأن علاقتهم جيدة بأقاربهم في حين صرح الباقي وهي نسبة 66.75 % بأن علاقتهم عادية أو سطحية.

ومن خلال هذه البيانات نلاحظ التفكك والانحلال الذي أصاب العلاقات القرابية، ففي الماضي كانت شبكة العلاقات القرابية قوية و متماسكة، حيث أن الأسرة الممتدة كانت تعيش مع بعضها في منزل واحد، ويعيش الأقارب غالباً متجاورين، ولم تشجع الأسر التقليدية في مجتمعاتنا القيم والممارسات الفردية بقدر ما كانت تشجع القيم الجماعية التي تمجد القرابة وصلة الرحم وتثنى على مكارم الأخلاق وأمجاد الجد المشترك، لكن وبظهور الانفتاح الاقتصادي انتشرت الكثير من القيم والممارسات الفردية، حيث أصبحت العلاقات القرابية أضيق مما كانت عليه بالأمس، وحسب تعبير "علياء شكري" أصبحت العلاقات القرابية تخضع لعملية انتقاء واعية من جانب الأفراد الداخلين فيها، أي أن الفرد هو الذي يقرر ويختار أقاربه، فالعلاقات القرابية أصبحت تشبه إلى حد كبير علاقات الصداقة وليست انعكاس بديهي لعلاقات الدم^[1].

9.3. الأشخاص الذين يلجأ إليهم المبحوث في حالة الاحتياج إلى مساعدة:

الإجابة	التكرار	النسبة %
الأصدقاء فقط	183	44.10
الأقارب فقط	45	10.84
الأقارب والأصدقاء معا	118	28.43
لا يلجأ إلى أحد	69	16.63
المجموع	415	100

جدول رقم (21) يوضح الأفراد الذين يلجأ إليهم المبحوث عند الحاجة لمساعدة

تشير الأرقام الموضحة أعلاه إلى تأثير علاقات القرابة في ظل اقتصاد السوق، حيث يبين الجدول رقم (19) الذي يوضح الأشخاص الذين يلجأ إليهم المبحوث في حالة الحاجة إلى مساعدة ، أن 10.84 % من المبحوثين يلجئون إلى مساعدة الأقارب فقط وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع نسبة اللجوء إلى الأصدقاء فقط التي بلغت 44.10 % . إن هذه النتائج تدل على أن علاقات الصداقة أقوى من علاقات القرابة، وفي المقابل حلت علاقات المصالح محل علاقات القربى والمودة والإحسان التي تطبع العلاقة القرابية، فقد دلت نتائج الجدول (27) أن الصداقة حسب رأي المبحوثين هي اليوم علاقات مصلحية و نفعية أكثر منها أخلاقية.

أما نسبة الأفراد الذين لا يلجئون إلى أحد فقد بلغت 16.63 وهي تعبر عن تصدع في علاقات هؤلاء الأفراد، الذين غالباً ما يكونون انعزاليين وليس لديهم ثقة كبيرة في الآخرين، كما تعبر هذه النتيجة عن بداية تراجع روح التضامن والتعاون في المجتمع، ومما يزيد تأكيداً لهذه الاستنتاجات هو نتائج الجدول رقم (20) المتعلقة بعلاقة المبحوثين بأقاربهم والتي أظهرت أن 34.04 % فقط من المبحوثين علاقتهم جيدة بأقاربهم في حين عبر الباقي على أن علاقتهم عادية أو سطحية.

[1]: عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 118.

وقد توصل "يوسف بالنور" إلى نتائج أكثر خطورة فيما يخص العلاقات الاجتماعية، حيث أجاب 82.46 % من المبحوثين بأنهم لا يلجئون إلى أحد في حال تعرضهم إلى مشاكل، ويرجعون السبب في ذلك إلى أن الناس اليوم يختلفون عنهم في السابق وأنه لا جدوى من اللجوء إلى الغير، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها اقتصاد السوق، أدت إلى تراجع قيم التعاون و التضامن والتماسك الاجتماعي ، وتنمية النزعة الفردية حيث أصبح كل فرد يفكر في نفسه فقط ^[1].

[1]: يوسف بالنور، مرجع سابق، ص ص(289-290).

4. تحليل البيانات الخاصة بتغير القيم الاجتماعية: 1.4. مهنة المبحوثين:

النسبة %	التكرار	نوعية العمل	
15.66	65	موظف في القطاع العام	نعم
7.47	31	موظف في القطاع الخاص	
22.65	94	أعمال حرة	
11.09	46	عامل يومي	
56.87	236	المجموع الجزئي	
43.13	179	لا	
100	415	المجموع	

جدول رقم (22) يوضح الوضعية المهنية للمبحوثين

تعتبر ظاهرة البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي منذ 1815 تاريخ أول أزمة اقتصادية يمر بها السوق في إنجلترا حيث ألقى¹ أبعاد من العمال إلى عرض الشارع، واليوم تعاني البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء من ظاهرة البطالة، ومنذ تحولت الجزائر إلى نظام السوق وبدأت في تطبيقها برنامج الإصلاحات الاقتصادية زادت حدة مشكلة البطالة بسبب تسريح العمال، وغلق المصانع بسبب دخول السلع الأجنبية ومنافستها للإنتاج الوطني، وتشير بيانات الجدول رقم (22) إلى أن 43.13% من المبحوثين لا يعملون، وهي نسبة كبيرة تعبر عن عمق الأزمة التي يعيشها الشباب الذين لم يستطيعوا الحصول على عمل ومما يزيد من تكريس هذا الوضع تفشي الكثير من مظاهر الفساد الإداري. إن البطالة لا تعتبر النتيجة النهائية لنظام السوق بل هي مقدمة لنتائج أخرى غاية في الخطورة، فالفراغ الذي يعيشه الشباب في هذه الفترة بالإضافة إلى تنامي الأنانية والنزعة المادية، يشكلان مجالا خصبا لتولد الكثير من مظاهر الانحراف كالسرقة وتعاطي المخدرات والانتحار وهي مظاهر تعكس تراجع بعض القيم لدى الشباب.

[1]: السيد بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص 318.

2.4. مدى التزام الموظفين بمواعيد العمل:

القطاع العام		القطاع الخاص		القطاعات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
49.23	32	93.54	29	الكل ملتزمون
38.47	25	6.46	02	بعضهم فقط
12.30	08	00	00	لا أحد
100	65	100	31	المجموع

جدول رقم (23) يوضح مدى التزام الموظفين بمواعيد العمل

يشير الجدول أعلاه إلى مدى التزام وانضباط الموظفين بمواعيد العمل ومن خلال النتائج تبين أن 93.54 % من الموظفين في القطاع الخاص أكدوا التزام زملائهم بمواقيت العمل، في حين صرح 6.46 % فقط بعدم التزام البعض بمواعيد العمل، وتؤكد هذه الأرقام على الصرامة التي يتميز بها القطاع الخاص في مجال العمل، وهي إحدى الإيجابيات التي لا يستطيع أحد إنكارها في مجال فتح الباب أمام الخواص والمستثمرين.

كما تشير هذه النتائج إلى أنه لا يتعارض استخدام الوساطة والعلاقات مع الكفاءة فبالرغم من أن 51.64 % من موظفي القطاع الخاص حصلوا على عملهم عن طريق الوساطة، إلا أن هناك صرامة في اختيار العمال والدليل على ذلك هو التزامهم وانضباطهم في العمل، فالقطاع الخاص حتى وإن قبل الوساطة، فإنه يرفض رفضاً قطعياً الاستهتار والتلاعب في العمل لأنه يتعارض مع مصالحه.

في حين نجد عمال القطاع العام أقل التزاماً وانضباطاً بمواعيد العمل بحيث صرح 38.47 % منهم أن بعض زملائهم لا يلتزمون بمواعيد العمل وصرح 12,30 % منهم أنه لا أحد من زملائه يلتزم بمواعيد العمل، ولقد توصلت الباحثة ماجدة بن حسين التي قامت بدراسة حول البعد السوسيوتنظيمي للخصوصية على شركة مواد البناء والانجاز ببياتنة

إلى نتائج مماثلة، فقد حدثت زيادة في وتيرة العمل بالمؤسسة وارتفاع في الإنتاج بعد انتقالها من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهذا ما يعزز ما توصلنا إليه من نتائج^[1].

حيث يتميز القطاع الخاص بالفعالية والقوة والصرامة، وهذا ما ذهب إليه "آدم سميث" في حديثه عن النظام الرأسمالي حيث يعتبره النظام الأمثل لكسب الثروة لأنه يعتمد على عقلية المشروع الخاص الذي ينسجم وتلقائية النظام الطبيعي للحياة، لذلك دعا إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد طالما أنها لا تملك عقلية المشروع الخاص^[2].

-
- [1]: ماجدة بن حسين، البعد السوسيو تنظيمي للخصوصة، مذكرة ماجستير غ.م، في علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة، سنة 2003، ص 159.
- [2]: ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 13.

3.4. بيانات متعلقة بكفاية الدخل:

القطاع العام		القطاع الخاص		القطاعات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	كفاية الدخل
43.08	28	54.84	17	نعم
56.92	37	45.16	14	لا
100	65	100	31	المجموع

الجدول رقم (24) يوضح بيانات متعلقة بكفاية الدخل

من خلال نتائج الجدول رقم (24) الذي يعبر عن مدى كفاية الدخل للموظفين نجد أن 56.92 % من موظفي القطاع العام قد عبروا عن عدم كفاية الدخل لتلبية حاجاتهم وبناء مستقبلهم، في حين عبر 45.16 % فقط من موظفي القطاع الخاص عن عدم كفاية الدخل، وتدل هذه البيانات على أن موظفي القطاع الخاص هم أكثر حظا ويعملون في ظروف أحسن وذوي دخول أكثر، وعدم كفاية الدخل ناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المواطن الجزائري، بسبب الانتقال لاقتصاد السوق الذي أدى إلى رفع الدعم عن المواد الأساسية، هبوط قيمة العملة، دخول سلع استهلاكية كثيرة ومختلفة وزيادة حاجات المواطن عن السابق.

إن عدم كفاية الدخل بالنسبة للموظفين، يمكن أن تدفع بعضهم إلى استعمال الطرق الملتوية من أجل الحصول على المال، وتشير الدكتورة نادية قناوي إلى أن السبب في ظاهرة الرشوة والتي يكون الشباب طرفا فيها، إلى انخفاض المستوى الاقتصادي لفئات العاملين في مجال الخدمات وضعف رواتبهم وارتفاع مستوى تطلعاتهم، وتوصلت شادية قناوي التي قامت بتحليل مضمون 56 قضية من قضايا الرشوة سنة 1979 بمصر إلى نتائج مؤداها، أن الرشوة ترجع لطبيعة العلاقة غير المتكافئة بين موظفي الدولة ذوي الدخل المحدودة، وأصحاب المشروعات الخاصة المترددين للحصول على تصاريح لمشروعاتهم^[1].

[1]: نادية رضوان، مرجع سابق، ص 186.

4.4. رأي المبحوثين في الكيفية التي يحصل بها الأفراد على عمل في الوقت الحالي:

النسبة %	التكرار	الإجابة
11.33	47	الكفاءة
88.67	368	الرشوة والوساطة
100	415	المجموع

جدول رقم (25) يوضح رأي المبحوث في كيفية حصول الأفراد على عمل.

يبين الجدول التالي نظرة ورأي المبحوث في السبل التي يتحصل بها الأفراد في المجتمع على عمل، وكانت أغلب إجابات المبحوثين تتركز حول الوساطة والرشوة بنسبة 88.67% في حين أجاب 11.33 %، من الأفراد بأن الكفاءة هي سبيل الحصول على عمل الحصول على عمل. لقد أصبحت الوساطة و الرشوة أو القهوة كما يحلو للبعض تسميتها من الكلمات البديهية اليوم، وأصبحت متداولة بكثرة في قاموس الحياة اليومية لأفراد المجتمع.

ويعبر تقرير صحفي عن الوضعية التي وصل إليها الشباب البطال اليوم بقوله: في ظل هذه الظروف يبقى البطال يعاني بين أمرين أحلاهما مر، أن يودع ملفات قد يفوق عددها الخمسين في السنة الواحدة من دون جدوى، وأن يسلك الطرق الملتوية للظفر بوظيفة يحلم بها الجميع عن طريق دفع الرشوة، أو القهوة بحسب ما أصبح يتعارف عليه، أما المرأة وهي الأكثر حظا في الحصول على الوظيفة فلها أن تتنازل عن أعلى ما تملك وهو الشرف، أو أن تنسى الوظيفة التي هي في أمس الحاجة إليها إن أرادت الحفاظ على شرفها^[1].

ولا تقتصر الرشوة على طلبات العمل فكل من يتعامل مع الإدارات ومؤسسات الدولة يشكو من تفشي هذه الظاهرة، فقد أشار تقرير البنك الدولي عن التنمية 2005 أن 75 % من الشركات التي أجريت عليها الدراسة في الجزائر، اعترفت بقيامها بدفع رشواي عند تعاملها مع المسؤولين، وأشار التقرير نفسه إلى أن الرشوة في الجزائر تفوق 6 % من رقم أعمال الشركات^[2].

[1]: الرشوة والشرف للحصول على منصب عمل، الخبر الأسبوعي، عدد 291، ص 4.

[2]: الرشوة في الجزائر تفوق 6 % من رقم أعمال الشركات، الشروق، العدد 1193، 30.09.2004، ص 03.

وقد أعلن الرئيس الجزائري من أيام قليلة حربا على الرشوة والفساد أمام رجال القضاء والقانون في افتتاح السنة القضائية الجديدة، وهذا دليل واضح على اعتراف الرئيس ووعيه بالمدى الذي بلغه الفساد في دواليب الدولة والاقتصاد، والرشوة التي انتشرت في كل النشاطات الإدارية والمالية^[1]. إن نظام السوق يؤدي إلى ظهور مجموعة متداخلة في المشكلات التي تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وتأكيد القيم الاستهلاكية بمختلف صور الإعلانات والإغراءات، وإغراق السوق بمواد الاستهلاك الترفي، مما دفع بالأفراد إلى الوقوع في صراع ناتج عن عدم مقدرتهم على إشباع متطلباتهم، والمواءمة بين قدراتهم ومواردهم المتاحة، وبين تلبية هذه القيم الجديدة التي تفرض وجودها في المجتمع، ومن ثم قد ينتج أحيانا عن هذا الصراع تخلي الأفراد عن معايير المجتمع، وقيمه الاجتماعية في سبيل إشباع حاجاتهم وتطلعاتهم متمثلا في الاتجاه نحو تقاضي الرشوة في مقابل تقديم خدمات^[2].

[1]: سالم زواوي، الاستثمار الأجنبي الرشوة وأمل استئصالها، الشروق، العدد 1205، 14. 10. 2004، ص 17.

[2]: نادية رضوان، مرجع سابق، ص 186.

5.4. قبول أو رفض تقديم الرشوة للحصول على عمل:

النسبة %	التكرار	الإجابة
12.5	23	نعم
87.5	161	لا
100	184	المجموع

جدول رقم (26) يوضح رد فعل البطالين إذا عرض عليهم العمل مقابل دفعهم للرشوة.

يبين الجدول رقم (26) إجابة المبحوثين البطالين، في حالة ما إذا عرضت عليهم الرشوة للحصول على عمل جيد، وقد أجاب 161 مبحوث أي نسبة 87.5% بأنه لا يقبل تقديم مبلغ مالي مقابل حصوله على عمل، وتبين هذه النتائج أن الكثير من الأفراد يلتزمون بالقيم الأخلاقية والدينية في مجتمعنا، وأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون حصول الأفراد على عمل، لم تدفعهم إلى الانحراف واستعمال الرشوة في سبيل الحصول على عمل، ويدل هذا على أنه مازال البعض يحمل الكثير من القيم الأصيلة في مجتمعنا وأن هذه التغيرات القيمية لم تمس كافة أفراد المجتمع.

6.4. محددات المكانة الاجتماعية:

النسبة %	التكرار	الإجابة
76.14	316	المال والأعمال
12.77	53	الدين والأخلاق
11.09	46	المستوى الثقافي
100	415	المجموع

جدول رقم (27) يوضح رأي المبحوثين في الأسس التي تحدد مكانة الأفراد في المجتمع

من بين أهم مؤشرات انتشار النزعة المادية هي التغيير العام في نظرة المجتمع للأفراد من حيث معايير تحديد المكانة الاجتماعية، ففي السابق كانت معايير المستوى والعائلة والمستوى الأخلاقي والشرف والأمانة والأنفة ذات أهمية كبيرة في منح الأفراد المكانة الاجتماعية في المجتمع الجزائري^[1].

لكن بعد إجراءات التحول نحو نظام السوق حدث تغيير في نسق المعايير التي تحدد قيمة الأفراد، فلم تعد الأخلاق والثقافة والعائلة تلعب دورا أساسيا في منح المكانة للأفراد، بل أصبحت قيمة الأفراد تتحدد بامتلاكهم للمال ولمظاهر المال، وهذا ما يبينه الجدول رقم (27) الذي يظهر رأي المبحوثين في المعايير التي تتحدد من خلالها قيمة ومكانة الأفراد حاليا في المجتمع، وقد كانت 76.14 % من إجابات المبحوثين تؤكد أن المال والأعمال هي معيار تحديد مكانة الأفراد في المجتمع، في حين كانت 12.77 % فقط من الإجابات تركز على الدين والأخلاق و11.09 % من الإجابات التي كانت تدور حول المستوى الثقافي وتؤكد هذه النتائج نزوع المجتمع نحو القيم المادية التي جلبها نظام السوق الذي يتخذ من تحقيق الربح والمنفعة المادية هدفا له.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت له الباحثة "سهير صلاح الدين محمد إبراهيم" في دراستها التي أجرتها بمصر بعنوان "الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في مصر" التي أكدت على أن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى غلبة الدخل كمحدد أساسي للحراك الاجتماعي للأفراد في مصر^[1]، وأن التعليم لم يعد أحد محاور الحراك الاجتماعي كما كان من قبل.

[1]: مصطفى بوتفوشة، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 48.

[1]: محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص ص (317-318).

7.4. رأي المبحوثين في معايير اختيار الأصدقاء في الوقت الحالي:

النسبة %	التكرار	الإجابة
21.93	91	الأخلاق
78.07	324	المنفعة والمصلحة المادية
100	415	المجموع

جدول رقم (28) رأي المبحوثين في معايير اختيار الأصدقاء

يشير الجدول رقم (28) إلى رأي المبحوثين في الأسس التي يختار على أساسها شباب اليوم الأصدقاء، وقد أجاب 324 فردا بنسبة 78.07 % بأن أسس إختيار الأصدقاء في الوقت الحالي، هي المنفعة والمصلحة المادية في حين أجاب 91 فردا بنسبة 21.93 % هي الأخلاق.

إن اختيار الأصدقاء على أساس المصلحة والمنفعة يعبر عن ثقافة المجتمع المادية وهي نتاج محض لثقافة السوق، حيث يعتبر المال هو الهدف الأساسي الذي يسعى الإنسان إلى تحقيقه، والإنسان الناجح هو الذي يحقق هذه الأهداف في الحياة، وهو قدوة للشباب، والشباب يسعى دائما للاحتكاك بالأفراد الذين يرى فيهم المثل الأعلى والذين يستطيع من خلالهم تحقيق مصالحه وأهدافه.

وسعى الأفراد في الاحتكاك بأصحاب المال، هو نتيجة طبيعية لسيطرة القيم المادية التي تجعل من رجل المال والأعمال رمز النجاح والتفوق، بدل النزعة الأخلاقية التي تجعل من رجل العلم والدين والأخلاق الرمز والمثل الذي يقتدى به.

جدول رقم (29) يبين رأي المبحوثين في حدوث تغيرات عامة على مستوى القيم والعلاقات الاجتماعية

لمحاولة معرفة رأي الشباب في التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الجزائري في فترة انتقاله لاقتصاد السوق، طرحنا السؤال الذي مؤداه: هل حدثت تغيرات على مستوى القيم والعلاقات الاجتماعية وأنماط التفكير في المجتمع؟

أجاب أغلب المبحوثين بنسبة 95.71% بأنه حدثت تغيرات في المجتمع الجزائري وقد تمحورت إجاباتهم حول طبيعة هذا التغير في النقاط الآتية:

- تراجع بعض المبادئ والقيم الاجتماعية مثل: الثقة والحب، وتزايد الحسد والغيرة والأنانية بين أفراد المجتمع.

- تزايد النزعة الفردية (المصلحة الخاصة) في مقابل الروح الجماعية (سواء في الأسرة أو القرابة، أو مختلف الأنساق الاجتماعية بما فيهم المجتمع).

- نقص مظاهر التعاون والتأخي والتضامن في المجتمع.

- تزايد النزعة المادية التي ميزت العلاقات الاجتماعية.

- تقليد الأنماط الغربية في اللباس والسلوك ونمط التفكير.

- تراجع القيم الدينية والأخلاقية وبروز القيم المادية.

5. النتائج العامة

1.5. نتائج الفرضية الأولى:

من خلال عرض وتحليل بيانات الدراسة تبين لنا أن النتائج جاءت لكي تحقق هذا الفرض من الدراسة والذي مؤداه.

يؤدي انتقال الجزائر لاقتصاد السوق إلى تغيرات على مستوى الاستهلاك في المجتمع الجزائري.

حيث نجد أن 94.22 % من مجموع العينة قد ذكر وأن هناك تغير على مستوى الاستهلاك الأسري في السنوات الأخيرة من انتقال الجزائر لاقتصاد السوق.

أما اتجاه التغير فقد اختلف من فئة لأخرى فهناك فئة ذكرت بأن هناك تراجعاً في مستوى الاستهلاك الغذائي الأسري، في حين صرح البعض بأن هناك تحسن في مستوى الاستهلاك الغذائي، ومرد ذلك إلى طبيعة نظام السوق التي أدت إلى تناقضات على مستوى البناء الطبقي، بحيث نجد أن هناك مجموعة استفادت من هذه التحولات ومجموعة أخرى تأثرت تأثيراً سلبياً بهذا التغير وهي تمثل فئة عريضة في المجتمع، وزيادة الاستهلاك العام لمجموع أفراد المجتمع لا تعني أن هذه الزيادة موزعة بالتساوي.

بخلاف الاستهلاك الغذائي الذي شهد نوعاً من التراجع لدى البعض، تبين من خلال نتائج البحث استحداث أغلب أفراد العينة للكثير من الأجهزة الكهرومنزلية، فقد ذكر أغلب المبحوثين بأنهم استحدثوا في السنوات الأخيرة أجهزة مثل التلفزيون والديمو وبعض الأجهزة التي لم تكن متوفرة كثيراً من قبل كالمكنسة الكهربائية والهواتف المحمولة، ويعود سعي الأفراد لامتلاك هذه الأجهزة إلى ثقافة السوق الاستهلاكية التي تتضاءل فيها قيمة الفرد إن لم يشارك الآخرين في عملية الاستهلاك، بل ويصبح فيها الاستهلاك قيمة في حد ذاته.

لذلك شهد الاستهلاك زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة وتراجعت ثقافة الادخار، حيث بينت نتائج البحث بأن أغلب المبحوثين لا يوفرون المال، بالرغم من أنهم من الشباب وهم ليس لديهم مسؤوليات تتطلب مصاريف.

لقد حدث تغير في أنماط توفير وادخار المال بحيث تراجعت الطرق التقليدية التي تتضمن الادخار في البيت أو شراء عقار، وأصبح الكثير من الأفراد يستثمرون الفائض المالي في مشاريع تجارية أو يضعونه في البنك.

أدى انتقال الجزائر لاقتصاد السوق إلى تزايد ظاهرة الإقتراض في السنوات الأخيرة، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها اقتصاد السوق اضطرت الكثير من أفراد المجتمع إلى الإقبال على اقتناء المواد الاستهلاكية عن طريق الإقتراض، لكن الملاحظ بأن الإقتراض لا يقتصر على ما هو ضروري فالمستهلك البسيط يشتري المواد الغذائية الضرورية والكمالية وكذا الأجهزة الكهربائية وحتى السيارات عن طريق الإقتراض، ويتضح من خلال هذا أن الأفراد لا يدفعهم إلى الإقتراض الضرورة فقط، بقدر ما يدفعهم إليه نهم الاستهلاك، والرغبة الجامحة في تلبية كل الرغبات المادية والسعي وراء استهلاك كل جديد، وأصبح الفرد يستهلك ما لا يملك ثمنه وهو منذ زمن قريب كان يرفض أن يبيت وفي عنقه دين.

يتميز الاستهلاك في جميع النواحي بظاهرة التقليد فاستهلاك الطعام واللباس أو الأجهزة يخضع لقاعدة **تقليد المغلوب للغالب**.

تعد الدعاية والإعلانات أهم آليات السوق في ترويج السلع ودفع الناس إلى استهلاكها، وقد دلت النتائج بأن هناك مجموعة من الأفراد توجهوا إلى استهلاك سلع معينة بدافع الإشهار والإعلانات.

في نظام السوق تغيب كل المعايير التي تضبط سلوك المستهلك، فقد دلت نتائج الدراسة على أن هناك اختلافا كبيرا في تحديد ما هو ضروري وما هو كماله، فالبعض يرى أن الثلاجة والموقد فقط ضروريان، والآخر يرى أن المكيف الهوائي والتلفزة كذلك ضروريين، وهناك من يرى أن السيارة والكمبيوتر والفيديو أجهزة ضرورية ويذهب البعض إلى أن كل ما في السوق هو ضروري، وما نستنتجه هو أن الأشياء الضرورية لا تحددنا حاجة الإنسان بل تحددنا السوق من جهة، وقدرة الإنسان على اقتنائها ورغبته في الحصول عليها من جهة أخرى، وإذا كان الحصول على السلعة ليس ناتجا عن الحاجة والضرورة، فهو بغرض تلبية قيمة جديدة هي قيمة الاستهلاك، وموادها أن لا قيمة للإنسان إلا من خلال ما يملك.

2.5. نتائج الفرضية الثانية:

من خلال عرض وتحليل بيانات الدراسة تبين لنا أن النتائج جاءت لتحقيق نسبيا الفرض الذي مؤداه: يؤثر انتقال الجزائر لاقتصاد السوق على شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع. حيث تبين من خلال النتائج أن هناك تراجع في العلاقات الاجتماعية الأسرية التقليدية التي تقوم على السمع والطاعة للكبار، لتحل محلها علاقات أكثر حرية وحوار، يشترك فيها جميع الأفراد في اتخاذ القرار وهي نتيجة من نتائج نظام السوق، وهي تنتج كما يرى فوكوياما عن نظر الأفراد للأسرة نظرة ليبرالية بحتة.

انتشار النزعة الفردية لدى أبناء الجيل الجديد، بحيث أصبحوا يرفضون تدخل الأهل في الكثير من الأمور الخاصة بهم، وهذه النزعة الفردية هي كذلك إحدى نتائج نظام السوق. بسبب الحرية وانتشار النزعة الفردية وفقدان السلطة الأبوية والصراع الذي يحدث بين جيل الآباء الذين يحملون الثقافة التقليدية وجيل الأبناء (الانفتاح) الذي يحمل الثقافة الجديدة، حدث شيء من الضعف والفنور والتوتر في العلاقات الاجتماعية الأسرية، لذا أظهرت النتائج بأنها في أغلبها عادية أو متوترة.

كذلك شهدت العلاقات القرابية ضعفا بسبب سيطرة مبدأ المنفعة المادية على أفراد المجتمع، فالأفراد يقيمون علاقات مع الذين تربطهم بهم مصالح لذلك أظهرت النتائج تراجع العلاقات القرابية التي تقوم أساسا على علاقات الدم والمصاهرة، وصلة الرحم، في مقابل علاقات الصداقة التي غالبا ما تربطها المصالح وأصبحت العلاقات القرابية في أغلبها علاقات سطحية.

ولا تختلف علاقات الجوار عن العلاقات الاجتماعية الأخرى فالكثير من مظاهر التعاون والتضامن بدأت تختفي بين الجيران، حيث دلت النتائج على أن زيارة أغلب أسر المبحوثين تكاد تكون منعدمة إلا في مناسبات الأفراح والمآتم، ويدل هذا الأمر على التراجع الكبير في العلاقات الاجتماعية التقليدية الجوارية، فقد كان الجار إلى عهد قريب يحاط بقداسة كبيرة لأن الدين والعادات الاجتماعية تؤكد على ضرورة زيارة الجار وتفقد أحواله ومساعدته عند الحاجة، وتشير النتائج إلى أن جيل الانفتاح (الشباب) أقل ترددا على الجيران من جيل الآباء.

لقد كادت تختفي الكثير من مظاهر التعاون والتضامن التي كانت موجودة في السابق بين الجيران كاستعارة بعض المواد الغذائية أو العناية بأطفال الجار. عموما حدث تغير في العلاقات الاجتماعية للأفراد في المجتمع بسبب انتقال الجزائر لاقتصاد السوق، حيث تراجعت العلاقات الاجتماعية التقليدية وبرز نوع جديد من العلاقات المبنية على المصالح الخاصة (الفردية) والمنفعة المادية.

3.5. نتائج الفرضية الثالثة:

من خلال عرض وتحليل نتائج بيانات الدراسة تبين لنا أن هذه النتائج جاءت لتحقيق نسبيا الفرض الذي مؤداه: يؤدي انتقال الجزائر لاقتصاد السوق إلى إحلال القيم المادية محل القيم الاجتماعية التقليدية.

حيث تبين إجابات أغلب المبحوثين أن معايير الكفاءة والحصول على مؤهلات، لم تعد تؤهل الإنسان للحصول على عمل بل العلاقات والوساطة والرشوة هي الطريق الوحيد الذي يضمن للإنسان الحصول على عليه

تراجع معيار المستوى الثقافي والأخلاقي كأحد محددات المكانة الاجتماعية للأفراد، حيث أثرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في نسق المعايير التقليدية التي تعتبر المستوى الثقافي والأخلاق والعائلة أساسا لمنح مكانة مرموقة في المجتمع، وحلت محلها معايير مادية. أصبح اختيار الأصدقاء بالنسبة للشباب مبنيا في الغالب على المصالح والمنفعة المادية، وهذا يعبر عن اكتساب الشباب لقيم مادية والتي هي نتاج محض لثقافة السوق التي تمجد المال وأصحاب المال وتعتبر الربح هو الهدف الأساسي الذي يسعى كل فرد لتحقيقه، وبهذا يصبح صاحب المال هو القدوة في المجتمع، وسعي الأفراد إلى مصاحبة أصحاب المال هو نتيجة طبيعية لسيطرة القيم المادية التي تجعل رجل المال والأعمال رمز النجاح والتفوق، بدل النزعة الأخلاقية التي تجعل من رجل العلم والدين والأخلاق المثل الأعلى في المجتمع. إن قيم الاختيار للزواج لم تطرأ عليها تغييرات كبيرة، فالاختيار لا يزال مبنيا على الأخلاق والعائلة والجمال والدين، إلا أنه حسب النتائج ظهر اتجاه مادي في وسط الشباب في السنوات الأخيرة، هو رغبتهم وإقبالهم على الزواج من المرأة العاملة. ولا يمكننا إنكار بعض إيجابيات نظام السوق الذي يتميز بالصرامة والفعالية في العمل فقد دلت النتائج على أن عمال القطاع الخاص هم أكثر انضباطا في العمل من عمال القطاع العام.

عموما على الرغم من أنه حدث تغيير في سلوكيات وممارسات بعض أفراد المجتمع التي تعبر عن انحرافات أخلاقية في الكثير من المجالات، إلا أنه من الصعب أن نجزم بأن هذه الممارسات تدل على انحراف في مستوى القيم، فالكثير من الأفراد يفعلون أشياء ترفضها قيمهم وهم ليسوا مقتنعين بها بل دفعتهم لذلك الضرورة.

خاتمة:

مضى أكثر من عقد من الزمن على دخول الجزائر لاقتصاد السوق باعتباره حلا نموذجيا لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاقتصاد الموجه في الحقبة السابقة، وقد كان الاعتقاد السائد لدى المعنيين بالسياسة الاقتصادية، أن هذا الإجراء هو خطوة اقتصادية تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الدخل القومي، ولا علاقة له بالقطاعات الاجتماعية، إلا في ما يخص بعض التبعات الأنية التي تعقب فترة الانتقال لاقتصاد السوق، كارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة.

لكن اقتصاد السوق كانت له آثار اجتماعية مختلفة، فقد أدى إلى زيادة نسبة الاستهلاك بسبب تدفق سلع أجنبية كثيرة ومتنوعة، بالرغم من انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الناتجة عن رفع الدعم عن السلع وانخفاض قيمة العملة، وأدى كل ذلك إلى انخفاض معدل الادخار وانتشار ظاهرة الاقتراض بصفة كبيرة، ولقد اتسمت ظاهرة الاستهلاك بتقليد الأنماط الغربية. أما من ناحية العلاقات الاجتماعية فقد شهدت هي الأخرى نوعا من التغيير، فقد أدى انتشار ثقافة السوق التي تمجد الفرد وتجعل من الربح الغاية الوحيدة للنشاط الإنساني إلى ضعف وانحسار في العلاقات الاجتماعية التقليدية.

و مثلما حدث تغير في أنماط الاستهلاك والعلاقات الاجتماعية، تأثرت القيم الاجتماعية لكن بمستوى أقل من الأولى والثانية، فقد جعلت ثقافة السوق القائمة على المنفعة المادية الأفراد لا يحجمون عن اتباع كل السبل التي تحقق لهم غاياتهم المادية بغض النظر عن كونها أخلاقية أو غير أخلاقية، ففي ظل الليبرالية تختلف مفاهيم الخير والشر تبعاً للإحساس باللذة والألم. إن هذه الآثار ما هي إلا نتيجة حتمية وامتداد طبيعي للأسس الفكرية والفلسفية التي يبنى عليها نظام السوق، ولا تقتصر هذه الآثار على مجتمعنا فقط، فقد أخفقت جميع المجتمعات التي انطلقت من قاعدة بناء تنمية اقتصادية باستيراد استراتيجيات حضارات أخرى أو تقليدها، لأن لكل حضارة هويتها الفكرية والثقافية التي تصيغ معادلتها الاجتماعية والحضارية

بروح معينة، تميزها عن غيرها من الحضارات الأخرى وهذه الروح لا تستورد ولا تقلد، لأنها مطبوعة في الذاكرة الجماعية للمجتمع، ولا يمكن لمجتمعاتنا تقليد هذا النموذج الاقتصادي إلا إذا فقدت الكثير من عناصر الهوية الثقافية، ومن فقد هويته الثقافية فقد انتهى وجوده الحضاري ولو استمر بيولوجيا ضمن سياق حضاري آخر.

ملخص الدراسة

حاولنا في هذه الدراسة معالجة موضوع الآثار الاجتماعية لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق من خلال ستة فصول.

تناولنا في الفصل الأول مشكلة الدراسة، وتم فيه عرض أهداف البحث وأهميته وأسباب اختياره، وعرض للدراسات السابقة للموضوع التي أعانتنا على بلورة المشكلة بشكل كامل وفي إثراء الجانب النظري و كذلك تدعيم نتائج البحث الميداني.

خصصنا الفصل الثاني لدراسة اقتصاد السوق، حيث تناولنا فيه مفهوم اقتصاد السوق وأهم خصائصه، كما تطرقنا للأصول الفكرية والفلسفية لهذا النظام التي هي نتاج للسياق التاريخي والمحيط الفكري للمجتمع الغربي، إضافة إلى الأسباب التي كانت وراء انتقال المجتمعات لاقتصاد السوق، وأوضحنا العلاقة بين اقتصاد السوق والعولمة، وفي آخر الفصل عرضنا تجارب بعض الدول التي سبقتنا إلى هذا النظام الاقتصادي.

تناولنا في الفصل الثالث المراحل التي مر بها البناء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال الوقوف على العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغيير الإستراتيجيات التنموية، ذلك أنه من الضروري الإشارة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة لمرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، لما لها من أثر بالغ على هذه المرحلة ولكونها تحدد الاتجاهات الأساسية لتطور الجزائر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

تناولنا في الفصل الرابع الآثار الاجتماعية لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق وكان اهتمامنا منصبا على مجموعة من الآثار هي: الفقر، البطالة، الاستهلاك، القيم الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية.

وتم في الفصل الخامس الذي يتضمن إجراءات الدراسة، عرض فرضيات الدراسة، ثم منهج الدراسة الذي استندنا في اختياره على طبيعة الموضوع وفرضيات الدراسة، وحاولنا قدر الإمكان أن تكون أدوات البحث ملائمة للموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمنهج الذي اتبعناه من أجل أن يكون هناك ترابط منطقي في جميع مراحل هذا البحث. وقمنا في الفصل السادس بتحليل البيانات التي جمعناها من خلال تفريغ أسئلة الاستمارة، وحاولنا في تحليلنا لهذه البيانات عقد مقارنات ومقاربات بين نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة، من أجل معرفة موقع هذه الدراسة من الدراسات الأخرى، ولقد جاءت نتائج الدراسة لتحقق نسبيا فرضيات الدراسة.

قائمة المراجع

الكتب العربية :

01.	أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسين: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
02.	أندي شوتر: علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر إدريس التل، ط1، دار الكتاب الحديث، عمان، 1996.
03.	أبو الحسن علي الحسيني البدوي: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط5، دار الشهاب، الجزائر، 1987.
04.	أحمد عبد العظيم محمد: أصول الفكر الإداري في الإسلام، مكتبة وهبة، مصر، 1994.
05.	أحمد عبد اللطيف وحيد: علم النفس الاجتماعي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2001.
06.	أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ب ت.

07.	أحمد ماهر: دليل المدير "الخصخصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
08.	أحمد مجدي حجازي: الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على المجتمعات النامية، من دراسات في علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، ط1، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2003.
09.	أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
10.	أديب ديمتري: دكتاتورية رأس المال، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2002.
11.	الربيع ميمون: نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
12.	السيد الشحات أحمد حسن: الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.
13.	السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي: علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
14.	السيد عبد العاطي وآخرون: الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
15.	السيد علي بدوي: علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت.
16.	العايشي عنصر: نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1999.
17.	الوحيشي أحمد البيري: الأسرة والزواج، طرابلس، ليبيا، 1998.
18.	أندريز اسلوندي: كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق، ترجمة محمد جمال إمام، ط1، القاهرة، 1997.
19.	أنور الجندي: دراسات إسلامية معاصرة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1982.
20.	إيمان العربي النقيب: القيم التربوية في مسرح الطفل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
21.	بكير بن سعيد أعوش: أضواء على الأخلاق الإسلامية المعاصرة، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.
22.	بشير صالح الرشيد، مناهج البحث التربوي، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000.
23.	جابر عوض السيد: تكنولوجيا العلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.
24.	جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ط2، دار العلمية، عمان، الأردن، 2000.
25.	حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1984.
26.	حسين عمر: الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2001.
27.	— : النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ب.ت.
28.	حليمي المليحي: علم النفس المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ب.ت.
29.	خلف نصار محسن الهيثي : القيم السائدة في صحافة الأطفال العراقية، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ب.ت.
30.	خليل عبد الرحمن معاينة: علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الفكر، عمان، 2000.
31.	خليل ميخائيل معوض: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001.
32.	دانيال ف. دافيز ونورمان لنجر: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945، ترجمة عبد العليم إبراهيم الأبيض، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
33.	رضا عبد السلام: انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
34.	سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط2، مطبعة النيل، القاهرة، 2002.
35.	سلوى علي سليمان: السياسة الاقتصادية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
36.	سهير كامل أحمد: أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
37.	شعبان علي حسين السيسي: علم النفس أسس السلوك بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
38.	ضياء مجيد الموسوي: الخصخصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995.
39.	— : العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003.

40.	طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، ب ت .
41.	صموئيل هنتجتون: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوية و محمود محمد خلف: ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.
42.	عادل العوا: أسس الأخلاق الاقتصادية، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، 1982.
43.	عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
44.	عاطف السيد: العولمة في ميزان الفكر، ط1، فلمنج للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.
45.	عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
46.	عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ب ت.
47.	عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة بن خلدون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993.
48.	عبد الرحمن يسري أحمد: تطور الفكر الاقتصادي، ط5، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.217
49.	عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
50.	عبد اللطيف بن أشهوهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1982.
51.	—————: مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003.
52.	عبد الناصر نزال العبادي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999.
53.	عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث الاجتماعي، ط2، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.
54.	فؤاد حيدر: علم النفس الاجتماعي، دراسات نظرية وتطبيقية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ب ت.
55.	فؤاد البهي السيد: علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1981.
56.	فؤاد البهي السيد و سعد عبد الرحمن: علم النفس الاجتماعي، رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ب ت.
57.	فتح الله ولعلو: تحديات العولمة والاقتصاد والتكنولوجية في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي، عمان، 2002.
58.	فلاح كاظم المحنة: العولمة والجدل الدائر حولها، ط1، دار الوراق، عمان، 2004.
59.	قباري محمد إسماعيل: قضايا علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 1979.
60.	قيس النوري: الأنثروبولوجية الحضارية بين التقليد والعولمة، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، الأردن، 2001.
61.	كارل مارس: رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، 1985.
62.	كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1985.
63.	لبيب سعيد: دراسة إسلامية في العمل والعمال، المكتبة الثقافية، سوريا، ب ت.
64.	لويس كامل مليكة: قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.
65.	محسن أحمد الخضيرى: العولمة الاجتياحية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
66.	محمد الجوهري: علم الاجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
67.	محمد بلقاسم حسن بهلول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.
68.	—————: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1999.
69.	محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ب ت.

70	محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق: الخصخصة آفاقها وأبعادها، ط1، حوارات القرن الجديد، 1999.
71.	محمد سيد فهمي: أطفال الشوارع، ط1، المكتبة الجامعية الإسكندرية، 2000.
72.	محمد سيد محمد، الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.
73.	محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية والبحوث الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 1985.
74.	محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
75.	محمد علي سلامة: الانفتاح الاقتصادي الاجتماعي على الأسرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.
76.	محمد عمر شابرا: الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 1996.
77.	محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
78.	محمود سليمان العميان: السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
79.	مصطفى بوتفوشة: العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص48.
80.	مصطفى سوبف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1966.
81.	معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: علم النفس الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والنشر، القاهرة، 2001.
82.	معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر، فلسطين، 1998.
83.	مدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2003، ص79.
84.	منير المرسي سرحان: في اجتماعات التربية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
85.	ميشال تشوسودوفيسكس: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار السطور، الإسكندرية، 1998.
86.	نادية رضوان: الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1997.
87.	فادية عمر الجولاني: التغيير الاجتماعي، مدخل لنظرية الوظيفة لتحليل التغيير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
88.	ناصر دادى عدون: اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
89.	نبيل محمد توفيق السمالوطي: المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، ط1، دار الشروق، جدة، 1985.
90.	نور الدين بومهرة: العولمة وإشكالية الهوية، مجموعة من المؤلفين، في الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
91.	نور الدين زمام: السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 - 1998، ط1، دار الكتاب العربي، 2002.
92.	هنري مندراس: مبادئ علم الاجتماع، ترجمة ملحم حسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب.ت.
93.	يحيى اليحياوي: في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، سنة 2002.

معاجم وموسوعات :

01.	إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، ط1، الدار العربية للموسوعات بيروت، 1999.
02.	مجيد مسعود: دليل المصطلحات التنموية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2001.
03.	عبد العزيز فهمي: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 1986.
04.	عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
05.	ميشال مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، الإسكندرية، 1999.

*** رسائل الماجستير والدكتوراه:**

01.	آيت إسماعيل: التوازن الفالراسي وغير الفالراسي نظريات ونماذج، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994.
02.	حميد بوزيدة: الظريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988 – 1996، رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997.
03.	ماجدة بن حسين: البعد السوسيوتنظيمي للخصوصية، مذكرة ماجستير غ.م في علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة، 2003.
04.	محمد دهان: المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
05.	فتيحة طويل: السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية، مذكرة ماجستير غ.م في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2004.
06.	سليمة بوزيد: التضخم الإداري والتنمية المحلية، مذكرة ماجستير غ.م في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2004.
07.	يوسف بالنور: التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2004.

*** كتب أجنبية :**

1. Abdel Hamid Brahim, l'économie Algérienne. O.P.U. 1991.
2. Hamid .m.Temar, stratégie de développement indépendant, Le cas de l'Algérie, O.P.U. Alger. 1983.

* المجالات والدوريات :

01. اسماعيل صبري عبد الله: الدعوة المعاصرة للتحويل إلى القطاع الخاص، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 142، ديسمبر 1990.
02. عبد الوهام شمام: دراسة حول الخصوصية والتحويلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، منشورات جامعة قسنطينة، 1997.
03. عبد الله بن دعيده: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
04. علي غربي: عولمة الفقر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 03، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
05. ابراهيم تهامي: البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 03، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
06. اسماعيل قبيرة: المجتمع العربي الأخر، مجتمع الفقراء والمحرومين، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 03، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
07. محمد قويدري: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، عدد 01، جامعة ورقلة، 2002.
08. أحمد عمار: نحو تعليم المستقبل، العربي، عدد 494، جانفي 2000.
09. محمد دياب: عولمة الاقتصاد، العربي، العدد 494، جانفي 2000.

* الجرائد:

01. سالم زاوي: الاستثمار الأجنبي الرشوة وأمل استئصالها، الشروق، العدد 14، 2004/10/1205.
02. أ. ملوك: إحتجاج التلاميذ على الممارسات التمييزية للأساتذة، جريدة الخبر اليومي، عدد 4317، 2005/02/13.
03. خولة بومدين: من 40 إلى 50 ألف حالة طلاق سنويا، جريدة الخبر الاسبوعي، العدد 26، 2003./09/26.

* الموثيق:

01. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مؤشرات التنمية في العالم، 2000، ترجمة محمد وهب الله الناشر مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2000.
02. مكتب الدراسات في الإنجاز والتخطيط: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بسكرة، التقرير النهائي، 1998.
03. ولاية بسكرة: إحصائيات السكان 2003 لبلدية بسكرة.

* الأتريت:

01. كمال توفيق حطاب: علاج حمى الاستهلاك، www.Islame.net on Line .net، 2003/10/30.

